ندوات الإطارات النقابية في الجهات:

الاتحاد يفتح جبهة نضالية موحّدة دفاعًا عن الحوار الاجتماعي والحق النقابي

الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

من الخميس 6 نوفمبر 2025 الى الاربعاء 12 نوفمبر 2025 - العدد 1874

- السنة 57 الثمن 1400 مليم

www.ugtt.org.tn

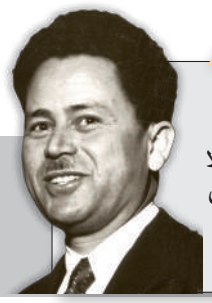

كلمات خالدة للزعيم فرحات حشاد

إن الاتحاد من أعظم أدوات الرقي في هذه البلاد. وهو موطن الكفاح الحقيقي الصادق الصالح الذي لا يرمي إلا إلى إقرار العدل والحريات الأساسية وإلى منح المجتمع التونسي حقّه في الرفاهية والازدهار المادي والمعنوي.

ميزانية 2026:

نوايا اجتماعية دون بوصلة

عبد الرحمان اللاحقة

محاكمة صواب صورية بكل المقاييس

دوّامة اللاتفاوض

فطين حفصية

149 اعتداءً على الصحافيين التونسيين خلال عام

افتتاح المتحف المصري الكبير:

عودة فرعون

كيف يتحول التراث إلى مشروع دولة

وزارة النقل:

الصمت الذي يقتل مرتين

إضراب تاريخي لقطاع البنوك:

وحدة العمال تنتصر...

اشتراكات

شكر وتقدير

يسرني باسمي وباسم المكتب التنفيذي الوطني أن أتوجه إليكم وإلى كافة هياكل قطاع البنوك والتأمين وأعوان المؤسسات المالية بجزيل الشكر وخالص التقدير على نجاح إضرابكم الذي هو إضراب الاتحاد العام التونسي للشغل، وعلى ما بذلتموه من جهد جبار في الإقناع والتعبئة وعلى الروح الديمقراطية التي تحليتم بها عند الاستماع إلى مطالب الأعوان وإشراكهم المباشر في اتخاذ القرار. كما أعبر لكم باسم كافة هياكل الاتحاد على تبني مطالبكم ودعم نضالاتكم ومساندتكم في كل خطوة نضالية حتى تحقيق مطالبكم المشروعة وفي مقدمتها الدفاع عن الحق النقابي وعن حق التفاوض وعن حقوق الأعوان في الأجر المجزي والكرامة المصونة وظروف العمل اللائق.

عاش قطاع البنوك والمؤسسات المالية

عاش الاتحاد العام التونسي للشغل

الأمين العام

نور الدين الطبوبي

القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية:

نداء الدوحة من أجل كرامة الإنسان

انعقدت القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية بالعاصمة القطرية الدوحة أيام 4 و5 و6 نوفمبر 2025، بحضور رؤساء دول وحكومات وممثلين عن منظمات الأمم المتحدة والنقابات والمجتمع المدني، في لحظة دولية فارقة تستعيد روح قمة كوبنهاغن لعام 1995. وقد مثّل الاتحاد العام التونسي للشغل تونس ضمن وفد الاتحاد الأفريقية للنقابات، من خلال مشاركة الأخت هادية العرفاوي، الأمينة العامة المساعدة المكلفة بقسم العلاقات العربية والدولية، التي أكدت الحضور الفاعل للمنظمة الشغيلة في النقاشات الأممية حول العدالة الاجتماعية والعمل اللائق.

الأخت هادية العرفاوي: التنمية ليست مؤتمرات بل كرامة تُصان.

في تصريح لجريدة الشعب من الدوحة، أكدت الأخت هادية العرفاوي أنّ القمّة جاءت لتعيد التذكير بالقضايا الجوهرية التي لم تُحسم بعد وذلك بعد ثلاثين سنة من انعقاد قمة كوبنهاغن سنة 1995. وقالت: «ان العالم تغيّر كثيرًا، لكن القضايا الجوهرية ما زالت نفسها: الفقر، التفاوت، غياب العدالة، وتهميش فئات واسعة من المجتمعات».

و أوضحت الأخت هادية بان التنمية الحقيقية تتطلب تضامنًا عالميًا وإصلاحًا للنظام المالي الدولي لضمان العدالة والمساواة و هو ما يؤدي بالضرورة متى تظافرت الجهود الدولية و الوطنية ، الى القضاء على الفقر وتوفير العمل اللائق وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

وفي اختتام كلمتها ، اكدت الأخت الامينة العامة المساعدة بان اثر مرور ثلاثون سنة الا ان المعركة من أجل العدالة الاجتماعية مستمرة وفق تعبيرها، و اضافت بان التنمية ليست مؤتمرات ولا أرقامًا في التقارير، بل هي كرامة تُصان وعدالة تُمارس وإنسان لا يُقصى

إعلان الدوحة: نحو عالم أكثر عدلاً وشمولاً واستدامة

في مستهلّ الوثيقة الختامية، جاء في الإعلان السياسي للدوحة الذي صاغه رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى ان سياق هذه القمة : «من أجل بناء عالم أكثر عدلاً وشمولاً واستدامة، من خلال معالجة الفجوات، واستعراض التقدّم المُحرز ومنح زخم جديد لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030».

ويضيف الإعلان بإقرار الممضين بمهمتهم وهي هي التصدي لأسبابها البنيوية والجذرية، ولمظاهرها المأساوية، من أجل تقليص حالة عدم اليقين وانعدام الأمن التي تُثقِل حياة الناس في كل مكان. كما اقر الزعماء بان : « الشعوب في جميع أنحاء العالم تُعبّر بطرق مختلفة عن حاجتها الملحّة لمعالجة المشكلات الاجتماعية العميقة، ولا سيما الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي التي تمسّ كل بلدٍ دون استثناء».

كما أكّد الإعلان أن القمّة لا تقتصر على تجديد الالتزامات السابقة، بل تسعى إلى إرساء عقد اجتماعي عالمي جديد يعيد للإنسان مكانته في قلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويجعل العدالة أساس الاستقرار والسلم والتنمية.

القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

أكّد البيان أن الفقر لم يعد مجرد نقص في الدخل، بل حالة متعددة الأبعاد تشمل الحرمان من التعليم والصحة والسكن والحماية الاجتماعية والمشاركة السياسية. ودعا إلى تعبئة موارد إضافية وطنية ودولية، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، وتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى رسمي، بما يضمن العيش الكريم للجميع.

كما طالب بإصلاح المنظومة المالية الدولية لتوجيه الاستثمارات نحو التنمية الاجتماعية، وضمان العدالة في توزيع الموارد بين الشمال والجنوب.

العمل الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع.

اعتبر البيان أن العمل اللائق حق أساسي من حقوق الإنسان، ودعا إلى سياسات اقتصادية تولّد فرص تشغيل عادلة ومستدامة، ومكافحة هشاشة العمل، ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره مسارًا يوازن بين الربح والمسؤولية.

كما شدّد على أهمية تطوير التعليم المهني والمهارات الرقمية، وتعزيز الحماية النقابية، ومناهضة العمل القسري وعمالة الأطفال، وضمان المساواة في الأجور والفرص بين النساء والرجال.

الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

ركّز البيان على بناء مجتمعات دامجة تحترم الكرامة الإنسانية وتنبذ التمييز والعنف والعنصرية.

ودعا إلى تمكين النساء والفتيات وضمان مشاركتهن في اتخاذ القرار، وتوفير خدمات الرعاية، ومحاربة جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما شدّد على ضرورة إدماج الشباب وذوي الإعاقة والمهاجرين وكبار السن في الحياة العامة، والاعتراف بدورهم في التنمية المستدامة.

الصحة، التعليم، والتحول الرقمي.

دعا البيان إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة وضمان الحق في أعلى مستوى من الصحة الجسدية والنفسية. كما أكّد على أهمية التعليم الجيد والمجاني للجميع، وتشجيع التعلم مدى الحياة، وإدماج التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب مع مراعاة العدالة الرقمية. واعتبر أن التحول الرقمي يجب أن يكون أداة للتمكين لا لتوسيع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

الانتقال البيئي العادل وتمويل التنمية الاجتماعية

ربط البيان بين العدالة المناخية والحق في العمل، داعيًا إلى انتقال بيئي عادل يضمن حقوق العمّال والمجتمعات المحلية في مواجهة آثار التغير المناخي. كما شدد على ضرورة إصلاح النظام المالي الدولي وتخفيف أعباء الديون عن الدول النامية، واعتماد آليات تمويل مبتكرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التمويل التضامني الدولي والتعاون متعدد الأطراف لمواجهة التحديات المشتركة. بهذا نداء الدوحة من أجل كرامة الإنسان، تؤكد القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية أن التنمية لا تُقاس بمعدلات النمو وحدها، بل بقدرة المجتمعات على صون الكرامة الإنسانية، وتوسيع العدالة، وضمان ألا يُقصى أحد عن ثمار التقدّم.

ضياء تقتق

الشعب
بالفكر والساعد نبني هذا الوطن
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل

أسسها
أحمد التليلي

المدير المسؤول
نور الدين الطبوبي

المدير
سامي الطاهري

السحب
مطبعة دار الأنوار
الشرقية - تونس

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 - العنوان الالكتروني : echaabtechnique@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300

المنجي صواب لـ «الشعب»:

محاكمة أحمد صواب استندت إلى فيديو مفبرك وتهم ملفقة.

إعداد نصرالدين الساسي

وصف المنجي صواب، شقيق القاضي والمحامي الأستاذ أحمد صواب، الحكم الصادر ضد شقيقه بخمس سنوات سجن وثلاث سنوات مراقبة إدارية بـ «الظالم والمنحرف عن كلّ مقاييس العدالة»، مؤكّدًا أنّ المحاكمة التي جرت «كانت صورية بكل المقاييس، وافتقرت لأبسط ضمانات المحاكمة العادلة».

وقال في تصريح خاص لـ«الشعب» إنّ القضية انطلقت بإلقاء القبض عليه وحجز هاتفه الشخصي الذي لا يحتوي على أي وسائط تواصل اجتماعي أو عناصر إدانة ورغم ذلك وجّهت إليه عشر تهم ثقيلة، سبع منها من قانون مكافحة الإرهاب، وواحدة من المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المتعلّق بالجرائم المتصلة بأنظمة الاتصال، وأخرى من المجلة الجزائية، وأخرى من مجلة الاتصالات.

وأضاف أنّ الملف استند فقط إلى فيديو وحيد بثّه شخص دخيل على الإعلام، تمّ اعتماده كدليلٍ رئيسي في قرار ختم الأبحاث، رغم غياب أيّ حجّة أخرى تدينه، مشيرًا إلى أنّ ما قاله أحمد صواب كان تعبيرًا مجازيًا حول "سكاكين على رقاب القضاة" أي «ملفات وضغوطات»، لا تحريضًا أو تهديدًا كما فُسّر.

وأوضح المنجي صواب أنّ المحاكمة جرت عن بُعد دون حضور المتهم أو دفاعه، وهو إجراء رفضه أحمد منذ البداية واعتبره غير قانوني، لأنّ «الحقّ في الحضور والمواجهة مبدأ أساسي في العدالة»، مضيفًا بأن المحامين قاطعوا الجلسة احتجاجًا، لكن المحكمة مضت في إصدار الحكم خلال دقائق معدودة. لم تُسمع المرافعات، ولم تُتْلَ التهم، والمتهم كان يُحاكم من سجنه دون صوت ولا دفاع.»

ورغم ذلك، قال شقيقه إنّ الأستاذ أحمد استقبل الحكم برباطة جأش وثقة بالنفس، مؤكّدًا أنه "لن يتراجع عن مواقفه الحقوقية"، وأنّ العائلة وهيئة الدفاع «ستواصلان المسار القضائي حتى إسقاط هذا الحكم الفضيحة».

ملف القضية في سطور

المتهم: القاضي والمحامي أحمد صواب

التهم: عشر تهم من بينها سبع بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وواحدة من المرسوم 54، وواحدة من المجلة الجزائية، وواحدة من مجلة الاتصالات

موضوع القضية: تصريح رمزي حول "سكاكين على رقاب القضاة"

طبيعة المحاكمة: عن بُعد، غياب المتهم ودفاعه

المدة: 7 دقائق فقط

الحكم: 5 سنوات سجن + 3 سنوات مراقبة إدارية

تاريخ الجلسة: 3 نوفمبر 2025

موقف الدفاع: الطعن في الحكم واعتباره باطلاً لمخالفته شروط المحاكمة العادلة

محاكمة السبع دقائق... واستحضار الذاكرة السياسية

بحسب ما نشره موقع المفكرة القانونية، فقد وُجّهت للأستاذ صواب عشر تهم، منها سبع تهم بالإرهاب وواحدة بموجب المرسوم 54، رغم أنّ فعله المادي اقتصر على إشارة رمزية باليد وعبارة مجازية، ليصدر الحكم في النهاية بخمس سنوات سجن بعد محاكمة صامتة بغياب المتهم ودفاعه.

المقال ذكّر بأنّ «الإسراف في توجيه التهم، والتشدّد في العقوبات بعد محاكمات وهمية تنتقص إلى الحد الأدنى من ضمانات العدالة، يعيد إلى الأذهان حقبًا سياسية سابقة استُخدم فيها القضاء لإسكات الأصوات المعارضة».كما أشار إلى أنّ «محاكمة صواب كشفت مستوى خطيرًا من تهميش دور الدفاع، ومنع الإعلام والعائلات من الحضور، لتتحول الجلسة إلى نموذج لعدالة مسخّرة».

هيئة الدفاع: "الحكم الفضيحة"

في بيانها الرسمي، اعتبرت هيئة الدفاع عن الأستاذ أحمد صواب أنّ الحكم الصادر هو "حكم فضيحة بعد مهزلة محاكمة لم تتجاوز سبع دقائق"، مؤكدة أنّ موكلها حوكم بناءً على تصريحاتٍ أدلى بها أثناء أداء واجبه المهني كمحامٍ دفاعًا عن منوّبيه في جلسة علنية.

وأشارت الهيئة إلى أنّ المحكمة تجاوزت أخطر الخروقات الإجرائية، منها عدم إحضار المتهم إلى الجلسة، وفرض محاكمته عن بُعد رغم مقاطعة المحامين، لتصدر حكمها في غياب أيّ مرافعة أو مواجهة، معتبرة ذلك "انتهاكًا صارخًا لأبسط حقوق الدفاع".

وأضافت أنّ هذا الحكم يعكس خضوع الوظيفة القضائية لحملات فايسبوكية وتحريض سياسي، داعية كلّ القوى النقابية والمدنية إلى "رفض توظيف القضاء في الخصومات السياسية والدفاع عن حرية المهنة واستقلال القضاء".

عريضة تضامن جديدة

وفي السياق ذاته، أصدر عدد من أساتذة كليات الحقوق، والقضاة، والمحامين، والمهنيين في مجال العدالة عريضة تضامن جديدة مع الأستاذ أحمد صواب عبّروا فيها عن «صدمتهم العميقة إزاء ما شاب محاكمة الأستاذ أحمد صواب من خروقات جسيمة»، مؤكدين أنّ الجلسة كانت سرّية، عن بُعد، دون تلاوة الاتهام أو تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه، وانتهت بحكم بخمس سنوات سجن وثلاث سنوات مراقبة إدارية.

وشدّدت العريضة على أنّ صواب "لم يكن متهماً بالإرهاب بقدر ما كان صوتاً حقوقياً حراً دافع عن استقلال القضاء"، معتبرة أنّ ما جرى «تهديد خطير لدولة القانون وانزلاق نحو توظيف العدالة لأغراض سياسية»، ومطالبةً بـ«الإفراج الفوري عنه وإيقاف كلّ الممارسات التي تمسّ بحرية التعبير واستقلال السلطة القضائية».

ابن الحركة النقابية والتقدمية

في ختام تصريحه، عبّر المنجي صواب عن تقديره الكبير لموقف الاتحاد العام التونسي للشغل الذي بادر بمساندة الأستاذ أحمد صواب، مذكّرًا بأنّ شقيقه «كان مستشارًا قانونيًا للاتحاد، وشارك في جميع محطاته الكبرى سواء بالحضور أو بالدفاع عن المنزمة في بعض القضايا والتي من بينها أحداث 4 ديسمبر، وقد كان دائم الحضور في النقاشات الوطنية حول استقلال القضاء والحقوق العامة».

وقال في هذا الصدد بأن الاتحاد هو بيته النقابي. ومثلما دافع هو يومًا عن حرية القضاء، فإنّ كثيرين اليوم يدافعون عنه من موقع المبدأ والوفاء.»

الاتحاد العام التونسي للشغل يطالب القضاء بضمان المحاكمة العادلة والعلنية

تلقى المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل الحكم الجائر الصادر ضد الأستاذ والصديق أحمدصواب بصدمة كبيرة لما تضمنته المحاكمة من خروقات فاضحة في الإجراءات ومن تهم ملفقة لا يمكن أن تصدر عن قاض سابق معروف بالنزاهة والاستقلالية ومحام حاليا مدافع شرس عن الحقوق والحريات ومناهض لا يكل للعنف والإرهاب،

وإذ يعبر المكتب الوطني عن تضامنه مع الأستاذ أحمد صواب ومع عائلته وأسرة المحاماة الحرة، فإنه يدين هذا الحكم الظالم ويطالب القضاء بالعدول عنه وضمان المحاكمة العادلة والعلنية.

ميزانية 2026:

نوايا اجتماعية دون بوصلة... والفصل 15 يربك المناخ الاجتماعي

عبد الرحمان اللاحقة

جاء مشروع قانون المالية لسنة 2026 حاملا لافتة بارزة بعنوان تكريس الدولة الاجتماعية وتقديم مسار واضح للخروج من أزمة اقتصادية طال أمدها. لكن في قراءة لنص المشروع ولبعض الوثائق المصاحبة له تبين أن الإعلان عن توجهات اجتماعية يقتصر على الزيادة في الأجور والإجراءات التي تشمل قطاعات الصحة والتشغيل—في مقابل حزمة استثمارية وإصلاحية ما تزال خفيفة لا تكفي لإطلاق نموّ متين. ويزداد الأمر تعقيدا بسبب الفصل 15 الذي يشكل ملحقا غريبا على قانون المالية وينذر بمزيد توتير المناخ الاجتماعي.

يعتمد المشروع على أربعة روافع أساسية. أولا، الوظيفة العمومية عبر التسويات وآفاق الانتداب، بما يبعث إشارة استقرار وتحسين للقدرة شرائية. ثانيا، تحفيز تشغيلية القطاع الخاص من خلال تحمل الدولة تدريجيا مساهمات المشغّل في الضمان الاجتماعي للانتدابات الجديدة. ثالثا، فتح خطوط تمويل إضافية للمؤسّسات الصغرى والمشاريع الصغرى ترتكز على صندوق التشغيل. رابعا، دعم الصناديق الاجتماعية عبر إيرادات مخصّصة ورسوم جديدة.

هذه الأدوات تتنزل حسب مشروع القانون ضمن «حزمة اجتماعية» تعالج في ظاهرها مشاكل حارقة: بطالة مرتفعة، صعوبات تمويل، هشاشة منظومة الحماية الاجتماعية، وضغط على المعيشة.. لكن السؤال الحاسم: هل تكفي هذه الإجراءات للتغيير؟ الإجابة حتى الآن: لا. وذلك لعدة أسباب موضوعية

السبب الأوّل أنّ تحفيز التشغيل عبر تخفيض كلفة الانتداب تم اعتماده منذ سنوات ولم تخلو قوانين المالية السابقة من مثل هذه الإجراءات دون أن يكون لها أثر واضح على واقع التشغيل فتخفيض الكلفة لا يغيّر مناخ الأعمال المتسم خصوصا بحالة من عدم اليقين و ضعف المنافسة ، وآجال الخلاص، واسترجاع الأداء على القيمة المضافة، و تبسيط الإجراءات، والنفاذ الشفاف إلى الصفقات العمومية، واستقرار الإطار القانوني. فمن دون هذه «الأساسيات» الدافعة للإنتاجية، يبقى الأثر على التشغيل محدودا

السبب الثاني أنّ خطوط التمويل الجديدة متفرّقة وصغيرة وغير واضحة للمؤسّسات إذ أن ما تحتاجه الشركات هو شباك موحّد بسيط يجمع بين تمويل الخزينة ودعم الإنتاجية (المعايير، الرقمنة، التصدير، الطاقة)، بمعايير شفافة وتقييم دوري. كثرة الصناديق لا تعني بالضرورة كثرة المشاريع المجدية.

والعقدة الأهم هنا تكمن في الفصل 15. من زاوية قانونية ومؤسسية، حيث يتضمن هذا الفصل ما لا ينبغي أن يتضمّنه قانون المالية: فهي «راكبٌ ماليّ» يعلن زيادات من دون أي تقدير مالي مُعلن، في مخالفة لمبدأ الشفافية وصدق المعطيات. والأخطر في كونها تتجاوز آليات الحوار الاجتماعي فتُقرّ زيادات في أجور القطاع الخاص—وهو مجالٌ تحكمه المفاوضة الجماعية بين الشركاء الاجتماعيين، لا قانون المالية. بهذه الصياغة، تفرض الدولة عمليًا مستويات أجور على الخاص خارج الإطار المعتاد، فتخلق سابقة خطيرة وتُضعف الثقة بين الأطراف. والنتيجة الأقرب تتمثل في توتير المناخ الاجتماعي بتحويل الحوار إلى نزاع قانوني بدل أن يكون بحثًا عن حلول متوازنة.

ثالث نقاط الضعف تتعلّق بإستدامة الصناديق الاجتماعية. فتوجيه موارد إضافية سيخفف من الضغوط الآنية، لكنه لن يقدم حلولا هيكلية ومستدامة والمطلوب حسب رأينا يكمن في صياغة خريطة طريق ذات مسارين: أولها تعزيز الاستخلاص ومقاومة التهرّب، وثانيها تعديلات معيارية تدريجية تراعي الفئات الهشّة ومن دون ذلك، فإنه سيتم معالجة أزمة السيولة مقابل تأجيل جديد للإصلاح.

رابع الأسباب يتمثل في ضعف التناسق الصريح والكلي للاتجاهات المستقبلية لتوازنات المالية العمومية. ففي غياب إجراءات صريحة وشجاعة للإصلاح الجبائي بما يدعم موارد الدولة ويضمن تكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين ويكرس مبدأ العدالة ومع إستمرار مديونية مرتفعة وحسّاسة لسعر الصرف والفائدة، يصبح التوازن رهين تحقق الفرضيات المعتمدة وتنفيذ مثالي للمداخيل وتوفر مصادر تمويل بكلفة مواتية—وهو رهان محفوف بالمخاطر.

في المحصلة يعلن قانون المالية 2026 على تبينه مقاربة اجتماعية، لكنه لم يحسم بعد بأي قواعد وأي بوصلة سنستعيد النمو. ما دام الفصل 15 على حاله وما لم تنتقل سياسات رفع الإنتاجية وتبسيط الإجراءات إلى قلب المنظومة، ستظل النفقات الاجتماعية أدوات لامتصاص الصدمات من دون معالجة أصل الأزمة. للخروج من النفق، نحتاج وضوحا في المنهج، وشفافية في الأرقام، واحتراما للحوار الاجتماعي يعزز الثقة بين الأطراف الإجتماعية لا أن يزيدها هشاشة.

عبد الرزاق حواص الناطق الرسمي للجمعية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لـ «الشعب»

نسخة مشروع قانون المالية لم تتضمن التمديد في العفو الجبائي إلى نهاية السنة كما طالبنا بذلك وزارة المالية

*** حوار: لطفي الماكني**

مازال التصنيف المفروض على عديد المؤسسات ان كانت لذوات معنوية أو طبيعية من أكبر العوائق التي تمنع استفادتها من مختلف القروض المدرجة ضمن نسخة مشروع قانون المالية لسنة 2026 كما أكد الناطق الرسمي للجمعية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة عبد الرزاق حواص في حديثه للشعب حيث قدم جملة من التفاصيل والأرقام عن وضعيتها بالرغم من تطبيق التنقيحات الجديدة لقانون الشيكات الذي يبقى محل جدل ونقاش خاصة في علاقة بتطبيق اجراءاته والمطلوب إقراره لتجاوز حالة العطلة التي تعيشها الكثير من المؤسسات وفسّر من جهة أخرى الآثار الإيجابية المترتبة عن تنقيح مجلّة الصرف التي لم تعد في صيغتها الحالية متماشية مع التطورات والمعاملات التجارية والمالية إقليميا ودوليا.

*** ما هي قراءتكم لأبواب فصول نسخة مشروع قانون مالية التي هي محل دراسة من قبل لجان البرلمان؟**

ـ ما تضمّنته نسخة مشروع قانون المالية من أبواب وفصول نعتبرها كلاسيكية ولا جديد فيها حتى وإن كانت هناك اجراءات اجتماعية فإننا نتساءل بخصوص الفصل الذي ينصّ على الترفيع في الأجور كيف سيتم تفعيله دون حوار اجتماعي والتفاوض مع الاطراف الاجتماعية التي لها مع الحكومة اتفاقيات مشتركة تنص على أن الزيادات في الأجور تخضع للمشاورات بينهما وبالتالي لا يمكن تجاوزها.

وفي علاقة بذلك الفصل كيف سيحسن وضعية المقاعدين وهم يعيشون أوضاعا اجتماعية وصحية صعبة إذ أن أغلب دخلهم يذهب إلى العلاج والأدوية وهي مرتفعة الأثمان بكل دول العالم وهم في حاجة الى دعم كبير وهامّ في ظل الزيادات المسجلة يوميا في تكاليف المعيشة ولم تعد أغلب شرائح المجتمع قادرة على تحملها.

*** هل أنتم معنيون بخطوط التمويل المقترحة للسنة القادمة؟**

ـ خطوط التمويل المقترحة في ميزانية السنة القادمة لا يمكن الإنتفاع بها من قبل جميع المؤسسات الصغرى والمتوسطة لانها موجّهة وحسب الشروط والمقاييس للمؤسسات التي لا تشكو صعوبات مالية مع البنوك وهذا هو التناقض إذ كان يفترض ان تنتفع بها المؤسسات التي تواجه صعوبات وعوائق التمويل حتى يرفع من إنتاجها وتطور خدماتها والرفع من مستواها وقدراتها وبالتالي فإنه من مجموع 890 ألف مؤسسة صغرى ومتوسطة هناك 471 منها إن كان لذوات طبيعية او معنوية (أشخاص ومؤسسات) مصنّفة أي محرومة من التمتع بآليات القروض أي كان نوعها ولا يمكنها حتى فتح حساب بنكي وبالتالي لا معنى ولا جدوى من مثل خطوط التمول المقترحة إذا لم تكن موجهة لمن يستحقونها للخروج من الصعوبات التي يعيشونها.

*** كيف ستتصرفون لتجاوز هذه المعيقات للإنتفاع بالتمويل من البنك؟**

ـ طرحنا هذه الإشكاليات مرات عديدة مع وزارة الاقتصاد والتخطيط وطلبنا منها ايجاد حلول لهذه المؤسسات المصنفة ومراجعة ذلك التصنيف وجدولة ديونها وقد حصل مؤخرا ان تم الادراج من قبل البنك المركزي لكن التركيز اتجه من قبل البنوك على الزيتون وزيت الزيتون في حين كنا ننتظر ان يشمل جميع القطاعات دون استثناء على أساس ان المسألة بالدرجة الأولى هي متصلة بالأمن الغذائي الذي هو الآن أولوية الأولويات إقليميا ودوليا الى جانب الأمن الطاقي والسكولوجي والدوائي واليوم نلاحظ إرتفاع غير مسبوق في الأدوية مع وجود مؤشرات في إستمرار ذلك الارتفاع مثل ما حصل فترة ما بعد «الكوفيد» والموجة الثانية المتوقعة مرتبطة بقرارات الرئيس الامريكي «دونالد ترامب» المنعكسة سلبا على أغلب دول العالم وأولها الأوروبية التي ستصدر أزمتها إلى الدولة النامية والضغط عليها لاسترجاع قروضها أو إستغلال ثرواتها الطبيعية وهذا ما يحصل الآن بعديد المناطق من العالم.

*** ما هي مقترحاتكم للعملية الممكنة في هذه الفترة للحدّ من التداعيات السلبية لذلك التصنيف من قبل البنك المركزي؟**

ـ طالبنا في حوارنا مع سلطة الاشراف المعنية مباشرة بآليات التمويل ونقصد وزارة المالية ان يمتد العفو الجبائي إلى موفى السنة الحالية أي نهاية شهر ديسمبر وليس شهر جوان كما حصل وقد تم وعدنا بذلك التمديد لكن مشروع قانون المالية في نسخته التي أرسلت إلى مجلس نواب الشعب لم يتضمن ذلك التمديد دون مراعاة معاناة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لذا على وزارة المالية مراجعة هذا التمشي وإقرار التمديد الذي وعدتنا به سابقا بما يحفظ مواطن الشغل ويضمن استمرارية تلك المؤسسات مع ضرورة التخفيض في النّسبة المديرية للفائدة المطبقة من قبل البنك المركزي والتي تزيد من حدة الصعوبات التي يعيشها الجميع دون استثناء.

*** ما مدى الإستفادة الحاصلة لمنظوريكم من فترة العفو الجبائي؟**

ـ هناك مسألة هامة هي التي عقدت الأوضاع بالرغم من وجود القانون حيث كان يجب التخلي أي طرح خطابا عدم خلاص الشيكات بعد صدور الحكم وفق التنقيحات الجديدة لقانون الشيك دون رصيد لأن القباضات المالية تتحجج بوجود أحكام تطالب بدفع تلك الخطايا في حين يتذرّع المستفيد بوجود قانون وبالتالي فإن تسويات وضعياتهم أصبحت

انطلاق الجلسات العامة لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026:

البرلمان بين رهانات التوازنات المالية ومطالب العدالة الاجتماعية

افتتح مجلس نواب الشعب، صباح الأربعاء 5 نوفمبر 2025، أشغال الجلسة العامة المشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم، المخصّصة لعرض ومناقشة مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي لسنة 2026، بحضور رئيسة الحكومة سارة الزعفراني الزنزري وعدد من الوزراء. وتمثل هذه الجلسات محطة سنوية لمساءلة الحكومة حول توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية وتقييم مخرجات سياساتها العمومية.

وفي كلمة الافتتاح، شدّد رئيس مجلس نواب الشعب على أهمية المرحلة الراهنة التي تتطلب "جهدًا جماعيًا من أجل إعطاء نفس جديد للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي". وأكد أن مناقشة الميزانية لا تقتصر على الأرقام والمؤشرات، بل تشمل الخيارات التنموية وأولويات الدولة في مجالات التشغيل، والصحة، والتعليم، والخدمات الأساسية. ودعا إلى "ثورة تشريعية" لدعم مسار الإصلاح وتحسين نجاعة السياسات العمومية، مع تعزيز الدور الاجتماعي للدولة ومقاومة الفوارق بين الجهات.

ووفق الرزنامة المعلنة، تتواصل الجلسات العامة إلى غاية 23 نوفمبر الجاري لعرض ومناقشة ميزانيات المهمات والقطاعات الوزارية، قبل المرور إلى المصادقة النهائية على مشروع قانون المالية لسنة 2026.

وفي سياق موازٍ، عقدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية، بالاشتراك مع لجنة الخدمات والتنمية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، جلسة استماع إلى وزير الصحة حول ميزانية مهمة الصحة. وقدّر الوزير ميزانية القطاع لسنة 2026 بـ4.350 مليار دينار، أي 5.4% من الميزانية العامة، بزيادة قدرها 8.75% مقارنة بسنة 2025. واعتبر الوزير أنّ هذه الزيادة تترجم إرادة الدولة في تعزيز الحق في الصحة وتقريب الخدمات من المواطنين، خاصة بالمناطق الداخلية.

كما أبرز تقدّم مشروع "المستشفى الرقمي" وخدمات الطب عن بُعد، وربط 31 مستشفى جهويا بشبكات التصوير الطبي عن بعد، إضافة إلى تخصيص منحة استثنائية بقيمة 290 مليون دينار لدعم الصيدلية المركزية وضمان تزويد المؤسسات الصحية بالأدوية. غير أنّ النواب نبّهوا إلى تواصل عجز الصيدلية المركزية عن توفير أدوية أساسية بسبب ديون غير مُستخلصة، وطالبوا بتدخّل سريع للدولة. كما أثاروا نقص التجهيزات الأساسية وسيارات الإسعاف وندرة الإطارات الطبية وشبه الطبية في بعض الأقسام (الاستعجالي، التوليد، الإنعاش، تصفية الدم)، وتعطّل أشغال بعدة مؤسسات، داعين إلى تحويل بعض المستشفيات الجهوية إلى جامعية، وإعادة النظر في الخارطة الصحية على قاعدة التميز الإيجابي، إلى جانب رقمنة المواعيد وتعميم الصحة النفسية، ومضاعفة جهود مقاومة الإدمان.

وتمثّل مداولات هذا العام اختبارًا حقيقيًا لقدرة الحكومة والبرلمان على التوفيق بين مقتضيات التوازنات المالية والضغط الاجتماعي المتصاعد، في ظلّ انتظارات واسعة لدى المواطنين تتعلق بالتشغيل، والصحة، والأسعار، وجودة الخدمات العمومية.

ملزمة بالنسبة للقباضات حتى لا يكون هناك جبر بالعقوبة السالبة للحرية (السجن) بسبب عدم اصدار عفو شامل عن الصكوك القديمة لان الوزارة اتجهت إلى اعتماد فترة انتقالية بثلاثة سنوات لم تغير شيئا من وضعية من هم يعرفون صعوبات مالية وبالتالي لم يعودوا للنشاط والانتاج وتعطلت الدورة الاقتصادية لعدم انسجام القوانين المعتمدة مع قانون الشيكات الجديد.

*** كيف ترون آليات تفعيل القانون الجديد للشيكات؟**

ـ لضمان نجاعة وفاعلية القانون الجديد للشيكات لا بد من اقرار عفو عام عن الشيكات القديمة ثم يدخل القانون الجديد حيّز التطبيق حتى يتمكن اعداد كبيرة من العودة إلى النشاط لأنهم مكبلين بأحكام سابقة لازالت تلاحقهم ومن المفارقات ان الجهات الرسمية تعترف بوجود مؤسسات أفلست بسبب أزمة «كورونا» والحرب الأوكرانية لكنها تطالبها في الوقت نفسه بخلاص الديون المترتبة عن تلك الاسباب التي أقرت بها وهو ما لم يساهم في تجاوز الوضعيات القديمة وهنا نشير إلى أرقام المعهد الوطني للاحصاء تقول أن حوالي 38 ألف مؤسسة تغلق سنويا بسبب تلك العوائق وأولها عدم قدرتها على تحمّل التبعات المالية لعدم قدرتها على الانتاج وخلق الثروة.

*** هل طرحتم مجددا تلك الاشكالات تزامنا مع انطلاق مناقشة ميزانية الدولة وتحسيس النواب بدعم مقترحاتكم؟**

ـ أصدرنا بيانا في الغرض شرحنا من خلاله أسباب أزمة التضخم المالي التي يعيشها العالم والمتوقع أنّها ستنعكس مباشرة على المنطقة الافريقية وقدّمنا مقترحاتنا لتحسين وضع اقتصادنا أهمها اصدار عفو عام بخصوص الخطايا المتراكمة لتجنب الأحكام السجنية ومراجعة البنك المركزي للتصنيف المعتمد للمؤسسات في علاقة بالتمتع بالقروض بما يساهم في إعادة تمويل الافراد والمؤسسات لان في تيسير منح قروض الاستهلاك تنشيط للانتاج وتحريك للدورة الاقتصادية وتحسين من نسبة النمو.

*** إقترحتم مؤخرا ضرورة مراجعة مجلة الصرف فما هي الآثار المترتبة عن ذلك؟**

ـ الآثار ستكون بالمحصلة إيجابية خاصة في جلب العملة الصعبة التي تحتاجها بلادنا في ظل الأوضاع الدولية الصعبة وبقدر تفهمنا من التخوفات بخصوص التمويلات الخارجية أو خروج العملة الصعبة إلا ان فتح الآفاق أمام الشباب ممّن يعملون في وضعية «فليرلنس» وهم متمكنون من التكنولوجيات الحديثة ويتعاملون مع مؤسسات خارجية معترف بها وخاضعة للقوانين والاجراءات ولا يوجد أي مانع للاستفادة من خبراتهم خاصة وأن أغلب دول العالم تمنحهم عديد التسهيلات والتشجيعات.

بالتّلميح والتّصريح

حتى لا يغيب السلوك المدني!

* لطفي الماكني

طغت المسائل الاقتصادية والمعيشية على أولويات الاهتمام بين النوّاب والرأي العام منذ أن وصلت نسخة مشروع قانون المالية إلى البرلمان على حساب مسائل أخرى كان يفترض أن تجد ذات المساحة في مداخلات النواب والبرامج الإعلامية ونعني التعليم والتربية والتكوين والثقافة والأنشطة الرياضية وكل ماله صلة بالتأطير إن كان داخل الفضاءات المخصّصة لها من نوادٍ ومنتديات أو خارجها من خلال التظاهرات المرتبطة بأحداث محلية وجهوية ووطنية حيث لم نرَ اهتماما بتلك الملفات إلا من جانب الانتدابات وتسوية الوضعيات على أهميتها والتي تبقى رافدا مهمّا لتجسيم وتثبيت ما نريد الحديث عنه من سلوك مدني أصبح مغيبا حتى لا نقول منعدما لدى أعداد كبيرة من اليافعين والمراهقين والشباب بدرجة أولى.

ولا يمكن تحميل المسؤولية لجهة معينة بل الجميع «شركاء» في هذا الانفلات والسلوكات غير الملتزمة بأي من ضوابط التعامل بالفضاءات العامة والمحافظة على الملك العمومي والخاص وصيانتها والمشاركة في الأعمال التطوعية وأولها ذات العلاقة بنظافة البيئة والمحيط بل إن من يقوم بها أصبح محلّ تندر واستهزاء لأنه لا يشبه «الأبطال والخوارق» الذين يتابعونهم في ما يروّج عبر الوسائط الاتصالية الحديثة وهي للأسف لم يعد بالمقدور التصدي لما تبثه من سلوكات رافضة لنواميس المجتمع والمشترك بين أفراده في ما توفره الدولة من وسائل باتت ملكية مشاعة أو كما عرفت على مدى عقود بالعمومي المشترك يجب حمايتها من كل أشكال التخريب والتهميش والإتلاف والمؤسف أن ما نراه اليوم من انفلات هناك نوع من «التطبيع» معه ولا يستغرب أن يطلع علينا من يبرّر ويتحجّج بالتعلات وفي ذلك تنصّل من المسؤولية التي كما قلنا بداية مشتركة وخاصة في جوانبها التوعوية والتحسيسية.

وتلك المسؤولية الجماعية ونقصد أن كل جهة تلقي بالأسباب والمسببات ونتائجها على الجهات الأخرى في الوقت الذي لم يعد معه مزيد التخفي خلف الصعوبات الاقتصادية والبحث عن حلول واعتمادات للاستجابة للمطالب الاجتماعية المتزايدة وهي حقوق لا يمكن التخلّي عنها أو مقايضتها بأي استحقاقات أخرى إلا أن ذلك لا يعني استمرار مثل الذي نراه يوميا من تهوّر واعتداءات حتى اللفظية منها وهذا لا يستثني أيّا كان لأن القيام بالمهام المنوطة بعهدة المكلف بها لا تعني كذلك ممارسة السلوكات التي تحترم حقوق المواطن من جهة أخرى تجنبا للمشاحنات وردود الأفعال العنيفة التي تعود في نسبة كبيرة منها إلى غياب ثقافة المواطنة والسلوك المدني إذ يعتقد البعض في مواقف معيّنة أن كلمته هي العليا ما يسمح له (حسب اعتقاده) في القيام بتجاوزات يعتبرها اليافعين والمراهقين مبرّرا للرد عليها بالطريقة التي يعتقدون أنها تثبت وجودهم وتبلغ أصواتهم ورفضهم لما يرونه إجبار على خضوعهم للتقيّد بضوابط هي في الحقيقة آليات للعيش المشترك لا يعلمون عنها الكثير لأن البرامج والمناهج التي يتلقونها تركز بدرجة أولى على الأعداد المتحصّل عليها وتغيّب بناء الفرد المواطن المتشبّع بقيم المدنية وهو ما يدعو الجهات الرّسمية إلى عديد المراجعات على أساس التشاركية مع مكونات المجتمع لتطويق هذا الانفلات المتزايد.

سمير الشفي:

لا مستقبل لتونس دون حرية الكلمة

يُحيي العالم في 2 نوفمبر من كل سنة اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، وهي مناسبة تتجاوز الإدانة الرمزية لتكون دعوة جماعية للمساءلة والمحاسبة تجاه كل الأنظمة التي تسمح بانتهاك حرية التعبير دون عقاب. على المستوى الدولي، يشكّل هذا اليوم دعوة لوقف استهداف الصحفيين دون محاسبة. أمّا في تونس، فإنّ الإفلات من العقاب لم يعد مجرد غياب للعقوبة، بل تحوّل في حالات عديدة إلى نتيجة لـقوانين وتجريمات جديدة طالت حرية الرأي، أبرزها المرسوم عدد 54 لسنة 2022 الذي مثّل نقلة خطيرة نحو تقنين الرقابة عبر الفضاء الرقمي وتكميم الأصوات المستقلة.

بهذه المناسبة، شارك الأخ سمير الشفي الأمين العام المساعد الثلاثاء 5 نوفمبر في فعالية وطنية نظمتها النقابة الف الوطنية للصحفيين التونسيين بالتعاون والشراكة مع اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة الحقوق الانسان مكتب تونس، ومنظمة صحفيون بلا حدود و الفيدرالية الدولية للصحفيين ، خُصّصت لتكريم الصحفيين وضحايا القمع في العالم.

وألقى الأخ سمير الشفي في الجلسة الافتتاحية كلمة حمَلَت رسالة واضحة: لا ديمقراطية من دون حرية الكلمة، ولا عدالة من دون صحافة مستقلّة، ولا سيادة من دون مجتمع مدني قوي.

التضامن مع الصحفيين الفلسطينيين.

استهلّ الشفي كلمته بالترحّم على مئات الصحفيين الفلسطينيين الذين استُهدفوا وقُتلوا خلال العدوان الصهيوني على غزة، منددًا بصمت المجتمع الدولي والمنظمات الأممية التي لم تُحرّك ساكنًا أمام «جريمة ممنهجة تُرتكب على مرأى ومسمع من العالم». واعتبر أنّ هذا الصمت تواطؤ دولي مع الإفلات من العقاب، مؤكّدًا أنّ حرية الصحافة في فلسطين والعالم العربي باتت في قلب معركة الكرامة الإنسانية.

حرية الصحافة أساس الديمقراطية

شدّد الشفي في مداخلته على أنّ حرية الكلمة هي المقام الأول للديمقراطية، وأنه لا يمكن الحديث عن بناء دولة عادلة أو مجتمع متوازن في ظلّ التضييق على الصحفيين واستهداف الأقلام المستقلة الحد من الحريات. وقال: "حرية

التعبير ليست ترفًا، بل هي الشرط الأول لقيام ديمقراطية حقيقية، ووسيلة المجتمع للدفاع عن نفسه ومحاسبة سلطاته."

وأضاف أنّ استمرار الانتهاكات ضد الصحفيين، سواء بالعنف المادي أو بالملاحقات القضائية، يُمثّل تهديدًا مباشرًا لكل المواطنين، لأنّ قمع الإعلام يعني خنق المجتمع بأكمله وهو ما لا يمكن القول به.

مرسوم 54... من الحماية إلى الترهيب

وفي هذا الإطار، توقف الشفي عند المرسوم عدد 54 باعتباره أبرز آليات التضييق الجديدة ، وهو المرسوم الذي كان الهدف المعلن منه حماية المواطنين من الإشاعات والأخبار الزائفة والتضليل، لكنه تحوّل عمليًا إلى «سيف مسلط على رقاب الصحفيين والنشطاء». وأوضح أن المرسوم خلق مناخًا من الخوف والإرباك داخل المؤسسات الإعلامية و لدى الافراد، وأنه استخدم لتكميم الأفواه بدل تعزيز ثقافة المسؤولية في الفضاء الرقمي.

وقال الشفي إنّ هذه المفارقة تكشف غياب الانسجام في الخطاب السياسي: «نتحدث عن الحرب على الفساد، لكننا نُضيّق على الصحافة التي تفضح

149 اعتداءً على الصحافيين التونسيين خلال عام

سجلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ما مجموعه 149 اعتداءً على الصحفيين في تونس خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2024 إلى أكتوبر 2025، وفق ما أعلن عنه رئيس النقابة، زياد دبار، اليوم الثلاثاء خلال ندوة نظمتها النقابة بمناسبة اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، الذي يصادف الثاني من نوفمبر من كل سنة.

وأوضح دبار أن هذا الرقم يعكس تراجعًا في عدد الاعتداءات مقارنة بالسنوات الخمس الماضية، لكنه اعتبر أن هذا التحسن يبقى منقوصًا، لأن الاعتداءات النوعية ما زالت تمس جوهر حرية الصحافة. وأشار إلى أن من بين 50 اعتداءً خطيرًا على الصحفيين، لم يتم رفع سوى 10 شكاوى أمام القضاء، أي بنسبة 20٪ فقط، ما يبرز استمرار ظاهرة الإفلات من العقاب.

وفي هذا السياق، دعا رئيس النقابة إلى تعزيز التنسيق بين الهياكل الأمنية والنقابة لحماية الصحفيين أثناء التغطيات الميدانية، وتحسين آليات التحقيق القضائي والمساءلة في قضايا الاعتداءات، مع ضمان حماية خاصة للصحفيات من العنف القائم على النوع والعنف الرقمي.

ويُذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اعتمدت في دورتها الثامنة والستين سنة 2013 قرارًا بإعلان يوم 2 نوفمبر يومًا عالميًا لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، تكريمًا للصحفيين وحمايةً لحرية الإعلام.

الدكتورة مريم الدزيري لـ «الشعب»

نتساءل بكل حيرة عن عدم تضمين مشروع قانون المالية للخمسة آلاف خطّة التي أذن بها رئيس الدولة لإدماج الدكاترة المعطلين

* حوار: لطفي الماكني

تساءلت منسقة حراك الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل مريم الدزيري عن عدم تضمين مشروع قانون المالية الخمسةَ آلاف خطّة التي وعد بها رئيس الجمهورية منذ بداية السنة ليقتصر الأمر على 1350 خطّةً فقط وهو عدد دون المنتظر ولا يحلّ مشكلة بطالة «نخبة النخبة» إذ أنّ تلك الأرقام المعلنة في نسخة مشروع قانون مالية 2026 هي لدفعة واحدة في حين أن أعداد الدكاترة يتزايد من سنة إلى أخرى باعتبار أنّ كل سنة هناك حوالي 1200 دكتور جديد موزّعين على 325 اختصاصا في مختلف المؤسسات الجامعية.

وذكرت في حديثها لِـ«الشعب» أنّ بداية الأسبوع القادم ستعرف وقفة احتجاجية للدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل للتعبير مجدّدا على ضرورة التزام الحكومة وسلطة الإشراف بما كان وعد به رئيس الدولة من توفّر خمسة آلاف خطة إن كانت بالتدريس أو البحث أو الإدارة خاصة أنّ عدد المسجلين في المنصّة التي وضعت بأوامر رئاسية بلغ 9 آلاف منهم 7 آلاف لا يزاول أي منهم نشاطا يضمن له دخلا لتغطية بعض حاجياته الأساسية.

غلق الملف نهائيا

جدّدت الدكتورة مريم الدزيري تأكيدها أنّ ثقة الدكاترة المعطلين الباحثين المعطلين عن العمل كبيرة في ما كان وعد به رئيس الدولة منذ شهر فيفري 2025 بإدماج 5 آلاف دكتور معطّل وتساءلت مرّة أخرى عن عدم اعتماد نفس الآليات التي تمّ بها حلّ مشكلة المعلمين والأساتذة النواب من خلال دفعات رغم أنّ أعدادهم أكبر من أعداد الدكاترة المعطلين وأشارت هنا الدكتورة مريم الدزيري إلى أنّ هناك من يعطّل مثل هذا التمشّي داخل الجامعة التونسية لأنّهم يريدون بقاء الوضع على ما هو عليه لخدمة مصالحهم على حساب معاناة آلاف الدكاترة وهو ما سيزيد من تفاقم أوضاعهم وهم «نخبة النخبة» زيادة على وجود شغورات بالآلاف والحاجة إلى تأطير الطلبة والاستفادة من خبراتهم بمراكز ووحدات البحث والمؤسسات العمومية للرفع من مستواها.

متى يتمّ إحداث لجنة الطعون التي طالبنا بها عديد المرّات

وأشارت منسقة حراك الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل إلى أنّ الحلول موجودة لكن هناك من يعطلها وهو أمر أصبح معلوما لذلك فإنّه بات من الضروري تضمين تسوية هذا الملف نهائيا بتنزيله بالرائد الرسمي بعد رصد الاعتمادات المالية اللازمة وعدم الاقتصار على ذلك العدد المعلن في مشروع قانون المالية من الخطط الذي لا يفي بالغرض وهو دون المأمول ولا في مستوى انتظارات الآلاف من الدكاترة المعطلين منذ سنوات.

رفض المناظرة بآلياتها القديمة

عبّرت الدكتورة مريم الدزيري على أنّ الأطراف الرافضة أو المعطّلة لتنفيذ ما كان وعد به رئيس الجمهورية منذ بداية السنة هم الذين يفرضون مقاييس على المترشحين للمناظرات لا تراعي كفاءاتهم وتجاربهم وقدراتهم على الإضافة والاستفادة من خبراتهم رغم عديد التشكيات والتذمرات من الإخلالات والمحاباة والمحسوبية لقبول مترشحين دون غيرهم خاصّة عند إجراء الشفاهي إذ يتمّ تعطيل المترشحين بأساليب مختلفة لضمان قبول مترشحين آخرين وبالتالي فإنّ تنسيقية حراك الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل لن

الفساد». وأكّد أنّ الصحافة الاستقصائية هي الأداة الأقوى لمحاصرة منظومات الفساد والعلاقات المشبوهة بين السلطة والمال.

المجتمع المدني... رئة الحرية

وفي سياق متصل، وجّه الشفي جزءًا مهمًا من كلمته إلى المجتمع المدني والمنظمات الوطنية، معتبرًا إياها «الضمانة الحقيقية لأي إصلاح ديمقراطي»، ودعا إلى ضرورة التمييز بين الجمعيات الأصيلة التي ناضلت من أجل الحقوق والحريات، وتلك التي تحوّلت إلى أدوات حزبية. لكنه شدّد في الوقت نفسه على رفض حملات التخوين الشامل التي تستهدف المنظمات المستقلة، وقال: «لا يمكن أن نساوي بين من قدّم التضحيات دفاعًا عن القيم المدنية، ومن يستعمل الجمعيات لنشر الكراهية أو خدمة أجندات حزبية.»

وأشار الى أن المجتمع المدني التونسي بتركيبته التاريخية هو منارة للحرية والتعدد، وأن تشويهه لا يخدم إلا خصوم الديمقراطية.

لا عودة إلى الدولة ذات الصوت الواحد

في ختام كلمته، حذّر سمير الشفي من خطر الانزلاق نحو نموذج سياسي يقوم على اللون الواحد والصوت الواحد والزعيم الواحد، مؤكدًا أن مثل هذه الأنظمة جُرّبت سابقًا ولم تُنتج سوى الاستبداد والانفجار الاجتماعي.

وأضاف: «لا يمكن بناء دولة مدنية عادلة في ظلّ تكميم الأفواه أو تجريم الكلمة. فالسيادة الوطنية لا تعني الانغلاق، بل هي ثمرة حرية التعبير واستقلال القرار الوطني.»

وشدّد الأمين العام المساعد على أن الدفاع عن الصحفيين هو دفاع عن رئة المجتمع التي يتنفس بها الجميع، داعيًا إلى تلازم حرية التعبير مع استقلال القضاء وإصلاح الإعلام العمومي والخاص بما يضمن مهنيته واستقلاله عن النفوذ السياسي والمالي.

رسالة الاتحاد: الحريات خطّ أحمر

اختتم الشفي كلمته بالتأكيد على الثوابت النقابية للاتحاد العام التونسي للشغل:»عشنا ونجاهر بأن حرية الصحافة ليست شعارًا، بل هي شريان الديمقراطية، ولا يمكن لأي مشروع وطني أن يُكتب له النجاح إذا لم يكن قائمًا على احترام الحق في النقد والمساءلة.»

وأكد أن الاتحاد سيواصل، إلى جانب النقابة الوطنية للصحفيين والمنظمات الحقوقية، النضال من أجل إلغاء أو تعديل المراسيم الزجرية، وفي مقدمتها المرسوم 54، والعمل على تحصين الصحفيين من التهديدات القانونية والمهنية، والدفاع عن بيئة إعلامية حرّة ومستقلة. وختم بالقول بانه لا مستقبل لتونس من دون حرية الكلمة.

ض.ت

تقبل إجراء المناظرات بآلياتها القديمة لأنّها من أهمّ أسباب أزمتهم كما قدمنا جملة من المقترحات لضمان الشفافية والنزاهة وأهمّها عدم اعتماد مقاييس الشفاهي بذلك العدد المسند من قبل أعضاء اللجنة وتطبيق آليات أخرى تراعي الكفاءة والتجربة والقدرة على الإضافة وتضيف الدزيري مع الإشارة تضيف الدّزيري إلى أنّنا طالبنا بلجنة الطعون لكن ذلك لم يحصل وهي غير موجودة أصلا لأنّ من يريدون استمرار سياسة إقصاء الدكاترة المعطلين هم الذين لا يريدون إحداثها وهذا غير خافٍ ونحن قدمنا لرئاسة الجمهورية كافة المعطيات عن الإخلالات التي حصلت في مختلف المناظرات السابقة ولدينا قناعة أنّ رئيس الدولة سينصفنا وسيتخذ القرارات التي ننتظرها حتى تعود الحقوق إلى أصحابها ويغلق ملفنا مرّة واحدة لتستفيد الجامعة والبلاد من مختلف الكفاءات التي ضحّت بسنين طويلة من أعمارها وما رافقها من معاناة عائلاتهم لتأمين مصاريف دراستهم ومثلها الاعتمادات التي تخصّصها الدولة من مقدّرات المجموعة الوطنية ولابدّ أن تستفيد منها اليوم من خلال اتخاذ القرارات النافذة لوضع حدّ لكل من يسعى إلى تعطيل ما كان أَذِن به رئيس الدولة فمن منطلق السنة الحالية بفتح الآلاف للدكاترة المعطلين دون الخضوع للمعيقات والتعطيلات وأولها مقاييس المناظرات الإقصائية التي تغيب عنها النزاهة والموضوعية عند تقييم ملفات المترشحين لذلك نحن كتنسيقية حراك الدكاترة المعطلين عن العمل نرفض استمرارها تحت أي مسميات لا تعطي للدكتور الباحث مكانته الحقيقية وتنصفه.

دوّامة اللاتفاوض

بقلم فطين حفصية

لا شيء يعكس صورة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس أكثر من المشهد المتشنّج الذي أصبح يطبع علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالسلطة، التي تزيد في كل مرة خطوة نحو الأمام في تباعد مسافات الحوار والتفاوض مع المنظمة حول الاستحقاقات القادمة للعمال بالفكر والساعد.

فبعد أشهر من الانتظار، وتتالي الدعوات عبر البيانات والتصريحات الصحفية من مختلف الهياكل النقابية نحو فتح مفاوضات اجتماعية جدّية وواقعية في القطاعات الثلاثة: العمومية، والعام، والخاص، بجانبيها المالي والترتيبي، يجد الاتحاد نفسه واقفًا في المكان نفسه دون طرف مفاوض، بل أمام توجه واضح لتجريده من أهم «أسلحته الشرعية» ومن عرف أساسي طالما جمعه بأي سلطة في محطات تفاوضية دورية ثلاثية تنتهي بإعلان مشترك عن نسب الزيادات في الأجور وآجال صرفها، ومن خلالها يتم تجديد ما يُعرف في العقلين الحكومي والنقابي بـ«السلم الاجتماعي».

وتبدو مسألة العقد الاجتماعي، التي كانت مطلوبة من مختلف الجهات الداخلية قبل سنين قليلة إزاء تدهور الوضع الاقتصادي وتدنّي المقدرة الشرائية وارتفاع الأسعار واهتراء الطبقة الوسطى ومواجهة التحديات الاستثنائية التي تجابهها البلاد، قد أصبحت من الماضي منذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة والاتحاد وأرباب العمل في أوت من العام 2022. وبالتالي، يصبح كل حديث عن «تقاسم الأعباء» أو «التضحيات» مجرد كلام استهلاكي لا معنى له، منذ إعلان السلطة تفردها بالزيادات في الأجور للأعوام القادمة، ودراسة أو تعديل كل الملفات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى تحت يافطة «الدولة الاجتماعية» التي يكررها الخطاب الرسمي.

إن هذه القطيعة من جانب واحد لن تمسّ الاتحاد العام التونسي للشغل فقط، بل جزءًا بنيويًا من العقد الاجتماعي نفسه الذي تأسست عليه دولة الاستقلال. وكل تراجع عن معاني التشاركية لن يطال الشغالين فقط، وإنما كل النسيج الاجتماعي، لارتباط كل حلقة اقتصادية ومالية بما بعدها في تحقيق الاستقرار والمضي في الإنتاج والتنمية. وإن أعلنت السلطة عن زيادات مرتقبة للأعوام القادمة خارج إطار التفاوض، فإنها ستكون مجرد «مسكنات ظرفية» لن تقدّم الحل كله أمام ما ينتظر البلاد من تحديات داخلية وخارجية.

الأحادية وحدودها

يمكن حصر جملة تبعات القرار الأحادي بقطع حبال التفاوض الدورية وتصلّب السلطة تجاه الملفات المستجدة والمعلّقة مع المنظمة الشغيلة في كونه ضربًا تامًا لأهم مبادئ الحوار الاجتماعي المطلوبة لإدارة الأزمات. فالمفاوضات ليست أمرًا تقنيًا أو إجرائيًا فحسب، بل هي ركيزة من ركائز السلم الاجتماعي، يتم عبر آلياتها حلّ كل المشكلات العميقة أو الظرفية. وهي ليست شعارًا بل أداة معالجة تتحقق بها نقاط جوهرية، هي خمس على الأقل:

- الاعتراف بحق العمال كقوة إنتاج وعمل، وتكريس الحق النقابي.
- ضبط التوازنات العامة للدولة واستراتيجيتها المالية والاقتصادية.
- توزيع الأعباء بما يضمن نوعًا من عدالة الحق والواجب والتضحية إن اقتضى الظرف.
- معالجة الفوارق الاجتماعية وإعادة هيكلة منظومة الأجور بما يعكس في الحد الأدنى الكلفة المعيشية الحقيقية.
- تحديد مسارات إصلاح الوظيفة العمومية والقطاع العام.

إلا أن المقلق في حالة «الانتظارية» هذه هو أن تتحوّل إلى أداة دائمة تُفرغ كل المفاوضات الاجتماعية من محتواها، وتُسيّج دور الاتحاد العام التونسي للشغل في مربع صغير لا يتجاوز المدى الاحتجاجي والتعليق على هذه «المِنّة» المسقطة، بدل مشاركته الفعلية في رسم القرارات التي تهمّ ملايين العمال، والبرامج الوطنية التي تستدعي تعبئة مجتمعية ونقابية كاملة، خصوصًا مع ما نشهده من تحولات متسارعة على المستوى الإقليمي والدولي، وتغيرات في سوق العمل والإنتاج والقوانين المتصلة بها.

إن ما يتجاوز الرسالة النقابية التي ظلت تنادي بالحوار دون جدوى إلى الآن يمكن تفصيله في عدة نقاط:

سيعود الاتحاد بالضرورة إلى ملعبه الاحتجاجي في الشارع عبر هياكله النقابية المختلفة، التي طال صبرها أمام سياسة الإغلاق المنهجي للحوار مع ممثلي العمال، مع الحفاظ على مسؤوليته الوطنية في تأطيرها وتحديد مطالبها، كنوع من المصالحة مع الحق النقابي وتجديد عناصر الضغط المنطقية تجاه أي سلطة تريد لعب دور الخصم والحكم.

استعادة زمام المبادرة بعد فراغ الساحات تقريبًا والفضاء العام، وتحجيم كل الأجسام الوسيطة، والمسك بملفات حيوية وحياتية وتحريكها، كالتعليم والنقل والصحة، وحفظ موقع الوساطة والتوازن الاجتماعي كشريك اجتماعي واقتصادي تاريخي.

توجيه ما يمكن وصفه بـ«إعلانات الصمود» أمام كل محاولات رسم الحدود العمالية والنقابية، وافتكاك رأس المال الرمزي للمنظمة في قيادة المكاسب الاجتماعية للعمال والدفاع عن مصالحهم وتشويه المنظمة وإرباكها. وما أمثلة الإضراب العام في قابس مؤخرًا على خلفية الاحتجاجات المدنية البيئية، وإضراب قطاع البنوك، إلا دليل على فشل إدارة الملفات المستعجلة بمنطق فوقي، حيث بدا أن السلطة لم تلتقط إلى الآن رسائل التعبئة الموجهة إليها منذ أوت الماضي، نهاية بالشهر الفائت من قبل المنظمة والتشكيلات المساندة لها، في ضرورة عدم تجاهلها إلى ما لا نهاية وجرّها إلى أبغض الحلال النقابي، وهو الإضراب العام.

إن لهذه الأحادية حدودًا، وإن منحت السلطة شعورًا مؤقتًا بأنها من تتحكم في المقود الاقتصادي والاجتماعي، فإن الكرة تبدو الآن مرة أخرى في ملعبها، بعد البيان الأخير للمكتب التنفيذي الذي دعا وفق صريح نصه «جميع الأطراف إلى تغليب منطق الحوار والمسؤولية الوطنية»... فنحن قطعًا لسنا مع حوار مستحيل، وهنا مكمن التفاعل مع ساعة الرمل التي تسير عكسيًا.

من الجيزة إلى الجم:

كيف يتحوّل التراث إلى مشروع دولة.

ضياء تقتق

بتاريخ غرة نوفمبر الجاري، أُزيحت الستارة عن المتحف المصري الكبير (GEM) على هضبة الجيزة. لم يكن المشهد مجرد تدشين منشأة جديدة، بل ولادة حدث ثقافي عالمي حمل في رمزيته معنى استعادة التاريخ وإعادة صياغة علاقة الإنسان بذاكرته الحضارية.

يقف المتحف على بعد كيلومترات قليلة من الأهرامات، في تمازج بصري نادر بين عبقرية الماضي وجرأة الحاضر. إنه صرح هندسي ومعماري يتجاوز حدود العرض الأثري، ليكون خطابًا معاصرًا حول الذاكرة والهوية ودور الثقافة في التنمية. وقد اعتبره العديد من الباحثين والخبراء أكبر متحف أثري في العالم مخصص لحضارة واحدة، ومشروعًا يعكس تصميم مصر على استعادة مكانتها كمركز إشعاع ثقافي وإنساني بعد عقود من التحديات السياسية والاقتصادية.

معمار الحضارة: بين الضوء والحجر

صُمّم المتحف بأسلوب معماري حديث يعتمد على الإضاءة الطبيعية، ويتيح للزائر رؤية الأهرامات من خلف الواجهات الزجاجية، في تجربة تجعل المكان نفسه قطعة من السرد التاريخي. ويمتد على مساحة تزيد عن نصف مليون متر مربع، ليضم أكثر من 100 ألف قطعة أثرية ، يعرض منها فأنا مرة حوالي 50 ألف قطعة جديدة، موزعة على قاعات عرض دائمة ومؤقتة، ومركز ترميم ومخازن حديثة، ومكتبة متخصصة، وقاعات عرض رقمية، ومناطق خضراء مفتوحة. ويُعد جناح الملك توت عنخ آمون أبرز ما في المتحف، حيث تُعرض مقتنياته لأول مرة كاملة، في سينوغرافيا متقنة تربط بين الغموض الأسطوري للفراعنة والدقة العلمية للعرض الحديث.

من الحلم إلى الإنجاز: ثلاثون عامًا من الانتظار

بدأت فكرة إنشاء المتحف المصري الكبير في مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدافع الحاجة إلى فضاء جديد يستوعب الكمّ الهائل من القطع الأثرية التي تراكمت في المتحف المصري القديم بالتحرير. وفي سنة 2002 تمّ وضع حجر الأساس، بدعم من الحكومة اليابانية وعدد من المانحين الدوليين، لكن المشروع تأجل مرارًا بسبب تعاقب الأزمات الاقتصادية والسياسية.

وبالرغم ذلك، ظل المشروع حاضرًا في الوجدان المصري باعتباره حلمًا قوميًا يتجاوز البعد الأثري إلى البعد الرمزي، يعبّر عن رغبة مصر في التحديث دون التفريط في هويتها. إن اكتمال هذا الحلم اليوم هو بمثابة تجديد للعهد بين الدولة والمجتمع على الاستثمار في المعرفة والجمال بدلًا من الاقتصار على البنية الصلبة للاقتصاد والسياسة.

حملة إعلامية كونية

رافقت الافتتاح حملة إعلامية غير مسبوقة، شاركت فيها أكثر من مئتي وسيلة إعلام عالمية، إضافة إلى شخصيات سياسية وثقافية ودبلوماسية من مختلف القارات. وركزت الرسالة الرسمية للحملة على أن مصر لا تكتفي بحماية تراثها، بل تسعى إلى تحويله إلى رافعة اقتصادية وسياحية تعيد الاعتبار للسياحة الثقافية بعد سنوات من الركود. وأُنتجت لهذه المناسبة عديد الأفلام الوثائقية والحملات رقمية و المنشآت الموجهة لجيل الشباب، بلغة تجمع بين الجمال البصري والمحتوى العلمي، ما جعل المتحف مادة متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي حول العالم. لقد أعادت هذه الدينامية الثقة في قدرة الثقافة على أن تكون قوة ناعمة فعّالة تساهم في الدبلوماسية الثقافية وتعزز صورة البلد عالميًا.

المتحف كفلسفة: الذاكرة في خدمة المستقبل

لا يقدّم المتحف المصري الكبير الماضي كزينة متحفية جامدة، بل يعيد تأويله ليصبح موردًا للتفكير في المستقبل. فالمتحف ليس فقط مكانًا لعرض القطع الأثرية، بل فضاء للتعلم والبحث والتفاعل الثقافي، يجمع بين المتعة الجمالية والدراسة الأكاديمية. ويُعدّ هذا التوجّه نموذجًا لما يمكن أن تكون عليه المؤسسات الثقافية في القرن الحادي والعشرين: منصّات للحوار بين الشعوب، ومختبرات لتجديد العلاقة بين الإنسان والمكان والذاكرة.

افتتاح المتحف المصري الكبير

عودة فرعون

عاد رمسيس الثاني إلى الأضواء، لا كتمثال ضخم يبلغ طوله 11 و يفوق وزنه 80 طنا، بل كرمزٍ يستعيد حضورَه في الوعي الجمعي للعالم. ها هو الفرعون الأكبَر يستقر في المتحف المصري الكبير على هضبة الجيزة، في موقعٍ يطلّ على الأهرامات التي كانت يومًا امتدادًا لسلطته على الأرضِ والسماء. لكن هذه العودة، التي يُروَّج لها بوصفها احتفاءً بالعراقة، تطرح سؤالًا أعمق: هل هي عودة الذاكرة أم عودة السطوة؟ هل رمسيس اليوم مجرد أثرٍ من ماضٍ مجيد، أم أنه مرآة لعصرٍ لا يزال يؤمن بأن القوة تصنع الخلود؟

أسطورة لا تموت

منذ آلاف السنين، لم يغادر رمسيس مخيلة الإنسانية. هو الملك الذي حكم أكثر من ستة عقود، وخلّد صورته على الجدران والمعابد والتماثيل، حتى بدا أن الفراعنة اخترعوا الفن ليحكموا إلى الأبد.

في كل ملامحه يتجسّد التناقض: بين الإبداع والهيمنة، بين المجد والبطش، بين الإله والإنسان.

وحين نراه اليوم في أروقة المتحف المضيئة، يبدو كأنه يحكم من وراء الزمان — يطلّ علينا بعينين ثابتتين كأنهما تسألان: من الذي تغيّر؟ أنا أم أنتم؟

يقدَّم المتحف المصري الكبير بوصفه صرحًا علميًا وثقافيًا، لكنه يحمل في صمته شيئًا من المعبد القديم بتراص الحجارة والاعمدة والتماثيل التي تدهش الجمهور مأخوذًا بقدسية المكان. وهنا لا نكتفي بمشاهدة التاريخ، بل نشارك في طقسه. ففي كل انبهارٍ بالجلال الفرعوني، تختبئ رغبة بشرية في الخضوع للجمال وللسلطة معًا.

ان المتحف في جوهره ليس فقط مساحة عرض، بل فضاء لإعادة إنتاج العلاقة القديمة بين الإنسان والقوة فعلاقة الإعجاب ممزوجة بالخضوع، والانبهار الذي يُلغِي السؤال.

رمسيس كرمز للسلطة التي تتجدّد

وهنا تتجاوز العودة مجرّد حضور أثري لتدخل في مساحة السياسة الرمزية، حيث تتحول الذاكرة إلى قوة تحكم صورة الحاضر.

رمسيس لم يعد فقط ملكًا مصريًا قديمًا، بل صار رمزًا للسلطة حين تتجسّد في الفرد. رمزًا لِمَن يكتب التاريخ وحده ويمنح الخلود لنفسه. ولعلّ في عودته اليوم إلى الواجهة، في زمنٍ يبحث عن القادة الأقوياء والمشاريع الضخمة، انعكاسًا لتوقٍ إنسانيٍ إلى اليد الصارمة التي تُعيد النظام إلى الفوضى. لكن التاريخ يُذكّرنا دائمًا بأنّ ما يبدو في لحظة خلاصٍ قد يكون في لحظةٍ أخرى بداية عبودية جديدة. فالتاريخ لا يصبح قوة تحرير إلا حين نقرأه بعيون مفتوحة، لا حين نرفعه كما تُرفع الشعارات، بأسلوب مسقط وجاف وخالد عن سياقه.

تبدو عودة رمسيس الثاني مناسبة للتأمل في تجاربنا نحن أيضًا، في تونس التي تحمل تراثًا هائلًا من قرطاج إلى دقة والجم وسبيطلة. فهنا أيضًا، كما في كلّ مكان، يتقاطع السؤال الثقافي بالسؤال السياسي:

كيف نحتفي بماضينا دون أن نعيد إنتاج «فرعوننا» الخاص؟ كيف نحافظ على الذاكرة دون أن تتحوّل إلى أداة لإعادة تشكيل الهيمنة باسم الهوية أو المجد الوطني؟

فحين ينهض وعي الجماعة، يصبح التراث مجالًا للحرية لا مجالا للوصاية، وحين يتعامل المجتمع مع تاريخه بعينٍ نقدية، يتحوّل المتحف من معبدٍ للسلطة إلى مدرسةٍ للمواطنة.

في تلك اللحظة فقط، لا يخفي فرعون فرعونًا آخر، بل يُفسح المجال لإنسانٍ جديد يدرك أن المجد لا يُقاس بما يُخلّدنا، بل بما نُخلّده من قيمٍ وعدالة وكرامة.

وختاما حين نُعيد تمجيد الفرعون، ننسى أن الخلود الحقيقي يكمن في الوعي، لا في الحجر ولا أيضا في القائد.»

ض.ت

من القاهرة إلى قرطاج: مقارنة في الرؤية

تطرح التجربة المصرية سؤالًا ملحًّا في تونس: كيف يمكن تحويل تراثنا الهائل إلى طاقة إنتاج ثقافي واقتصادي فعّال؟

فالتراث لا يعيش بقيمته الرمزية وحدها، بل بما تمنحه الدولة والمجتمع له من أولوية في الميزانية والتعليم والفضاء العام

فبينما استطاعت القاهرة أن توظف رمزية الأهرامات وتاريخ الفراعنة لبناء مشروع ثقافي عالمي، ما تزال تونس تعاني من ضعف الاستثمار في تراثها الممتد من قرطاج إلى العهد الحديث. وإذا كانت مصر قد جعلت من المتحف الكبير بوابة إلى المستقبل، فإن المواقع الأثرية التونسية مثل قرطاج ودقة والجم وسبيطلة والقيروان، تحتاج إلى إرادة سياسية واستراتيجية شجاعة لتتحول إلى مؤسسات حية تتفاعل مع المجتمع والاقتصاد والتعليم.

التراث كمدرسة مفتوحة: "تراثنا يتقرا ويتشاف"

في هذا السياق، أطلقت وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية مبادرة وطنية بعنوان "تراثنا يتقرا ويتشاف"، تمتد من 19 أكتوبر إلى 16 نوفمبر 2025، وتشمل عشرات المتاحف والمواقع الأثرية في مختلف جهات الجمهورية. و تهدف المبادرة إلى تفعيل دور الفضاءات المتحفية والمعالم التاريخية كمجالات تعليمية مفتوحة، من خلال أنشطة تربوية وتفاعلية تجمع بين التعليم والترفيه والاكتشاف الميداني. وتشمل الفقرات زيارات ميدانية مؤطّرة، وورشات إبداعية، وتجارب تكنولوجية قائمة على الواقع المعزز والمحتوى السمعي البصري التفاعلي، بما يمكّن الناشئة من اكتشاف التراث بوسائل عصرية قريبة من عالمهم الرقمي.

إنّ هذه المقاربة التربوية، القائمة على المشاركة والتجربة المباشرة، تعبّر عن وعي جديد في إدارة التراث يقوم على إشراك الجمهور بدل الاكتفاء بالعرض الجامد، وعلى تحويل المواقع الأثرية إلى فضاءات للتعلم مدى الحياة.

نحو تثمين مستدام: مشروع تطوير قصر الجم

ضمن هذا الاتجاه، تعمل وكالة إحياء التراث على مشروع طموح لتطوير قصر الجم الروماني، أحد أبرز المعالم في شمال إفريقيا وأكبر مدرّج روماني بعد الكولوسيوم. ويهدف المشروع، الذي تقدّر كلفته الإجمالية بخمسة ملايين دينار، إلى إعادة تأهيل البنية التحتية وتحسين ظروف الزيارة وتوظيف الإضاءة الفنية لإبراز جمالية المعلم ليلاً.

كما يشمل المشروع إحداث هيكل استقبال متكامل يحتوي على شباك تذاكر ونقطة بيع للمنتجات الثقافية وغرف للفنانين، إلى جانب أشغال صيانة بمتحف الجم وتطوير المسالك الخاصة بالزوار وتسهيل نفاذ ذوي الاحتياجات الخصوصية عبر مصعد كهربائي.

وأكد عديد الاخصاء أنّ المشروع سيمكن من جعل قصر الجم وجهة سياحية وثقافية "على مدار الساعة"، مضيفًا أن جزءًا من التمويلات متوفر وأن الأشغال ستنطلق مطلع سنة 2026.

قصر الجم: حين يتكلم الحجر

يقول المشرف العلمي على الموقع انّ قصر الجم ما يزال صامدًا منذ بنائه سنة 238 ميلادية، بفضل متانة هندسته ودقة تصميمه الدائري المذهل، الذي يستوعب آلاف المتفرجين ويوفّر رؤية ممتازة من كل الزوايا. ويمثل هذا الصرح تحفة من العمارة الرومانية في شمال إفريقيا، ومصدر فخر للذاكرة الإنسانية جمعاء.

ويستضيف المعلم سنويًا المهرجان الدولي للموسيقى السمفونية ومهرجان موسيقى العالم الذي يستقطب فنانين ومختلف البلدان، ما يجعله فضاءً يزاوج بين التاريخ والفن، وبين صمت الآثار وصوت الموسيقى. إنّ قصر الجم لا يعيش في الماضي بل يستعيد الحياة في كل صيف، ليذكّر بأنّ الثقافة ليست حنينًا بل فعل استمرار.

كما تزخر تونس بسبعة مواقع ثقافية مدرجة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي: قرطاج و الجم و تونس العنيفة منذ 1979 ، بحيرة اشكل منذ 1980، كركوان منذ 1986 ، القيروان وسوسة منذ 1988 ، دقة منذ 1997، ما يجعلها من أكثر الدول العربية تنوعًا في تراثها المسجّل عالميًا.

لكن المفارقة أن هذا الثراء لا ينعكس دائمًا على الاقتصاد ولا على الوعي العام، إذ تظل العديد من هذه المواقع مهمّشة أو مغلقة جزئيًا أو تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية، من النقل إلى الإرشاد السياحي. ويكفي أن نلاحظ أن ميزانية الصيانة والترميم لمواقع بأهمية دقة وسبيطلة لا تتجاوز في بعض السنوات بضع مئات من آلاف الدنانير، وهي أرقام لا تتيح الحدّ الأدنى من الحماية أو الترويج.

سياسات التراث بين المركزية والمبادرة المحلية

تكشف التجارب الناجحة، في مصر أو المغرب أو حتى الأردن، أن إدارة التراث ليست مسألة مالية فقط، بل تتعلق بالحوكمة والرؤية. فالمتاحف ليست مجرد مبانٍ تحفظ التاريخ، بل مؤسسات قادرة على خلق الثروة والوظائف وتعزيز الوعي الجماعي.

وفي تونس، ما يزال العمل الثقافي حبيس المركزية الإدارية وغياب الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

إنّ تجاوز هذا الوضع يتطلب إصلاحًا مؤسساتيًا شاملًا يدمج بين الثقافة والتعليم والاقتصاد الأخضر والسياحة المستدامة، ويعيد الاعتبار للموارد البشرية العاملة في المجال الثقافي.

وفي عصر الذكاء الاصطناعي، لم يعد التراث منافسًا للتكنولوجيا، بل أصبح حقلًا لتطبيقاتها: من المسح ثلاثي الأبعاد للمعالم الأثرية إلى النماذج الافتراضية التي تمكّن الزائر من "العودة في الزمن" ومشاهدة المعالم كما كانت.

تجدر الاشارة الى أن تونس تخطو في هذا المجال خطوات أولى عبر إدخال أدوات الواقع الافتراضي في بعض المتاحف، لكن الإمكانات تظل محدودة مقارنة بما يمكن أن توفره الشراكات مع الجامعات والمؤسسات التكنولوجية الناشئة. فالاستثمار في رقمنة التراث هو استثمار في الذاكرة الوطنية الرقمية، وفي حماية الأثر من الضياع بفعل الزمن أو الإهمال أو الكوارث الطبيعية.

الهوية كمشروع مستقبلي

ما فعله المصريون من خلال المتحف الكبير هو أكثر من الحفاظ على آثار الفراعنة؛ لقد أعادوا تعريف الهوية كمشروع مستقبلي لا كماضٍ متحجر. فالتراث حين يُدار بعقلانية يمكن أن يصبح مصدرًا للإلهام والتجديد، لا عبئًا على الحاضر.

وهنا تكمن الدروس التي يمكن أن تستفيد منها تونس: أن الاعتزاز بالذاكرة لا يعني الانغلاق في التاريخ، وأنّ الموروث الثقافي لا يعيش إلا إذا صار معيشًا يوميًا في المدرسة والمهرجان والمدينة.

ايضا، ومن جانب اخر، اصبح من الضروري اليوم التفكير في مشروع مغاربي مشترك لتثمين التراث الإنساني في المنطقة، عبر الربط بين المتاحف الكبرى من القاهرة إلى مراكش، مرورًا بتونس وطرابلس والجزائر، لتشكيل شبكة ثقافية وسياحية متوسطية قادرة على جذب الملايين من الزوار وتبادل الخبرات. فالعالم لا ينظر إلى بلداننا كجزر منفصلة، بل كفضاء حضاري واحد، يتكامل فيه الفرعوني والروماني والعربي والأمازيغي والإسلامي، في نسيج من التعدد الذي يشكل جوهر هويتنا.

خاتمة:

من القاهرة إلى قرطاج، ومن الأهرامات إلى قصر الجم، تتردّد الرسالة ذاتها: الثقافة ليست ترفًا بل شرط من شروط البقاء. فحين تستثمر الأمم في تراثها، فهي لا تحافظ على الماضي فحسب، بل تؤسس لوعي جمعي قادر على مواجهة المستقبل. لقد شغل المتحف المصري الكبير إعلام العالم لأنه أعاد التذكير بأن القوة الحقيقية لا تكمن في الجيوش ولا في الأسواق، بل في القدرة على رواية قصة الذات.

وتبقى الدروس مفتوحة أمام من يريد أن يتعلّم كيف يمكن للحجر أن يتكلم، وكيف يمكن للحضارة أن تُبعث من جديد كلّما تذكّر الإنسان أنه صانع التاريخ لا ضحيته.

إضراب قطاع البنوك:

وحدة العمال تنتصر...

الطبوبي: «أعوان البنوك أصحاب حق ولا بد من مفاوضات جادّة بعيدة عن التعليمات»

متابعة نصر الدين الساسي

شهدت بطحاء محمد علي بالعاصمة صباح الاثنين 3 نوفمبر 2025 تجمعًا نقابيًا ضخمًا شاركت فيه حشود من العاملات والعاملين في قطاعي البنوك والتأمينات والمؤسسات المالية، في إطار الإضراب العام الذي نفذته الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية، بدعوة من الاتحاد العام التونسي للشغل، وبإشراف مباشر من الأمين العام للاتحاد الأخ نور الدين الطبوبي، وحضور عدد من أعضاء المكتب التنفيذي الوطني وأعضاء الجامعة العامة والقيادات الجهوية والنقابية.

هذا التجمع الذي غصّت به بطحاء محمد علي كان بمثابة رد مباشر على مسار التجاهل ورفض الحوار حول المطالب القطاعية وترجمة حقيقية لوحدة القطاع البنكي في مواجهة محاولات التهميش والمماطلة. رفع المشاركون شعارات تُطالب بالكرامة والتفاوض الجاد ورفض التعليمات في التفاوض الاجتماعي، مؤكدين أنّ المعركة ليست معركة زيادات فحسب، بل معركة من أجل احترام الحق النقابي واستقلالية التفاوض.

الطبوبي: الاتحاد لن يقبل بتفاوض "بالتعليمات"... والقطاع البنكي نموذج في الصمود

في كلمته أمام الجموع الحاشدة، أكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي أنّ "أعوان القطاع البنكي أصحاب حق، والحقوق تُفتكّ ولا تُهدى"، مشيرًا إلى أنّ هذا التحرك يعبّر عن وعي عميق وولاء ثابت للمنظمة الشغيلة التي كانت – وما زالت – القلعة الحصينة للنضال الاجتماعي والوطني.

وأضاف الطبوبي بأن توافد أبناء وبنات القطاع على بطحاء محمد علي، هو تجديد للعهد مع الاتحاد ومع كل القيم التي تأسست عليها. هذه البطحاء التي إندثرت فيها كل المؤامرات وانتصرت في كل المحطات، لتبقى دوما عنوانًا للنضال والصمود."

وتابع الأمين العام مؤكدًا أن الإضراب نفذ بنجاح لافت ووحدة نقابية متميزة رغم "التشويهات والأبواق الناعقة" التي حاولت النيل من الاتحاد ومن القطاعات المناضلة مشيرا إلى أن الاتحاد العام التونسي للشغل لا يفاوض بالتعليمات، ولا يخضع لإملاءات. وإنما يحرص على مفاوضات اجتماعية جادّة وشفافة تُعيد للعاملين حقوقهم وتُحافظ على التوازن الاجتماعي."

وانتقد الطبوبي إدراج زيادات في أجور القطاع الخاص في مشروع قانون المالية دون مراعاة خصوصيات القطاعات المختلفة، معتبرًا أن ذلك يُكرّس التفاوت والتمييز. كما دعا إلى "وقف محاولات التضييق على العمل النقابي وضرب الحريات الفردية، لأن كل مساس من الحرية هو مساس مباشر بحقوق العمال وفي مقدمتهم الحق النقابي.

الجزيري: نطالب بالكرامة والإنصاف وقواعدنا لها الكلمة الفصل في الخطوات القادمة

من جانبه، أوضح الأخ أحمد الجزيري الكاتب العام للجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية، في تصريحه للشعب أنّ الإضراب لم يكن خيارًا سهلاً بل نتيجة طبيعية لتصلب الموقف المقابل وغياب الجدية والإستعداد للتفاوض وقد فوجئنا بأنهم ينتظرون برقية الإضراب حتى يتحركوا."

وبيّن الجزيري أنّ أصحاب المؤسسات أرادوا تأجيل الزيادات المستوجبة بعنوان سنة 2025 إلى سنتي 2026 و2027، متعللين بورود الزيادة في مشروع قانون المالية والحال أننا نتحدث عن زيادات سنة 2025 والتي نعلم برصد تمويلاتها إلا أن التفاوض لم ينطلق على أرض الواقع وهو ما اعتبرته الجامعة العامة "استهتارًا بالمطالب المشروعة للقطاع مشيرا إلى أن المفاوضات لا يمكن أن تكون على حساب لقمة العيش. لذلك تقرر الإضراب دفاعًا عن الحق في زيادة عادلة وفي كرامة مهنية."

وأوضح الجزيري بأن الإضراب الذي شهد نسب نجاح عالية والتزاما مثاليا بالنضال سيكون محل متابعة من الجامعة ومنظوريها حيث أكد لنا الكاتب العام أن العودة للقواعد هي الكلمة المفتاح وما سيتقرر خلال سلطات القرار سيكون سيكون ملزما للجميع وسيعمل القطاع بإشراف الجامعة على تنفيذه و إنجاحه.

الصالحي: "إما مفاوضة مسؤولة أو نضال متواصل إلى حين انتزاع الحقوق"

بدوره، أكد الأخ سامي الصالحي، الكاتب العام للفرع الجامعي للبنوك بتونس وعضو الجامعة العامة، أنّ التحرّك العمالي في بطحاء محمد علي وجّه "رسالة قوية بأنّ أبناء القطاع البنكي والمالي مصرّون على الدفاع عن حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها تطبيق الاتفاقية المشتركة والانطلاق الفوري في مفاوضات الزيادة العامة في الأجور".

وقال الصالحي عن الإضراب بأنه ردّ واضح على سياسة الصمت والمماطلة التي انتهجها المجلس البنكي والمالي والجامعة التونسية لشركات التأمين. رسالتنا واضحة: لا تراجع عن الحقوق ولا صمت بعد اليوم أمام التجاهل. فإما مفاوضة جدية ومسؤولة وإما نضال متواصل."

وردًا على حملات التشويه التي طالت الإطارات والعاملين في البنوك، أشار الصالحي إلى وجود من يسعى لتشويه صورة العامل البنكي وتقديمه كصاحب امتيازات، بينما هو مواطن يعاني مثل كل العمال. حرمانه من الزيادة لا يضرّه فقط، بل يضر الدولة أيضًا لأنها تفقد موارد جبائية من تلك الزيادات."

وأضاف أن "الطبقة الوسطى التي كانت ركيزة الاقتصاد أصبحت اليوم مهددة بالانقراض نتيجة السياسات المالية الظالمة، وقانوني المالية 2025 و2026 ساهما في ضرب توازنها"، محذرًا من أن ضرب الاتفاقية المشتركة في القطاع البنكي هو "ضرب لكل الاتفاقيات الاجتماعية في تونس".

وختم الصالحي بقوله بأن الطرف النقابي الممثل لقطاع البنوك دعاة حوار لا دعاة تعطيل. لكن إذا استمرّ التجاهل، فالنضال هو الخيار المشروع. ولن يقبل بأن يُسلب حق العامل البنكي في وطنه بينما تُكدّس الأرباح لدى رؤوس الأموال.

رسالة البطحاء: وحدة الشغيلة أقوى من المماطلة

الإضراب الذي شلّ القطاعين البنكي والمالي يومي 3 و4 نوفمبر، حمل أكثر من دلالة: فهو رسالة واضحة إلى الحكومة وأصحاب المؤسسات بأنّ الاتحاد العام التونسي للشغل ما زال القوة الاجتماعية الأكثر تماسكًا وتأثيرًا، وأنّ أي محاولة لتهميش التفاوض أو تمرير الإصلاحات الاجتماعية عبر التعليمات ستصطدم بجدار الوحدة النقابية.

بطحاء محمد علي، التي كانت على الدوام رمزا للنضال، استعادت اليوم زخمها التاريخي وهي تحتضن الآلاف من أبناء القطاع البنكي والتأمينات في مشهد أكد أن الكرامة لا تُؤجَّل، والحقوق لا تُقايَض، وأنّ الاتحاد باقٍ في موقعه الطبيعي: في الصفوف الأولى للدفاع عن العمال والعدالة الاجتماعية.

مقتل الخصخوصي طعنة جديدة في قلب المرفق العمومي:

سائق الحافلة يقتل ووزارة النقل تصمت.

متابعة نصر الدين الساسي

فقد قطاع النقل العمومي، يوم الثلاثاء 4 نوفمبر 2025، أحد أبنائه السائق وليد الخصوخصي، العامل بشركة نقل تونس الدي وافته المنية بعد أيام من صراعه مع الموت في مستشفى شارل نيكول، إثر تعرّضه لطعنة غادرة على مستوى الرقبة أثناء أداء عمله. الفقيد، الذي عُرف بين زملائه بالتفاني والانضباط، لم يكن مجرد سائق يؤدي واجبه اليومي، بل أحد وجوه ذلك الجهد الصامت الذي يضمن حركة البلاد صباحا مساء ويوم الأحد.

حادثة الاغتيال هذه لم تمرّ مرور الكرام، إذ هزّت زملاءه والرأي العام، وأعادت إلى الواجهة ظاهرة العنف المتصاعد ضد أعوان ووسائل النقل العمومي، وسط ما تصفه النقابات بـ»تهاون رسمي وتقصير هيكلي في حماية العاملين وضمان أمن المرفق العام». حادثة وليد الخصوخصي تكشف انفلات العنف في النقل العمومي وغياب منظومة الحماية والمساءلة داخل واحد من أهم المرافق الحيوية في البلاد.

حادثة تعكس هشاشة المرفق العمومي

الفقيد وليد لم يكن أول الضحايا. فخلال الأشهر الماضية، شهدت العاصمة وعدة مناطق من البلاد سلسلة من الاعتداءات الخطيرة على أعوان شركة نقل تونس والشركة الوطنية للنقل بين المدن، إضافة إلى أعمال تخريب متكرّرة طالت الحافلات ووسائل المترو وقطارات الضواحي. تلك الوقائع، وإن بدت في ظاهرها أحداثًا متفرّقة، إلا أنّها تكشف في عمقها عن أزمة مركّبة يعيشها المرفق العمومي للنقل: ضعف المنظومة الأمنية داخل المحطات، غياب كاميرات المراقبة الفعّالة، نقص الأعوان، وتدهور الأسطول إلى حدّ باتت فيه بعض الرحلات اليومية محفوفة بالمخاطر.

ويقرّ أعوان القطاع بأنّ الاعتداءات باتت «أمرًا اعتياديًا» في غياب الردع، إذ تتراوح بين العنف اللفظي والمادي، وتمرّ في أغلب الحالات دون محاسبة جدّية، مما يرسّخ لدى العاملين والمواطنين على حدّ سواء إحساسًا بانفلاتٍ عام داخل الفضاء العمومي للنقل.

جامعة النقل: "موت الخصخوصي ليس حادثًا عابرًا"

في بيان نعي وتحذير شديد اللهجة، عبّرت الجامعة العامة للنقل عن صدمتها العميقة إزاء هذه الجريمة التي اعتبرتها "صرخة مدوية في وجه واقع موجع"، مؤكدة أن وفاة السائق وليد الخصوخصي "ليست حادثًا عرضيًا بل نتيجة مباشرة لهشاشة منظومة الحماية داخل المرفق العمومي". جامعة النقل: "موت وليد ليس حادثًا عابرًا"وجاء في البيان:

"قطاع النقل العمومي، الذي يُعدّ شريان الوطن وأداة حياة المواطن اليومية، أصبح في الآونة الأخيرة هدفًا للعنف المستشري والتخريب المتعمّد، وهو ما يهدّد سلامة العاملين والمواطنين، ويضرب أمن المرفق العام واستقرار الدولة."

وأعلنت الجامعة عن حمل الشارة السوداء ابتداءً من يوم الأربعاء 5 نوفمبر 2025 من قبل جميع أعوان وإطارات شركة نقل تونس، حدادًا على روح الفقيد وتنديدًا بما يتعرّض له العاملون من اعتداءات متكرّرة، معتبرة أنّ "الاعتداء على أعوان النقل هو اعتداء على الدولة والمجتمع، وعلى قيم الانتماء والمسؤولية الوطنية".

- مطالب عاجلة لوقف نزيف الاعتداءات

طالبت الجامعة العامة للنقل في بيانها بـجملة من الإجراءات العاجلة، أبرزها:

- تأمين أعوان النقل والممتلكات العامة باعتبارهما جزءًا لا يتجزأ من المرفق الوطني.
- تحمّل الإدارة العامة وسلطات الإشراف مسؤولياتها كاملة في ضمان الأمن والسلامة داخل الحافلات والمحطات.
- تكثيف الإجراءات الأمنية بالمحطات وعلى خطوط المترو من قبل وزارة الداخلية، وتركيز وحدات أمن قارّة بالمحطات الكبرى.
- محاسبة كل من يعتدي على الأعوان أو يخرّب المرافق العامة بكل شفافية وصرامة.
- إرساء منظومة تأمين وإحاطة نفسية بالعاملين، ترافقهم ميدانيًا وتحميهم من الانهاك اليومي والمخاطر المتزايدة.

وشدّدت الجامعة على أنّ حمل الشارة السوداء ليس مجرّد فعل رمزي بل صرخة ونداء وطني صادق يدعو الدولة إلى التحرك الفوري لحماية الأرواح والمرافق العمومية، معتبرة أنّ "حماية أعوان النقل ليست خيارًا إداريًا بل واجب وطني".

بين العنف اليومي وغياب الردع

تكرار مثل هذه الاعتداءات لم يعد استثناءً بل أصبح ظاهرة مقلقة.

يؤكد أعوان النقل أنّهم يواجهون يوميًا مواقف تهديد وتحقير وعنف من قبل بعض الركاب، في ظلّ غياب أعوان الأمن بالمحطات وداخل الحافلات، وتراجع سلطة الردع القانونية.

وتشير شهادات متطابقة من عمال الميدان إلى أنّ المشكل يتجاوز سلوك الأفراد ليعكس تآكلًا ممنهجًا للمرفق العمومي الذي لم يعد يحظى بالاحترام والهيبة، نتيجة تدهور البنية التحتية وضعف التجهيزات وغياب الصيانة والتكوين المستمر.

ويحذر النقابيون بقطاع النقل من أنّ استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى نزيف في الموارد البشرية داخل القطاع، بعد أن أصبحت المهنة "خطرًا يوميًا" بدل أن تكون خدمة عمومية مشرفة.

مرفق عمومي في حاجة إلى إنقاذ

تضع هذه الحادثة المأساوية الدولة أمام مسؤولية إعادة بناء الثقة في النقل العمومي، ليس فقط من زاوية الأمن، بل أيضًا من زاوية الكرامة والاحترام المتبادل بين العاملين والمواطنين. فالمرفق العمومي للنقل ليس مجرّد وسيلة عبور، بل هو صورة الدولة في حياتها اليومية، كما جاء في ختام بيان الجامعة العامة للنقل: "قطاع النقل ليس مجرد وسيلة عبور، بل هو مرفق عمومي يجسد صورة الدولة ومكانتها."

إن وفاة السائق وليد الخصوخصي، الذي سقط أثناء أداء واجبه، ليست مأساة عائلية فحسب، بل جرس إنذار للدولة وللمجتمع حول ما آل إليه المرفق العمومي من هشاشة وفوضى. وإذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة تليق بحجم الخطر، فقد تتكرّر المأساة بأسماء جديدة، في حافلة أخرى، وعلى رصيف آخر، حيث لا تزال الأرواح تُدفع ثمن الإهمال.

نزيف الحوادث والاعتداءات يجمع بين الأعوان والركاب

لم تقتصر مأساة قطاع النقل العمومي في تونس على العاملين فحسب، بل امتدّت لتشمل الركّاب أنفسهم، مما يعكس حجم الأزمة التي يعانيها المرفق من هشاشةٍ هيكلية وتراخٍ في حماية مستخدميه.

ففي تطوّرٍ مأساوي، توفي تلميذ يبلغ من العمر 13 سنة بولاية سوسة، بعد سقوطه من حافلة نقل مدرسي تابعة لشركة النقل بالساحل، كما سجّلت العاصمة حادثة مماثلة: سقوط تلميذ من عربة المترو رقم 4 بمحطة باب العسل، أسفر عن وفاته مساء الأربعاء.

وفي جانبٍ أوسع، يشير عدد من المصادر إلى أنّ تونس تشهد معدّلاً يصل إلى نحو 100 وفاة شهريًا في حوادث المرور، مما يعكس وضعًا كارثيًا في السلامة العمومية داخل الفضاءات الحضرية.

إن ما تبيّنه هذه الوقائع ليس مجرد سلسلة حوادث منفصلة، بل حالة خللٍ شامل: أسطول نقل متهالك، عربات مترو تعمل بأبواب مفتوحة، ضغطٍ ركابي عالي، غياب متابعة صيانة منظّمة، ونقص واضح في أجهزة الرصد والمراقبة.

وتشير بعض التقارير إلى أن الحافلات المدرسية تخضع لنفس المخاطر التي تطال خطوط النقل العادي، مع ازدياد العبء على الأعوان وضغط الزحمة، مما يجعل حادثة وفاة التلميذ في سوسة "نتيجة طبيعية" لأوضاع متردّية.

في هذا السياق، تصبح وفاة سائق الحافلة الأخير في ترابطها بين سلامة العاملين وسلامة الركّاب أشدّ وقعًا. فهي ليس فقط حادثة اعتداء على عامل، بل جرس إنذار لما أصبح عليه المرفق من «منطقة خطرٍ محلية» تُعرّض أرواح العاملين والمواطنين في آن إذا لم تتخذ الجهات المعنيّة – من وزارة النقل، إلى إدارات شركات النقل، إلى الأمن – إجراءات عاجلة، فإنّ الخسائر البشرية ستتواصل، والبنية التحتية للنقل العمومي قد تنحو نحو مزيد من التدهور، والمرفق الذي يفترض أن يكون "شريان الحياة اليومية" للمواطن، قد يتحوّل إلى "مسار تهديد" لجانبي المعادلة: العامل والراكب.

وزارة النقل: الصمت الذي يقتل مرتين

في كلّ مرة يسقط فيها عامل من عمال النقل أو راكبٌ بريء على خطوط المرفق العمومي، تكتفي وزارة النقل ببيانٍ بارد أو صمتٍ ثقيل لا يوازي فداحة الخسارة لا لجنة تحقيق، لا مساءلة، ولا حتى اعتراف بمسؤولية الإشراف. وكأنّ دم العاملين لا يعنيها وكأنّ الحوادث قضاء وقدر فقط وليست أيضا نتيجة سياسات مهترئة وإدارة عاجزة.

منذ سنوات، تتوالى النداءات النقابية والحقوقية المطالبة بخطة وطنية لحماية أعوان النقل والركّاب، لكنّ الوزارة لا تتحرك نحو إصلاحٍ جذري يعيد الأمن والكرامة إلى هذا المرفق الذي ينهار بصمت.

لقد تحوّل غياب الموقف الرسمي إلى موقف بحدّ ذاته: موقف اللامبالاة والتملّص من المسؤولية. فلا أحد من الحكومة أو سلطة الإشراف قدّم اعتذارًا علنيًا، ولا أحد تحمّل مسؤولية فشل منظومة الوقاية داخل شركات النقل.

وحين تصمت الدولة، يتحوّل المرفق العمومي إلى منطقة رمادية يحكمها العنف والفوضى والتحريض ويفقد العاملون الثقة في مؤسساتهم كما يفقد المواطنون الشعور بالأمان. لذلك، فإنّ وفاة الخصوخصي لم تكن فقط طعنة في الرقبة، بل دليلا إضافيا على أن من يترك المرافق بلا حماية، يشارك بصمته في الجريمة.

أربعينيّة الأخ منعم عميرة

تقيم عائلة الفقيد المناضل المرحوم الأخ منعم عميرة، الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل، مراسم أربعينية الفقيد يوم الاثنين 10 نوفمبر 2025 وذلك بمقر الإقامة بقرقنة.

رحم الله الفقيد رحمة واسعة، ورزق أهله ورفاقه جميل الصبر والسلوان.

نـدوات الإطارات النقابية في الجهات:

الاتحاد يفتح جبهة نضالية موحّدة دفاعً

جمع نصرالدين الساسي.

في سياق تنفيذ قرارات المجلس الوطني المنعقد أيام 5 و6 و7 سبتمبر 2024، وقرار المكتب التنفيذي الموسّع للاتحاد العام التونسي للشغل، تواصلت خلال الأيام الأخيرة ندوات الإطارات النقابية الجهوية في عدد من ولايات الجمهورية، بإشراف أعضاء من المكتب التنفيذي الوطني.
وقد شكّلت هذه اللقاءات محطات نضالية كبرى لتعبئة النقابيين والنقابيات، وتوحيد الرؤى والمواقف، واستنهاض الهمم استعدادًا للمرحلة القادمة التي تتطلب أقصى درجات الوعي والوحدة، دفاعًا عن الحق النقابي والحوار الاجتماعي، وعن الدور الوطني التاريخي للاتحاد في حماية الشغالين وصون المكاسب الاجتماعية.

صلاح الدين السالمي في سليانة وزغوان: لن نرضخ لسياسة الأمر الواقع ومستعدّون لكل الأشكال النضالية دفاعًا عن الحوار الاجتماعي

أكد الأخ صلاح الدين السالمي، الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم القطاع العام والمنشآت العمومية، خلال إشرافه على ندوتي الإطارات النقابية بكلّ من سليانة وزغوان، أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل متمسّك بالحوار الاجتماعي باعتباره حقًّا أصيلًا لا يمكن التفريط فيه، مبيّنًا أنّ هذا الحوار لا يقتصر على ملفّ الزيادة في الأجور فقط، بل يشمل مجمل القضايا الوطنية والقطاعية والجهوية والمحلية، وفي مقدّمتها الحق في التفاوض، وتحسين ظروف العمل، وصون الكرامة المهنية والاجتماعية. وأوضح السالمي أنّ محاولات نسف المفاوضة الجماعية ووقف التفاوض حتى على مستوى النقابات الأساسية تمثّل خرقًا صارخًا للدستور وللاتفاقيات الدولية، وخاصة تلك الصادرة عن منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية، مؤكدًا أن الاتحاد لن يبقى مكتوف الأيدي ولن يرضخ لسياسة الأمر الواقع التي تحاول السلطة التنفيذية فرضها عبر التضييق على النقابيات والنقابيين وضرب مصداقية الحوار الاجتماعي.
وقال في هذا السياق: "ما تريد السلطة التنفيذية فرضه على أرض الواقع لن نرضخ له، وكافة هياكل الاتحاد مجنّدة للتصدّي لهذا النهج غير المسؤول." وحيا السالمي في كلمته وحدة العاملين في القطاع البنكي وتمسّكهم بالإضراب رغم غياب الحوار وعدم عقد أي جلسة تفاوضية، معتبرًا أن هذا إضراب التحدّي سيمثّل حافزًا لبقية القطاعات لتكثيف تحركاتها النضالية دفاعًا عن حقها المشروع في التفاوض وتحسين أوضاعها.
وأشار إلى أنّ ندوات الإطارات في الجهات تُعدّ محطات نضالية ضرورية لتوحيد الصفوف وتقييم الوضع العام استعدادًا لسلسلة من التحركات الميدانية التي أقرّها المجلس الوطني دفاعًا عن الحق النقابي والعدالة الاجتماعية واستقلالية المنظمة.
ودعا السالمي في ختام تصريحه إلى التعقّل والحكمة من جانب السلطة التنفيذية، والتحلي بروح المسؤولية والالتزام بالاتفاقيات والقوانين الوطنية والدولية المنظمة لعلاقات الشغل، مؤكدًا أنّ الاتحاد لن يتراجع عن دوره التاريخي في حماية العمال والعاملات، وسيمضي بثبات في خوض كلّ أشكال النضال المشروعة دفاعًا عن كرامة الشغّالين وعن الحوار الاجتماعي كآلية أساسية لضمان السلم والاستقرار في البلاد

الأخ عثمان الجلولي في نابل والقصرين: الاتحاد ثابت ولن يقبل بسياسة الانغلاق ومصادرة الحوار.

أشرف الأخ عثمان الجلولي، الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الوظيفة العمومية، على ندوتي نابل والقصرين، مبرزًا أنّ هذه اللقاءات جاءت تجسيدًا للقرار الجماعي للمكتب التنفيذي الموسّع الذي دعا إلى عقد ندوات تعبئة في كل الجهات تحضيرًا لمعركة نضالية جديدة دفاعًا عن الاتحاد وعن دوره الوطني.
وقال الجلولي: "الاتحاد ليس خصما لأيّ طرف، لكنه يرفض أن يُعامل باستصغار أو إقصاء. الحوار هو الآلية التاريخية التي ضمنت استقرار تونس، أما الانغلاق فهو طريق الانهيار والتفكك."
وأوضح أنّ هذه الندوات تأتي في ظروف استثنائية تمر بها البلاد، تتسم بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، وبتصاعد الهجمة المنظمة ضد الاتحاد وقياداته من داخل دوائر في السلطة ومن خلال حملات التشويه والإقصاء.
وأضاف أن الهدف من هذه الندوات هو إعادة النقاش إلى القواعد وتوحيد الرؤية حول سبل مواجهة المرحلة القادمة، مشيرًا إلى أنّ الاستعداد للإضراب العام الذي أقره المجلس الوطني ليس خيارًا عبثيًا بل استحقاق فرضته الأزمة الوطنية وسدّ كل منافذ الحوار الاجتماعي.
وختم قائلاً:"الاتحاد متماسك وثابت، ولن يتراجع عن واجبه في الدفاع عن العمال وعن البلاد، وهو اليوم أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى وحدته وصلابته."

الأخ فاروق العياري في المهدية: الوحدة النقابية ضرورة وطنية لمواجهة الهجمة على الحقوق.

دعا الأخ فاروق العياري، الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي، خلال إشرافه على ندوة الإطارات الجهوية بالمهدية إلى نبذ الخلافات الداخلية وتوحيد الصفوف دفاعًا عن المنظمة وعن الوطن الذي يعيش مرحلة دقيقة ومعقّدة.
وقال العياري في كلمته أن ما تشهده البلاد اليوم من تراجع في الحقوق والحريات، ومن تضييق على النقابيين، ومن تعطيل للحوار الاجتماعي، يستوجب منّا جميعًا أن نرتقي إلى مستوى اللحظة التاريخية وأن نحافظ على وحدة الاتحاد وصلابته."
وأوضح أنّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي المأزوم يتطلب من النقابيين العودة إلى القواعد العمالية وتعزيز الانغراس الميداني واستعادة الثقة الشعبية في الاتحاد كقوة اقتراح ودفاع.
وشارك في الندوة أكثر من 150 نقابية ونقابي ناقشوا الملفات الحارقة: من انهيار المقدرة الشرائية إلى تدهور الخدمات العمومية، مؤكدين استعدادهم الكامل لتنفيذ الإضراب العام دفاعًا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية.

الأخت سهام بوستة في جندوبة: الدفاع عن الحريات واستقلالية المنظمة خطّ أحمر

أشرفت الأخت سهام بوستة، الأمينة العامة المساعدة المسؤولة عن التكوين النقابي والأنشطة الثقافية، على ندوة الإطارات الجهوية بجندوبة مؤكدة أن هذه الندوات تأتي في إطار التعبئة النقابية وتنفيذ قرارات الاتحاد في مواجهة محاولات التضييق على الحريات والعمل النقابي. وفي مستهل الندوة، أكد الأخ خالد العبيدي، الكاتب العام للاتحاد الجهوي، أنّ الاتحاد يرفض كل أشكال الانفراد بالرأي وغلق باب الحوار، ويتمسّك باستقلاليته وانحيازه الثابت لحقوق الشغّالين والحريات العامة.
وفي كلمتها، أكدت بوستة أن البلاد تمرّ بأزمة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية، ترافقها حملة ممنهجة لتشويه الاتحاد وقياداته. نحن نواجه سلطة ترفض الحوار وتتعامل مع العمل النقابي بمنطق العقاب."
وندّدت بالإجراءات التعسفية التي طالت جمعية النساء الديمقراطيات والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، معتبرة ذلك مؤشّرًا خطيرًا على انغلاق الفضاء العام.
وأكّدت أنّ النقابيين في جندوبة على أتمّ الاستعداد لخوض كل الأشكال النضالية بما فيها الإضراب العام، دفاعًا عن الحق النقابي، وعن دستور البلاد، وعن استقلالية الاتحاد.

الأخ محمد الشابي في أريانة: الاتحاد لن يصمت أمام النزيف الحقوقي والاجتماعي

أكد الأخ محمد الشابي، الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الوظيفة العمومية، خلال إشرافه على ندوة الإطارات النقابية بأريانة أنّ المنظمة الشغيلة مطالبة بالقيام بواجبها التاريخي في حماية الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
وأشار الشابي إلى أن ما نعيشه اليوم ليس مجرد أزمة اقتصادية، بل أزمة قيم وعدالة اجتماعية. هناك نزيف ممنهج للحق النقابي وللحوار الاجتماعي، ومطلوب من الاتحاد أن يكون في طليعة المقاومة."
وأشار إلى أنّ البلاد تشهد تدهورًا غير مسبوق في المقدرة الشرائية، ونسفًا للحوار الاجتماعي، واستهدافًا للحريات العامة والفردية، وهو ما يستدعي

ينظم الإتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد
ندوة اطارات يوم السبت 2025/11/01
للشغل سيدي بوزيد تحت اشراف الأخ : حفيظ حفيظ
الأمين العام المساعد المسؤول عن الشؤون الجهوية

ـا عن الحوار الاجتماعي والحق النقابي.

تجنّد الهياكل النقابية لمواجهة هذا الوضع وحماية مكاسب الثورة ومكتسبات الشغّالين. وأكد المشاركون في الندوة استعدادهم الكامل لإنجاح كل المحطات النضالية، بما فيها الإضراب العام دفاعًا عن الاتحاد وعن كرامة العمال والعمل اللائق.

الأخ حفيظ حفيظ في سوسة وسيدي بوزيد: لا تنازل عن الحق في التفاوض ولا صمت أمام محاولات التحجين

أكد الأخ حفيظ حفيظ، الأمين العام المساعد المسؤول عن التكوين النقابي، خلال إشرافه على اجتماعي الإطارات النقابية بسوسة وسيدي بوزيد، أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل لن يتنازل عن حقه في التفاوض ولن يستسلم للأمر الواقع، مشيرًا إلى أن تعطيل المفاوضات ونسف الحوار الاجتماعي يُعدّ خرقًا خطيرًا للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية.
وشدد حفيظ على أن الإتحاد لا يطلب امتيازات، نحن نطالب بحقوقنا. ولن نسمح بأن يتحمّل العمال وحدهم نتائج الخيارات الفاشلة. الاتحاد سيبقى في الصف الأول، يدافع عن الوطن وعن الفئات الهشة."
وأشار إلى أنّ ما يجري اليوم هو محاولة لتجريم العمل النقابي عبر استعمال المرسوم عدد 54 وغيره من الآليات القمعية، مؤكدًا أنّ كلّ هياكل الاتحاد، من المركزية إلى النقابات الأساسية، مستعدة لخوض مرحلة جديدة من النضال دفاعًا عن الحقوق والحريات والكرامة الوطنية.

الأخت هادية العرفاوي في منوبة: الهجمة على العمل النقابي مرفوضة والحوار الاجتماعي خيار وطني لا رجعة فيه

أشرفت الأخت هادية العرفاوي، الأمينة العامة المساعدة المسؤولة عن قسم العلاقات العربية والدولية، على ندوة الإطارات النقابية بجهة منوبة، التي تندرج في إطار تنفيذ قرار المكتب التنفيذي الموسّع القاضي بعقد ندوات جهوية للإطارات النقابية من أجل تدارس الوضع العام والاستعداد لتنفيذ قرار الإضراب العام الذي أقرّه المجلس الوطني الأخير.
وفي كلمتها، شدّدت العرفاوي على أنّ العمل النقابي في تونس يتعرض في الآونة الأخيرة إلى هجمة ممنهجة من حملات تشويه وهرسلة وضغوط متعددة الأوجه، تستهدف قيادات الاتحاد وهياكله وقواعده المناضلة، في محاولة واضحة لضرب الحق النقابي والتضييق على حرية التنظيم والعمل الجماعي. وأشارت العرفاوي إلى أن الأخطر من كل ذلك هو تعطيل مسار التفاوض وغلق قنوات الحوار على المستويات الوطنية والقطاعية والجهوية، في خرق صريح للدستور وللاتفاقيات الدولية التي التزمت بها تونس. الاتحاد لن يقبل بسياسة فرض الأمر الواقع، ولن يتنازل عن حقه في الحوار والمفاوضة الجماعية."
وأكدت أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل يجدد تمسكه بالحوار الاجتماعي كخيار وطني ومسار حضاري يكرّس ثقافة التوافق والمسؤولية، ويرفض كل محاولات التشكيك في استقلاليته أو تقزيم دوره التاريخي في الدفاع عن العمال وعن المرفق العمومي وعن العدالة الاجتماعية.
وختمت العرفاوي بالقول إنّ الاتحاد سيظلّ صوت العمال في وجه كل أشكال الاستبداد الاجتماعي والاقتصادي، ولن يتردد في اتخاذ كل الأشكال النضالية المشروعة دفاعًا عن الحقوق والحريات النقابية.

الأخ أنور بن قدور في قبلي: وحدة الصف النقابي صمام الأمان أمام حملات التشويه والاستهداف

أشرف الأخ أنور بن قدور، الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الدراسات والتوثيق، على اجتماع الإطارات النقابية بجهة قبلي، الذي انعقد في إطار التحضير للإضراب العام والتعبئة النقابية لمواجهة محاولات استهداف المنظمة الشغيلة.
وفي تصريح إعلامي أكّد بن قدور أنّ اللقاء كان مناسبة لتقييم الوضع العام ولمناقشة التحديات المطروحة على العمل النقابي، مشيرًا إلى أنّ النقاش كان صريحًا ومسؤولًا وشهد إجماعًا واسعًا على ضرورة التصدّي لكل من يسعى إلى المساس بالاتحاد العام التونسي للشغل أو التشكيك في دوره الوطني والاجتماعي.
وأشار أيضا إلى أن جميع المتدخلين شددوا على أهمية وحدة الصفّ النقابي والتمسك بخط الاتحاد وثوابته النضالية، وعلى الاستعداد لخوض المعارك القادمة دفاعًا عن الحق النقابي وعن استقلالية المنظمة."
وأضاف أنّ الحاضرين عبّروا عن تضامنهم المطلق مع كل القطاعات التي تخوض تحركات نضالية عادلة، من التعليم والنقل إلى الوظيفة العمومية والقطاع الخاص، مؤكدين أنّ الاتحاد سيبقى الإطار الجامع لكل النضالات، والمدافع الأول عن الحق في التفاوض الجماعي وعن الحريات العامة والفردية باعتبارها مكاسب لا يمكن التراجع عنها.
وختم بالقول إنّ المنظمة الشغيلة ستبقى دائمًا في الصف الأول، وفية لتاريخها، متمسكة بدورها الوطني والاجتماعي في حماية كرامة الشغّالين والدفاع عن العدالة الاجتماعية

إستعدادات حثيثة ومسار التعبئة متواصل.

عكست الندوات الجهوية التي احتضنتها ولايات زغوان وسليانة ونابل والقصرين والمهدية وجندوبة وأريانة وسوسة وسيدي بوزيد وحدة الموقف النقابي وصلابة القواعد في مواجهة ما وصفه أعضاء المكتب التنفيذي بـ»الهجمة المنظمة على الاتحاد والحق النقابي».
وقد أجمع المتدخلون على أنّ الإضراب العام المقبل ليس هدفًا في ذاته، بل وسيلة للدفاع عن كرامة العمال وعن الحوار الاجتماعي كمكسب وطني، مؤكدين أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل سيبقى، رغم كل الضغوط، في طليعة النضال الاجتماعي والوطني من أجل تونس الحرّة والعادلة، ومن أجل أن تبقى الحركة النقابية حصن الكرامة والسيادة والعدالة الاجتماعية.
وينتظر أن يتواصل خلال الأيام القادمة مسار عقد ندوات الإطارات ببقية الجهات والتي سنوافيكم لاحقا بمحتوياتها.

الأخ الطاهر المزي في المنستير: لن نتراجع عن الحق في التفاوض

أشرف الأخ الطاهر المزي، الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم القطاع الخاص، على ندوة الإطارات النقابية بجهة المنستير، مؤكدًا في مستهل كلمته أنّ هذا اللقاء يأتي في سياق نضالي متواصل يجسّد وحدة الهياكل النقابية وصلابة القواعد العمالية في مواجهة السياسات التي تستهدف الحق النقابي والحوار الاجتماعي، وفي لحظة دقيقة تمرّ بها البلاد على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
وقد عبر ندوة الإطارات عن إستنكارها للسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتهجها الحكومة واتحاد الصناعة والتجارة، في وقت تتدهور فيه المقدرة الشرائية ويتعمّق الشعور بالغبن لدى عمّال القطاع الخاص. وتم التأكيد على الأوضاع الصعبة التي يواجهها الأجراء نتيجة تراكم الأعباء عليهم وغلق أبواب الحوار، وكأنّ السلطة وأعرافها اختارتا التعنّت بدل الإصغاء للمطالب مشروعة. وحذروا من أنّ هذا النهج سيؤدّي إلى توتّر اجتماعي متصاعد، لأنّ الصمت لم يعد ممكنًا حين يُستهان بكرامة العامل وحقّه في التفاوض والأجر العادل.»
وأكدت ندوة الإطارات على أنّ الاتحاد لا يسعى إلى التصعيد من أجل التصعيد، بل يدافع عن مبدأ أساسي هو حقّ التفاوض الاجتماعي كآلية لتحقيق التوازن بين رأس المال والعمل وضمان السلم الاجتماعي.
وأضاف أنّ المنظمة النقابية لن تتراجع عن ثوابتها الوطنية والاجتماعية مهما كانت الضغوط، وأنّ هياكل الاتحاد في القطاع الخاص على استعداد تامّ لخوض كلّ الأشكال النضالية المشروعة دفاعًا عن حقوق منظوريهم.
كما جدّدت الدعوة إلى تفعيل قرار الإضراب العام الذي أقرّه المجلس الوطني المنعقد في المنستير في سبتمبر 2024، باعتباره خطوة ضرورية لفرض احترام الحق النقابي وتعديل الأجور بما يضمن الحد الأدنى للعيش الكريم، مشيرًا إلى أنّ ذلك ليس مطلبًا رفاهيًا بل حقًّا مشروعًا في ظلّ موجة الغلاء وارتفاع الأسعار وتدهور الخدمات العمومية.
كما تم التأكيد على أنّ قوة الاتحاد من قوة قواعده، داعيًا الشغّالين إلى رصّ الصفوف وتكثيف التعبئة والمشاركة الفاعلة في كلّ المحطات النضالية القادمة وأن وحدة الشغالين هي السند الأول والأقوى في مواجهة كل محاولات الإضعاف، والاتحاد سيبقى دائمًا صوت العمّال، ودرعهم، وضميرهم الحيّ في هذه البلاد.»

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لشركة MECACHROME TUNISIE

إنعقد اليوم السبت 01 نوفمبر 2025 بدار الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس مؤتمر النقابة الأساسية لشركة MECACHROME TUNISIE برئاسة الأخ محمد نجيب المبروكي الكاتب العام و حضور الأخوة نجيب الرزقي، محمد المارغني، أيمن الماجري أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي .

وأسفر المؤتمر عن فوز المكتب النقابي الجديد التالي :

- حسام الحفيان : كاتب عام

أعضاء: توفيق المتروي ، زهير الشيخاوي ، يونس بن مسعود، سيف الدين العقوبي، غسان الرزايقي و مراد البوغانمي

منوبة :

امضاء اتفاق الزيادة في اجور عمال مؤسسة VANTIVE

انتظم اليوم الجمعة 31 أكتوبر 2025 حفل لامضاء اتفاق الزيادة في الاجور في مؤسسة « Vantive» بجهة منوبة وذلك بحضور الكاتب العام للاتحاد الجهوي الاخ حسان العرفاوي و الكاتب العام لجامعة النفط والمواد الكيميائية الاخ سلوان السميري والكاتب العام المساعد بالجامعة الاخ نزار نداري والكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي المسؤول عن القطاع الخاص الاخ زبير الدريدي والنقابة الاساسية من جهة وادارة المؤسسة من جهة ثانية. وتضمن الاتفاق زيادة ب 7.25% في الاجر الاساسي بعنوان سنة 2025 على ان تصرف بمفعول رجعي من شهر ماي 2025 والترفيع في منحة عيد الاضحى لتصبح 500 دينار الى جانب الترفيع في منحة عيد الفطر لتصبح 450 دينار وإحداث منحة قفة رمضان بقيمة 30 دينار على ان تتم عملية الصرف بمفعول رجعي لسنة 2025. كما تم الاتفاق على صرف الفارق في حالة اقرار زيادة مفاوضات جماعية لسنة 2025 ارفع مما اتفق عليه، مع فتح مفاوضات مباشرة حول الزيادات لسنة 2026 .

صبري الزغيدي

بن عروس

تركيبة مكتب نقابة أعوان شركة قارتاكس بالمغيرة

انعقد اليوم الجمعة 31 أكتوبر 2025 مؤتمر النقابة الأساسية لأعوان شركة قارتاكس - تونس الموجودة في المنطقة الصناعية - المغيرة فوشانة بن عروس.

جرت أشغال المؤتمر برئاسة الأخ نجيب الرزقي الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي للشغل بن عروس وحضور الأخ أيمن الماجري عضو المكتب التنفيذي الجهوي ، وعن الجامعة العامة للنسيج الأخ هشام الشريف.

وقد اسفرت الانتخابات عن فوز مكتب أصبح متكوّنا من الاخت والإخوة :جمال الدين السعيدي، فوزي ساسي، حبيبة التليلي،بلال يحياوي، ونيس هلال، جمال العوادي، وسيم البوزيدي.

توجد الشركة كما ذكرنا بالمنطقة الصناعية بالمغيرة في فوشانة من ولاية بن عروس وهي مختصة في النسيج المعد للتصدير وتشغل أكثر من 800 عامل وعاملة.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الاساسية لشركة Belden PPC Tunisia

إنعقد اليوم الجمعة 31 أكتوبر 2025، بدار الإتحاد الجهوي للشغل بن عروس، مؤتمر تأسيسي للنقابة الأساسية لشركة Belden PPC Tunisia وذلك برئاسة الأخ محمد نجيب المبروكي الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بن عروس.

وأفرز المؤتمر الإنتخابي التشكيلة التالية :

بلال العمدوني : كاتب عام

أعضاء : جيهان العبيدي، بلال الزوابي، أمان الله بن عاشور، قيس الخضراوي، عاطف المرابطي, أيمن خذيري

دورة تدريبية حول الاتصال الاستراتيجي النقابي والعمل المشترك والتشبيك لفائدة ممثلي نقاط الاتصال لفضاءات العمال المهاجرين

على امتداد يومي الإثنين و الثلاثاء 3 و 4 نوفمبر 2025 الجاري، ينظم قسم الهجرة والتونسيين بالخارج بأحد النزل بالحمامات دورة تدريبية لفائدة ممثلي نقاط الاتصال بفضاءات العمال المهاجرين حول الاتصال الاستراتيجي النقابي والعمل والتشبيك وذلك بالتعاون مع الجمعية الاسبانية ACPP، وذلك بإشراف من الأخ عبد الله العشي عضو المركزية النقابية والمسؤول عن القسم.

ويتضمن برنامج الدورة التدريبية في يومها الاول ورشات بتأطير من الخبير في الاتصال والتصرف في المخاطر الزميل مالك الخالدي، وتمحورت أشغال الورشات حول أربعة عناصر، الأول تناول ملف الاتصال النقابي وأهمية التخطيط الاستراتيجي في الاتصال، والثاني حول اتصال الأزمات والتصرف في المخاطر، والعنصر الثالث حول التصرف في المعلومات والعلاقات مع وسائل الاعلام، أما العنصر الرابع فقد تناول موضوع اخذ الكلمة والحديث أمام الجمهور.

اما في اليوم الثاني من الدورة، فستؤمن الزميلة والمختصة في صناعة المحتوى الرقمي وفي تقنيات الذكاء الاصطناعي أمل الصامت ستؤمن ورشة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى النقابي، واستخدام الهواتف الذكية في التصوير وصناعة المحتوى والتصرف في منصات التواصل الاجتماعي مشفعة بتمارين تطبيقية.

وسيختتم الزميل مالك الخالدي اليوم الثاني من الدورة بمداخلة حول تقنيات الاتصال والمحادثه مع الأشخاص في وضعية استضعاف بما في ذلك المهاجرين، ثم الحديث عن مشروع دليل تنسيق العمل المشترك والتشبيك بين كل نقاط الاتصال بفضاءات العمال المهاجرين بالاتحاد العام التونسي للشغل.

تعزيز القدرات والمهارات

وتهتم هذه الدورة التدريبية بالسياق العام الذي يتّسم بتزايد التنقلات البشرية وتفاقم هشاشة أوضاع العمل، يواجه العمال المهاجرون أشكالاً متعددة من الهشاشة، من بينها:الاستغلال، نقص الوصول إلى المعلومة، العزلة، والتمييز.

وانطلاقًا من قيمه القائمة على التضامن والعدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق العمال، انخرط الاتحاد العام التونسي للشغل بنشاط في إنشاء فضاءات مخصصة للمهاجرين، بهدف مرافقتهم وتنظيمهم والدفاع عن حقوقهم.

وتلعب نقاط الاتصال في هذه الفضاءات دورًا استراتيجيًا محوريًا، إذ تمثل حلقة الوصل والمصدر الأساسي للمعلومة، والصوت المطالب، والمنشّط الرابط بين المهاجرين والهياكل النقابية والشركاء المؤسسيين والجمعيات.

ولضمان أداء فعال لهذا الدور، من الضروري تعزيز مهاراتهم في الاتصال النقابي والعمل الشبكي، بما يتيح لهم الإبلاغ بشكل أفضل، والتعبئة، والتنسيق في ما يخص القضايا المتعلقة بالعمال المهاجرين.

الهدف العام

ويتضمن الهدف العام للدورة تعزيز قدرات نقاط الاتصال في فضاءات المهاجرين التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل في مجالي الاتصال النقابي الفعّال والعمل الشبكي، بما يحسّن من قدرتهم على الإعلام والتعبئة وتمثيل العمال المهاجرين.

الأهداف الخاصة

اما الاهداف الخاصة، فتتمثل في إتقان أساسيات الاتصال النقابي، وتطوير مهارات التحدث والتعبير الشفوي أمام الجمهور، وتعزيز الكفاءة في استخدام الذكاء الاصطناعي والصحافة المحمولة لإنتاج محتوى ودعامات اتصال فعالة ، علاوة على فهم مبادئ وممارسات العمل الشبكي وتعزيز التنسيق بين فضاءات المهاجرين في الاتحاد العام التونسي للشغل.

النتائج المنتظرة

ومن النتائج المنتظرة لهذه الدورة التدريبية اتمكّن المشاركين من أساسيات الاتصال النقابي الاستراتيجي، تحسين مهارات نقاط الاتصال في الخطابة والحديث والعلاقات مع وسائل الإعلام، وإنتاج مواد اتصال موجهة ومحتوى ملائم، الى جانب فهم واضح لمبادئ العمل الشبكي، وتعزيز التنسيق بين فضاءات المهاجرين التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل من خلال دليل عملي للتنسيق.

صبري الزغيدي

مؤتمر الاتحاد الدولي للصناعات :

الأخ الحبيب الحزامي يترشح لخطة نائب رئيس اقليمي

ينعقد المؤتمر الرابع للاتحاد الدولي للصناعات من 04 الى 07 نوفمبر 2025 بأستراليا.
ويشارك الاتحاد العام التونسي للشغل بوفد نقابي يمثل جل القطاعات الصناعية المنضوية في الاتحاد الدولي للصناعات.
وترشح الأخ الحبيب الحزامي الكاتب العام للجامعة العامة للنسيج والملابس والجلود والاحذية لخطة نائب رئيس الاتحاد الدولي للصناعات للشرق الأوسط وشمال افريقيا ولعضوية اللجنة التنفيذية الدولية.
وسيتم خلال المؤتمر، انتخاب هياكل تسيير المنظمة النقابية العالمية.
ويضم الاتحاد الدولي للصناعات نحو 50 مليون منخرط ويشارك مؤتمرون من نحو 120 دولة يمثلون 06 أقاليم في العالم.

أبو إبراهيم

تنديد نقابي بتعطيل أعراف قطاع الصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية لمفاوضات الزيادة في اجور العمال

كشفت الجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية عن التطورات المتعلقة بملف الزيادة في الأجور لسنة 2025، ومنها توجيهها منذ أكثر من أربعة أيام لمراسلات رسمية إلى الغرف الوطنية المعنية للمطالبة بفتح مفاوضات اجتماعية عاجلة.
وفي هذا الصدد، عبرت الجامعة العامة عن اسفها من صمت هذه الغرف غير المسؤول والتعطيل الواضح لمسار التفاوض، وعدم الاستجابة لاستحقاقات العمال.
الجامعة اكدت في بلاغ على صفحتها الرسمية أنّ التفاوض حق قانوني وأن الزيادة في الأجور استحقاق اجتماعي غير قابل للمساومة أو التجميد، مجددة تمسكها باستقلالية العمل النقابي ورفض كل أشكال التدخل ومحاولات فرض الأمر الواقع على حساب قوت الشغالين وكرامتهم.
وحملت الجامعة العامة الغرف الوطنية مسؤولية هذا التعطيل وما قد يترتب عنه من توتر اجتماعي، معلنة الشروع في تنفيذ خطة نضالية تصاعدية دفاعًا عن حقوق العمال، مع إبقاء كل الأشكال التصعيدية مفتوحة بما في ذلك الإضراب القطاعي.
هذا وطالبت الجامعة السلطة بفتح مسار التفاوض في إطار الشراكة الاجتماعية واحترام التقاليد التفاوضية، داعية كل الهياكل النقابية الى رصّ الصفوف والتأهب لمعركة كرامة اجتماعية عادلة.

صبري الزغيدي

جامعة البريد ترفض توظيف الاعوان ضد اضراب البنوك

أصدرت الجامعة العامة للبريد بيانا جراء تعمد الادارة العامة للبريد إصدار توقيت مفاجئ ومنفرد بدعوة عشوائية لأغلب المكاتب الى العمل يوم غد السبت 1 نوفمبر 2025 حتى تظهر انخراطها في الحملة اليائسة لإفشال اضراب البنوك.
وبينت الجامعة العامة للبريد أن هذا الإجراء الدعائي لن يكون له أي تأثير على اضراب زملائهم في القطاع البنكي باعتبار اختلاف الخدمات وطرق إسدائها.
وجدد البريديون مساندتهم المبدئية واللامشروطة للاضراب الذي دعت له جامعة البنوك وتأكيدها ان أعوان البريد لن يكونوا أداة لإفشال أي تحرك يهدف إلى تحقيق مطالب نقابية مشروعة.

أبو خليل

فض مشاكل خلافية بين النقابة وإدارة نزل قصر الشرق بسوسة

انعقدت يوم السبت غرة نوفمبر 2025 جلسة عمل طارئة بين النقابة الاساسية وإدارة نزل قصر الشرق بحضور الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة والفرع الجامعي للسياحة والمعاش.
وتناولت جلسة العمل مختلف المشاكل المطروحة والخلافية وتم الاتفاق على حلحلتها إلى جانب برمجة جلسة عمل جديدة وتقديم النقابة خلال أسبوع.

مكتب نقابي جديد لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي بمعهدي الصحافة والتوثيق بمنوبة

انعقد اليوم الثلاثاء 4 نوفمبر 2025 مؤتمر تجديد المكتب النقابي لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي بمعهدي الصحافة والتوثيق بجامعة منوبة، تحت إشراف الأخت حليمة الجلايلي عضوة الإتحاد الجهوي للشغل بمنوبة والأخ الأسعد بن حميدة عن الفرع الجامعي لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي بمنوبة، وقد أسفرت الانتخابات عن النتائج التالية :
- حميدة البور : كاتبة عامة
أعضاء : رفقة العامري، جمال الزرن، أمينة الحبشي ويسرى الصغير .

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الاساسية للبريد بجندوبة

أسفر مؤتمر النقابة الاساسية للبريد بجندوبة المنعقد يوم الإثنين 27 أكتوبر 2025 بإشراف الإتحاد الجهوي للشغل بجندوبة عن فوز المكتب النقابي الجديد التالي :
- نوفل بوقرة : كاتب عام
أعضاء: مالك الفرشيشي، عادل هداية، عواطف الروايسي، معز العرفاوي، طارق الماجري، منعم بلعيدي.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لمصنع الجبن ببوسالم

أسفر مؤتمر النقابة الأساسية لمصنع الجبن ببوسالم المنعقد يوم 26 أكتوبر 2025 عن إنتخاب المكتب النقابي الجديد التالي :
- فيصل الماجري : كاتب عام
أعضاء : نوفل بن جواد، منذر القنوني، سماح الوسلاتي، منعم المقراني،

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لأعوان المالية بجندوبة

إنعقد يوم الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 مؤتمر النقابة الأساسية لأعوان المالية بجندوبة بإشراف أعضاء المكتب التنفيذي للإتحاد الجهوي للشغل بجندوبة .
وأسفر المؤتمر عن فوز المكتب النقابي الجديد التالي :
- مفيدة الغربي : كاتبة عامة
أعضاء : عبد الرزاق الطرخاني، وحيد المناعي، خديجة العرفاوي، وليد الحناشي، فاخر الشرفي، نورة خذايرية

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية للمركز الوطني لنقل الدم

إنعقد اليوم الثلاثاء 4 نوفمبر 2025 مؤتمر النقابة الأساسية للمركز الوطني لنقل الدم بمقر العمل وبعد فرز الأصوات ، تم إنتخاب المكتب النقابي الجديد التالي :
- عماد النصري : كاتب عام
أعضاء: إسكندر البجاوي، عربية بن فرج، الهادي البلالي، خولة دالي، الهادي بن عياد ونبيل بالحاج قاسم

«ذهب السودان ونفط فنزويلا:

جغرافيا الدم في اقتصاديات النهب الجديد»

طارق الشيباني

في عالم يتسارع فيه الصراع على الموارد كما تتسارع عقارب الساعة، تبدو المسافة، من دارفور إلى كراكاس، كلوحة ملتهبة لا يتوقف القلم عن رسم خطوطها الدموية. كل حجر من ذهب، كل برميل نفط، كل شبر ماء، يحمل في طياته إرث أجيال ووعود أمل تتحوّل إلى خيبة. في هذا السياق، تتحول الثروات الطبيعية إلى أدوات للسيطرة السياسية والاقتصادية، ويتجسد مفهوم «النهب الجديد» الذي يربط النزاعات المحلية بالسياسات الدولية، بينما تبقى الشعوب المحلية ضحية مباشرة للصراعات المركبة التي تفرضها المصالح الإقليمية والدولية. نبدأ رحلتنا في قلب هذا الصراع، لنرصد ديناميات النزاع وآليات التحكم بالموارد، ونكشف عن الروابط البنيوية التي تربط ما بين السودان وفنزويلا، بين الذهب والنفط، بين الفقر والغنى، بين النزوح والجشع الدولي.

السودان، نقمة الذهب والموقع الإستراتيجي

تتجذر الأزمة السودانية في شبكة معقدة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية، بحيث يبدو النزاع الحالي امتدادًا طبيعيًا لصراعات متراكمة على مدى عقود. لقد شكلت السلطة المركزية في الخرطوم وإدارة الموارد المتراكمة من النفط والذهب والموارد الزراعية أرضًا خصبة للخصومات والصراعات، فيما أدت الانقسامات القبلية والتحالفات المؤقتة بين الجيش والميليشيات، إلى جانب التدخلات الخارجية المتعددة، إلى تعزيز حالة من الهشاشة المستمرة التي تفتك بالدولة والمجتمع معًا. وما يشهده السودان منذ صيف 2023، من صدام مباشر بين الجيش الوطني وقوات الدعم السريع (RSF)، ليس سوى تجسيد لهذا الواقع: كل طرف يسعى إلى الهيمنة على مفاصل الدولة وثرواتها الحيوية، مستهدفًا السيطرة على المناجم النفطية والذهب والموارد الزراعية الأساسية، في صراع يترسخ فيه النفوذ فوق حق الشعوب في سيادة مواردها.

لقد كانت الصراعات على الموارد الطبيعية في السودان دائمًا جزءًا من النسيج التاريخي للبلاد. ففي مرحلة ما قبل الاستقلال، كانت شركات التعدين الأجنبية هي المسيطرة على الذهب والمعادن الثمينة، أما اليوم، فقد تعقدت الأمور أكثر، إذ تتداخل المصالح الدولية والإقليمية مع النزاعات المحلية لتشكّل شبكة من النفوذ والسيطرة التي يصعب فك خيوطها. وفي هذا السياق، يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورًا بالغ الأهمية، إذ يُسهم بنسبة تصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي في مناطق النزاع، ويصبح بيئة خصبة للفساد وغسيل الأموال، بينما يستمر النزاع في تمويل العمليات العسكرية ويطيل أمد المعاناة الإنسانية.

في قلب هذا المشهد، يسعى الجيش السوداني لاستعادة احتكار الدولة والسيطرة على الموارد الرسمية، محافظًا على التوازن بين القوى الداخلية والمجتمع الدولي، مستفيدًا من مؤسسات الدولة لضمان العوائد الرسمية من النفط والذهب، وفي الوقت نفسه، يعمل على تحييد بعض المناطق الخاضعة للميليشيات عبر اتفاقات محلية. وفي المقابل، تحوّلت قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو «حميدتي» إلى لاعب اقتصادي وإقليمي متكامل، تتحكم في شبكات تعدين الذهب وشركات الواجهة، وتستفيد من علاقات تجارية مع الإمارات وروسيا ودول الخليج، ما يمنحها القدرة على التحكم بما يزيد عن 60% من إنتاج الذهب في البلاد، وبالتالي تمويل عملياتها العسكرية بشكل مستمر.

أما على الصعيد الدولي والإقليمي، فتعتبر الإمارات السوق الرئيسية لشراء الذهب السوداني، بينما تقدم روسيا دعمًا لوجستيًا وعسكريًا محدودًا، فيما تدخل مصر والسعودية بشكل جزئي في المجال السياسي والأمني، مع التركيز على استقرار البحر الأحمر وممرات التهريب الاستراتيجية. أما المجتمع المدني المحلي، فهو الحلقة الأضعف، يعاني نزوحًا جماعيًا وفقدان الأمن الغذائي، وانهيار الخدمات الصحية، وارتفاع معدلات الفقر المدقع، مما يضع المدنيين في قلب مأساة مستمرة.

تتسم آليات التمويل والنهب في السودان بالتعقيد والخطورة. فالذهب يُستخرج من مناجم غير منظمة أو شبه صناعية، وينقل عبر مسارات برية وجوية إلى الأسواق الدولية، مستخدمًا شركات واجهة لتبييضه، وفي بعض الأحيان تُقايض هذه الثروة مباشرةً بالأسلحة أو الوقود، وأحيانًا تمر عبر صفقات متعددة الأطراف لإخفاء أصلها الحقيقي. وتشير التقديرات إلى أن كل كيلوغرام ذهب يُستخرج بطريقة غير قانونية يمكّن من تمويل عشر إلى خمس عشرة عملية عسكرية صغيرة في مناطق النزاع، فيما يؤكد القرويون في دارفور رؤية سيارات النقل المكشوفة تحمل الذهب عبر طرق غير رسمية غالبًا تحت سيطرة قوات الدعم السريع.

والمشهد الإنساني في السودان لا يقل مأساوية عن المشهد السياسي والاقتصادي. منذ 2023، نزح ما بين عشرة إلى اثني عشر مليون شخص، مع انهيار شبه كامل للبنية التحتية الصحية والتعليمية. ويمس الفقر المدقع أكثر من 65% من السكان، بينما يعيش أكثر من أربعة ملايين شخص تحت خط الجوع، وتضاعفت حالات سوء التغذية الحاد بين الأطفال بنسبة 25% خلال سنتين. وتستقبل المستشفيات والمراكز الصحية يوميًا أكثر من مئتي حالة مرتبطة بالنزاع، وسط نقص حاد في الأدوية الأساسية، ما يضاعف حجم المأساة الإنسانية ويؤكد هشاشة الدولة في حماية المدنيين.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي، أصبح السودان بوابة استراتيجية للنفوذ، خصوصًا للسيطرة على البحر الأحمر وممرات التهريب الحيوية. وتواجه دول الجوار معادلة شائكة: إما دعم مؤسسات الدولة، أو السماح للميليشيات الموازية بالاستمرار، وكل خيار يحمل تبعات سياسية واقتصادية بالغة التعقيد، في حين يبقى المواطن السوداني عاجزًا غالبًا عن حماية ذاته، متأثرًا بشكل مباشر بعواقب النزاع المستمر، من نزوح وجوع وفقر مدقع و هشاشة شاملة في البنية التحتية الحيوية.

فنزويلا /الولايات المتحدة: الصراع على النفط والسيادة

تتجذر الأزمة الفنزويلية في تاريخ طويل من السيطرة الاقتصادية الأجنبية على النفط، حيث شهدت البلاد سلسلة من التأميمات المتقطعة وانهيار الإنتاج الصناعي الذي كان يشكّل العمود الفقري للاقتصاد الوطني. ومع تصاعد النزاع منذ عام 2019، فرضت الولايات المتحدة عقوبات شاملة على القطاع النفطي، لتجد الحكومة نفسها في مواجهة مزدوجة: تحديات داخلية متفاقمة وأعباء خارجية تضاعف من هشاشة الدولة، بينما تتصارع الأطراف المختلفة على النفوذ والسيطرة، ويصبح النفط، كما الذهب في السودان، أداة صراع وتحكّم في مجريات السياسة المحلية والدولية.

تحاول حكومة الرئيس نيكولاس مادورو الحفاظ على سيادة الدولة والتحكم في الموارد النفطية، إلا أن انهيار الاقتصاد الداخلي ونقص المواد الأساسية جعلت من مهمة السيطرة على الإنتاج النفطي تحديًا يوميًا.

وفي المقابل، تستثمر المعارضة الموالية للولايات المتحدة، بقيادة ماريا كورينا ماتشادو، وسائل الإعلام لتسويق تصور دعم التدخلات العسكرية، مستغلة القضايا الخارجية مثل النزاع الفلسطيني لتعقيد المشهد المحلي وتشويش الرأي العام، بما يخلق سردية مزدوجة يصعب على المواطن العادي تفكيكها.

أما الولايات المتحدة، فهي تمارس ضغوطًا متواصلة عبر العقوبات الاقتصادية والسياسات الدبلوماسية، مستهدفة الحد من قدرة فنزويلا على تصدير النفط وتأمين مواردها المالية بالرغم من تواجد الصين وروسيا كشركاء إقليميين ودوليين، حيث يقدّمان دعمًا محدودًا عبر شراء النفط أو توفير تقنيات بديلة، دون الانخراط العسكري المباشر، ما يحافظ على حالة من الاستقرار النسبي مع استمرار الضغط الأمريكي على الاقتصاد الوطني.

لقد أدت العقوبات إلى انخفاض الإنتاج النفطي من 2.5 مليون برميل يوميًا في عام 2014 إلى أقل من 850 ألفًا في 2025، وخسائر اقتصادية تُقدّر بنحو 20 مليار دولار سنويًا، في حين يتيح التصدير الجزئي للأسواق الآسيوية استمرار الاقتصاد الجزئي، لكنه لا يعيد الاستقرار الكامل أو يخفف من الأزمة المعيشية المتفاقمة.

المشهد الإنساني في فنزويلا يشهد مأساة متشابكة: تجاوز عدد المهاجرين الداخليين والخارجيين سبعة ملايين شخص، ووصل التضخم المالي إلى أكثر من 400%، بينما تنهار الخدمات الصحية والتعليمية شبه كليًا، ويزداد نقص الأدوية الأساسية، مع انتشار الأمراض المعدية بنسبة تصل إلى 15% سنويًا، ما يجعل من البنية التحتية الصحية والتعليمية عاجزة عن مواجهة الاحتياجات اليومية للسكان.

يمكن ربط الأزمة الفنزويلية بسياق النزاع السوداني عبر قراءة أعمق لمفهوم «النهب الجديد»، حيث تتقاطع مسارات السيطرة الخارجية على موارد الجنوب، وتوظف النخب المحلية كأدوات وسيطة لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية، مع استمرار الضغط على الشعوب عبر الجوع والفقر والهشاشة الاقتصادية. في كلا النزاعين، تستمر الأسواق الموازية في تهريب الذهب والنفط، وتغذي اقتصادًا ظليًا يطيل أمد الصراعات، ويؤكد أن الموارد الطبيعية كانت ولا تزال محورًا للصراع الدولي والهيمنة، بينما يترك المواطن المفقر ضحية مباشرة لهذه الديناميات المعقدة.

السودان/فنزويلا ، وجهان لضحية واحدة

تتعدد احتمالات التطور في النزاعات حول الموارد بين السودان وفنزويلا، لتشكّل لوحة معقدة من الخيارات والنتائج المحتملة. أحد السيناريوهات الممكنة هو التفاوض المشروط، الذي قد يفضي إلى تهدئة جزئية بين الأطراف المحلية، مع بقاء جزء من الاقتصاد الموازي قائمًا، مما يتيح استمرار النشاطات غير الرسمية في التعدين وتصدير النفط، في حين قد يتم إطلاق برامج رقابة دولية محدودة، تراقب تدفقات الموارد وتسعى إلى الحد من التهريب، لكنها تبقى هشّة أمام الشبكات الموازية والميليشيات المسلحة.

أما السيناريو الثاني، فهو استمرار النزاع أو حرب التمديد، حيث يؤدي الصراع

الممتد إلى تكثيف عمليات التهريب، وزيادة موجات النزوح الداخلي والخارجي، وانخراط أطراف إقليمية إضافية في الصراع، ما يعمّق الهدر الاقتصادي والاجتماعي، ويضاعف معاناة المدنيين، بينما تتواصل شبكات الاقتصاد الموازية في تغذية النزاع وتمويل العمليات العسكرية، فتظل شعوب الجنوب أسيرة دورة لا تنتهي من النزاع والعجز المؤسسي.

ويتضمن سيناريو آخر تدخلًا إقليميًا محدودًا، حيث تُستعاد بعض مظاهر السيادة الرسمية عبر تحالفات خارجية تفرض تسويات جزئية، مع مكاسب اقتصادية وسياسية للأطراف المتدخلة، في مقابل استمرار اعتماد شعوب الجنوب على السياسات الدولية لتأمين حد أدنى من الخدمات الأساسية والموارد الضرورية. في هذا السيناريو، يبقى النفوذ الخارجي حاضرًا بقوة، محولًا السيادة المحلية إلى قدرة شكلية تفتقر إلى الجوهر الفعلي.

تحليل الفاعلين يظهر بوضوح أن الجيش السوداني وحكومة مادورو يسعيان إلى إعادة السيطرة على مؤسسات الدولة والموارد الرسمية، بينما تحول القوى الموازية النزاع إلى أداة للضغط السياسي والاقتصادي، مستفيدة من الانقسام الداخلي والضعف المؤسسي. أما اللاعبون الدوليون، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين والإمارات، فيعملون وفق مصالح استراتيجية واقتصادية بعيدة عن اعتبار معاناة الشعوب، مما يجعل من النزاعات السائدة ساحة لتصفية الحسابات الدولية والهيمنة الاقتصادية، بينما يبقى المواطن العادي ضحية مباشرة لدوامة الفقر والجوع والهشاشة الاجتماعية.

في هذا الإطار، يبدو أن مستقبل السودان وفنزويلا مرتبط بمزيج من التوترات المحلية والتدخلات الدولية، حيث تتشابك القوى، وتظل الموارد الطبيعية محور الصراع، والاقتصاد الموازي وسيلة لاستمرار النزاع، فيما الشعوب تحمل الكلفة الأشد دون توقف أو استراحة.

تتغلغل صراعات الموارد في نسيج المجتمعات، لتصبح عاملًا مباشرًا في تهديد البنى الاجتماعية والاقتصادية، تاركة وراءها آثارًا مدمرة على الحياة اليومية للمواطنين العاديين. في السودان، يرزح أكثر من 65% من السكان تحت خط الفقر، بينما يشهد النزاع نزوحًا جماعيًا واسع النطاق، مع انهيار شبه كامل للخدمات الأساسية من صحة وتعليم وبنية تحتية. المجتمعات المحلية تجد نفسها محاصرة بين الجوع والخوف من العنف، في حين تظل فرص الوصول إلى الغذاء والأدوية محدودة، ويزداد تأثير النزاعات على استقرار الأسر وتماسكها الاجتماعي.

أما في فنزويلا، فإن الهجرة الداخلية والخارجية أصبحت من أبرز مظاهر الأزمة، حيث تجاوز عدد المهاجرين والمشردين ملايين الأشخاص، مع تضخم مالي يفوق 400% وانهيار شبه كامل للخدمات العامة، ما يدفع العائلات إلى اللجوء للأسواق السوداء وتجنب مؤسسات الدولة التي فقدت قدرتها على توفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي والصحي. الأطفال والنساء يشكلون الحلقة الأكثر هشاشة، إذ تتزايد حالات سوء التغذية بشكل ملحوظ، وتتصاعد الوفيات المرتبطة بالنزاعات والفقر، في حين يعاني السكان من تدهور مستمر في فرص التعليم والرعاية الصحية، الأمر الذي يترك آثارًا ممتدة على الأجيال القادمة.

في كلا البلدين، يبدو أن النزاعات على الموارد الطبيعية ليست مجرد صراع سياسي أو اقتصادي، بل هي أزمة إنسانية واجتماعية عميقة، تُعيد تشكيل أنماط الحياة، وتفرض على المجتمعات صراعات جديدة من أجل البقاء، وتزيد من هشاشة النسيج الاجتماعي، مع استمرار القوى المحلية والدولية في إدارة النزاعات بعيدًا عن أعباء المدنيين وحقهم في حياة كريمة ومستقرة.

الديناميات السياسية والاقتصادية المشتركة

في قلب النزاعات الحديثة على الموارد الطبيعية، تتكشف صورة معقدة من التفاعلات بين القوى الخارجية والنخب المحلية، حيث يتحول ما يُسمى بـ«النهب

الجديد» إلى أداة استراتيجية متكاملة. تهيمن القوى الأجنبية على الموارد الحيوية، مستغلة نقاط الضعف المحلية لتوظيف النخب السياسية والعسكرية، وضمان استمرار السيطرة على الذهب والنفط والموارد الأساسية، مع تحويل العائدات إلى أدوات نفوذ سياسي واقتصادي بعيد عن مصلحة الشعوب. فعلى سبيل المثال، سيطرة الإمارات على جزء كبير من صادرات الذهب السوداني لا تُعد مجرد تجارة، بل أداة ضغط واستثمار في تحالفات عسكرية وسياسية تضمن استمرار النفوذ في منطقة البحر الأحمر، بينما تستمر المجتمعات المحلية في مواجهة الجوع والفقر.

الاقتصاد الموازي، المتغلغل في هذه البيئات الهشة، يغذي بدوره الفساد وغسل الأموال، ويصبح وسيلة لتسريع مقايضات تشمل الأسلحة والوقود والخدمات الأساسية، مما يكرس دائرة العنف ويضعف المؤسسات الرسمية. يمكن ملاحظة ذلك في السودان، حيث يُستخرج الذهب في مناطق تخضع لسيطرة ميليشيات مثل RSF، ويُغسل عبر شركات واجهة لتغذية الاقتصاد العسكري، وهو نفس النمط الذي يظهر في فنزويلا، حيث تستخدم السوق النفطية الموازية لتمويل أنشطة سياسية وإعادة توزيع الثروة على النخب الموالية، بينما يبقى المواطن العادي محرومًا من أبسط احتياجاته الأساسية.

في الوقت نفسه، تُستهدف الشعوب بشكل مباشر عبر الجوع والفقر والنزوح القسري، كآلية لضمان الاستسلام السياسي والاقتصادي، وفرض إرادات خارجية على حكومات وأقاليم ضعيفة، حتى تتحول الدولة إلى مجرد أداة لتنظيم الموارد وفق مصالح القوى المهيمنة. ومن الأمثلة البارزة، نزوح ملايين المدنيين في السودان وفنزويلا نتيجة النزاعات، مع تزايد معدلات سوء التغذية والأمراض، ما يوضح أن السيطرة على الموارد ليست مجرد مسألة اقتصادية، بل أداة ضغط اجتماعي وإنساني.

كما يتم توظيف الأزمات الدولية للنزاعات المحلية كوسائل لتبرير التدخلات، بينما يبقى السكان المحليون في قلب الأزمة، محرومين من الحماية الحقيقية والحق في حياة كريمة. النزاع على النفط في فنزويلا يُستخدم في الإعلام الدولي لتسويق صور أزمة سياسية، بينما الواقع على الأرض هو فقدان ملايين السكان لأمانهم الغذائي والصحي، لتتسع الفجوة بين سياسات الدول الكبرى والمصالح الإنسانية، ويظل المواطن العادي الحلقة الأضعف، متأثرًا مباشرة بالتحولات الاقتصادية والضغوط السياسية، في عالم تُدار فيه الموارد الطبيعية والاقتصادات المحلية وفق حسابات استراتيجية بعيدة عن العدالة والتنمية المستدامة.

الجنوب المدمّر وسيادة الشعوب

من دارفور إلى كراكاس، تتكشف أمامنا لوحة متشابكة من القوة والموارد، حيث تتحول كل ثروة طبيعية إلى ورقة في لعبة النفوذ الدولي، وكل برميل نفط وكل كيلوغرام ذهب يحمل عبء سياسات وإستراتيجيات تتجاوز حدود الوطن. شعوب السودان وفنزويلا تواجه نتائج النزاعات المباشرة: نزوح جماعي يفرّغ المدن والقرى من أهلها، جوع يطال أكثر من نصف السكان، انهيار للبنى الاجتماعية والتعليمية والصحية، واستنزاف شبه كامل للإمكانات البشرية والاقتصادية.

وسط هذه المأساة، تستمر القوى العالمية في إعادة ترتيب مصالحها، مستثمرة النزاعات كأداة ضغط سياسية واقتصادية، متوغلة في شؤون الجنوب عبر الوساطة الاقتصادية والعسكرية، تاركة الإنسان البسيط محاصرًا بين مصالح خارجية وأزمات محلية، بلا حماية أو فرصة لاستعادة كرامته.

فهم هذه الديناميات المعقدة يتطلب النظر إلى النزاعات كجزء من سياق أوسع، حيث تتداخل السياسات الدولية مع النزاعات المحلية لتشكل شبكة من السيطرة والضغط، تُعرف بـ«النهب الجديد». وهو نهب ليس مجرد حرب على الذهب والنفط، بل معركة عميقة على السيادة والكرامة الإنسانية، تقرر مصائر شعوب بأكملها، وتختبر قدرة الدول على حماية مواردها ومستقبل أجيالها القادمة.

وعد بلفور 1917:

أصل المأساة والحقوق الفلسطينية في ظل التحالف الصهيوني الإمبريالي

الدكتور عثمان البرهومي - جامعة سوسة

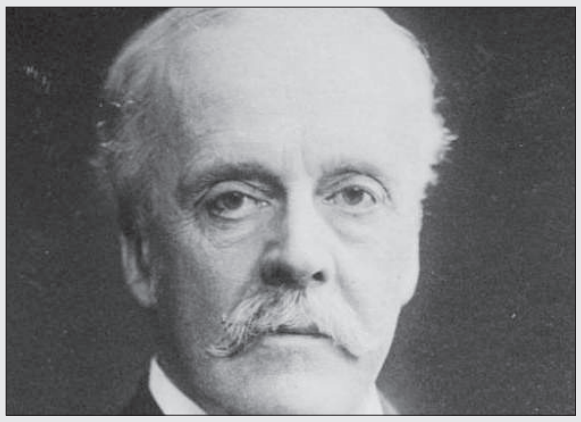

وعد بلفور هو التصريح الشهير الذي أصدرته الحكومة البريطانية عام 1917، تعلن فيه تعاطفها مع الأماني اليهودية في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ما هيأ لليهود إقامة وطن قومي لهم بالفعل على عدة مراحل. تعتبر الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور عام 1917 إلى اللورد روتشيلد، أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة، والتي عُرفت فيما بعد باسم وعد بلفور، أول خطوة اتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين. وفي عام 1920، عين السياسي البريطاني هيربرت صموئيل، وهو من مؤسسي الحركة الصهيونية، أول مفوض سام بريطاني على فلسطين، وكان أول قرار اتخذه الاعتراف باللغة العبرية لغةً رسمية في فلسطين.

مع وعد بلفور 1917 بدأت المأساة

في 24 يوليو 1922، وضعت عصبة الأمم فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وأعطى المفوض السامي البريطاني اليهود حق استخدام مياه نهري الأردن واليرموك لإنشاء محطة كهرباء سنة 1926، بينما حرم المزارعين الفلسطينيين من استخدام المياه لري أراضيهم، وهو ما اعتُبر تسهيلاً لوضع أسس إنشاء كيان إسرائيلي.

في هذه الأثناء، خرجت مظاهرات فلسطينية حاشدة بين 1920 و1936 رفضًا لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، على غرار ثورة القسام (عز الدين القسام) سنة 1935، وأدى اغتيال القسام إلى إشعال فتيل الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت في منتصف أبريل 1936، بعدما هاجمت مجموعات القسام قافلة شاحنات بين مدينتي نابلس وطولكرم وقتلت سائقين يهوديين. فردت منظمة «الإرغون» الصهيونية في اليوم التالي بقتل عاملين فلسطينيين قرب قرية بتاح تكفا (أول مستوطنة يهودية بفلسطين المحتلة).

عبر الفلسطينيون عن رفضهم لزيادة استيلاء اليهود على الأراضي وللقوانين البريطانية التي تهدف إلى تهجير المئات، لكن سلطات الانتداب البريطاني قابلتهم برد عنيف، وقمعت الثورة وأعدمت ونفت معظم قادتها. وانطلقت ثورة استمرت 3 أعوام خلفت آلاف الشهداء والجرحى، وشهدت فلسطين خلالها الإضراب الكبير الذي استمر نحو 6 أشهر، حيث استخدمت بريطانيا أساليب وحشية لسحق الثورة، وأعلنت حالة الطوارئ ونفذت حملة اعتقالات واسعة.

ولم تقتصر السياسة البريطانية عند هذا الحد، بل سمحت للحركة الصهيونية بإنشاء تشكيلات عسكرية وأمدتها بالسلاح، مما ساعد على توسيع سيطرة اليهود على الأراضي الفلسطينية. كما تمكنت الحركة الصهيونية سنة 1941 من تكوين وحدات «البالماخ»، وهي أول تشكيل عسكري دائم يتبع منظمة «الهاغاناه»، ونجحت الصهيونية في أبريل 1944 من الحصول على موافقة مجلس الوزراء البريطاني لإنشاء قوة يهودية تقاتل تحت علمها وشعار «نجمة داود». وهذا جعل ارتباط الحركة الصهيونية بالإمبريالية أمرًا واقعًا، خصوصًا وأن هذا الواقع وجد له الغطاء والدعم في منظمة الأمم المتحدة، المحكومة بإرادة إمبريالية منحازة وغير عادلة منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

وفي عام 1947، قالت بريطانيا إنها توافق على ما تقرره الأمم المتحدة بشأن قيام دولة لليهود في فلسطين وصوتت لصالح التقسيم. عقب ذلك، بدأت العصابات الصهيونية حملات تطهير عرقي في فلسطين بطرد آلاف الفلسطينيين من قراهم وبيوتهم في ظل الوجود البريطاني، وارتكبت مجزرة دير ياسين عام 1948. كما استكملت العصابات الصهيونية في العام نفسه عملية طرد الفلسطينيين، مما أدى إلى صدور القرار 194 الذي دعا إلى عودة اللاجئين إلى أراضيهم، وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن.

إحالة ملف فلسطين لأمريكا واستمرار المأساة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وجدت الصهيونية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية حليفًا قويًا لمساعدتها في إقامة «وطن قومي» في فلسطين، فطالبتها بالضغط على الحكومة البريطانية للتسليم بمطالبها. في 24 يوليو 1945، وجه الرئيس الأمريكي آنذاك هاري ترومان رسالة إلى الحكومة البريطانية طالبها فيها بإدخال مئة ألف يهودي إلى فلسطين.

ردًا على رسالة ترومان، اقترحت بريطانيا على الولايات المتحدة المشاركة في مسؤولية رسم سياسة فلسطين عن طريق تشكيل لجنة تحقيق أنجلو-أميركية لدراسة مشكلتها. في الوقت نفسه، نفذ اليهود سلسلة هجمات ضد البريطانيين في تل أبيب والقدس، فردت بريطانيا بسلسلة اعتقالات لليهود وتحميل الوكالة اليهودية مسؤولية ارتكاب أعمال إرهابية. كانت هذه الأعمال بداية فك الارتباط بين الصهيونية وبريطانيا، حيث وجدت في الولايات الأمريكية الدعم الأكبر لتنفيذ مخططاتها بتهجير الفلسطينيين والسيطرة على أراضيهم.

وبانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 15 مايو 1948، وبعد نكبة 1948، تأسست دولة إسرائيل واعترفت بريطانيا بحكمها على الأراضي الفلسطينية، وهو اعتراف فعلي بوجودها، وفي أبريل 1950 اعترفت بها رسميًا وأقامت علاقات دبلوماسية كاملة معها. بقيت بريطانيا داعمة للكيان الإسرائيلي، حيث شاركت في عام 1956 إلى جانب فرنسا وإسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر بعد إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس. وفي 1967، دعمت بريطانيا إسرائيل ماليًا وسياسيًا وعسكريًا، ووقفت إلى جانبها في المحافل الدولية.

رغم الدعم الذي وجدته إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ممثل بريطانيا لدى الأمم المتحدة، اللورد كارادون، هو من صاغ القرار رقم 242 الذي تم اعتماده بعد حرب الأيام الستة، وأصبح الوثيقة المركزية للجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط، إذ دعا إلى إقامة «سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بين إسرائيل وجيرانها».

وبقيت القوى الإمبريالية داعمة للصهيونية والكيان الإسرائيلي، من خلال بعث مراكز التكنولوجيا المتطورة والصناعات الجديدة، إضافة إلى عقد شراكات متنوعة في مجالات مختلفة. ففي عام 2011، أطلقت السفارة البريطانية في إسرائيل مركز التكنولوجيا البريطاني-الإسرائيلي، يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي عبر مساعدة الشركات البريطانية على الشراكة مع إسرائيل. وبعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سنة 2019، وقعت أول اتفاقية تجارة حرة مع الكيان الإسرائيلي، ووقع الطرفان اتفاقيات لتصدير التكنولوجيا والسلاح، وتكشف التعاون بعد أحداث طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023.

لا يزال الشعب الفلسطيني حتى اليوم يعاني من آثار هذا الوعد المشؤوم، الذي خلف وراءه العديد من النكبات، منها نكبة تهجير الفلسطينيين من بيوتهم وقراهم عام 1948، وحتى نكبة الاستيطان المستمرة في كامل أراضي فلسطين. ولا تعطي إسرائيل أي مبرر سوى اعتقادها بحقها في السيطرة، فتتعمّد استخدام القوة وتجريف الأراضي وهدم البيوت، أمام صمت دولي وعربي وإسلامي.

إن هذا الوعد، الذي جاء من بريطانيا، سعى لإلغاء دولة فلسطين من على الخريطة واستبدالها بوطن قومي لليهود، ومحو هوية فلسطين بشكل مدروس وتدريجي. إن النكبات والحروب المستمرة على فلسطين جاءت جميعها نتيجة هذا الوعد المشؤوم، ولا تزال القوى الوطنية والثورية الفلسطينية تبذل جهودًا حثيثة لمقاضاة بريطانيا والقوى الإمبريالية الداعمة لهذا المخطط.

هذا النص هو ملخص لمحاضرة ألقيت بمناسبة ذكرى 108 أعوام على وعد بلفور بالاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير، يوم 2 نوفمبر 2025.

«عقدة ستالين» لعبد الوهاب عيساوي، أو شبْهةُ الحُلم وأوطان الخيبة

* د. البشير ضيف الله
(أستاذ النّقد المعاصر/ جامعة يحي فارس/المدية/ الجزائر)

بعد «حبل الجدّة طوما 2024»، أصدر الروائي الجزائري «عبد الوهاب عيساوي» -الفائز بجائزة البوكر 2020 - رواية «عقدة ستالين» في حلة أنيقة عن دار مسكلياني التونسية للنشر في طبعتها الأولى بتعداد 192 صفحة من القطع المتوسّط، استهلّها الروائي بمقطع من رواية «فولتير» الساخرة «كانديد، أو التفاؤل» وهي إحالة أوّلية على السقوط أو التداعي الحرّ الذي يعيدنا أحيانا إلى اجترار خيباتنا من جديد بعد أن نتوهّم الوصول...وللقارئ تآويل آخر.

شبهةُ الحلم... والتداعي الموجع

هل كان على هذا الجيل الذي تمثله الرواية أن لا يتعدّى الخطوط الحمراء في أحلامه؟ وأن يضع محدّدات قبلية حتى لا تفاجئه الخيبة، ولا تفجعه الصّدمة فيجد نفسه عاجزا عن ممارسة حياته بشكل طبيعي دون ندوب تُذكر؟

«عامر» كان الجيل، وكان الخيبة والفجيعة في الآن ذاته، وهو ما حاول الروائي عيساوي التّوطئة له في بداية الرواية، حين صدّر روايته بما جاء في رواية «كانديد أو التفاؤل» لفولتير: «لطالما قال بانغلوس لكانديد: في أفضل العوالم الممكنة تأتي الأحداث مرتبطة، فلو أنّك لم تُركل بركلات مطرود من القصر الجميل بسبب حبّك للآنسة كونيغوند؛ ولو لم توضع في محاكم التفتيش، ولو لم تعبُرْ أمريكا سيرا على الأقدام، ولو لم تكن قد طعنت البارون بسيفك، ولم تفقد خرافك التي جلبتها من بلد الألدوراد الطيب؛ فكيف لك أن تستمتع بأكل الأترجّ المُحلّى والفستق هنا، أجاب كانديد: حسنا، هذا جيد، ولكنْ لا بدّ من زراعة حديقتنا!»

على هذا الجيل أن يتعلّم من فلسفة «بانغلوس» وأن لا يُفرط في التفاؤل كثيرا، وإلاّ فإنّ الواقع سيكون مؤلما، بل أشدّ قسوة ممّا نتصوّر.

إنّ شخصية «عامر» تتكرّر كثيرا وفي أمكنة عديدة ليست بالضرورة الجزائر أو تونس أو غيرها، فهي نموذج لكلّ الأجيال التي حاولت صناعة الاستثناء والتّمرّد على واقع هشّ تحكمه سلطة العصا، والشرعيات «اللاّهوتية» المزمنة وبمسميات عديدة لا تزال تضغط على الواقع العربي البئيس، كالشرعية الثورية والشرعية السياسية والشرعية «البيولوجية»... رغمّ أنّ جيل الألفية الثالثة والجيل الذي سبقه بقليل يكفر بكلّ هذه «المسلّمات» ويحاول صناعة عالمه بعيدا عنها، وإذا اقتضى الأمر، فركوب البحر أهون عليه من كلّ «ارتكاس».

توصيف الرواية

تدور أحداث الرواية على لسان البطل «عامر» القادم من مناطق الظلّ، والملقّب من قبل زملائه في الجيش أيام الخدمة العسكرية «بومحراث» كناية عن كبر عضوه الذّكري، الذي رفعه في ما بعدُ -سخرية الأحداث- إلى الطبقة البرجوازية حيث تزوّج بصونيا -الأرستقراطية- الشرهة للجنس، والمتيمة بالكلب «ستالين» الذي كان الوسيلة التي أوصلت عامر إلى ما هو عليه نتيجة لعلاقته بهذا الحيوان الأليف والذي كان بدوره سببا في القضاء على «رجولته» نتيجة لسلوك غير محسوب، فكان التقويض لكلّ ذلك الحلم، حيث فارقته صونيا، وهو في المستشفى يسترجع وقائع سردية مفجعة رفعته عاليا، وأسقطته سقوطا مميتا لا معنى للحياة بعده:

«أحبّ ستالين!

وبفضل علاقتي الطيبة به، دام زواجي بصونيا أربعة أعوام.

نعم، أربعة أعوام كاملة! لقد مرّ على عيد زواجنا ثلاثة أيام قضيتها راقدا بالمستشفى، لم تعُدني فيها صونيا إلاّ مرتين اثنتين: واحدةً يوم أفقت، والثانية يوم أمس. خاطبتني بوجه خالٍ من الملامح:

Désolée pour ce qui t'a arrivé, mais je t'ai dit pas mal de fois ne pas- penser trop loin, d'ailleurs, j'ai contacté l'avocat pour finir cette relation

لم تضف كلمة. لم تسألني عن جرحي أو مزاجي. سلّمتني ظرفا، ثمّ استدارت ذاهبةً. عند باب الغرفة حدستُ أنّها ستلتفتُ لتلقيَ نظرة أخيرةً، لكنها على ما يبدو لم تحتمل رائحة الغرفة، أو ربّما شكلها! قالت متأففة:

«l'odeur est insuportable » (ص7 ...)

يلخّص هذا المدخل مجمل الأحداث التي تتوالى اتباعا مستحضرة فضاءات «أم الذيول» وبركات «مولى لنشاد»، وشيء من الغرب الجزائري لتشكّل مرتكزا سرديا يؤثّث المنجز السّردي، ويضعه أمام القارئ الذي لن يكون سهلا عليه إدراك ما ورائية ما يحدث إلاّ بعد ربط الأفضية بعضها ببعض والحفر عميقا في ثناياها ومحاولة اكتشاف إسقاطاتها التي كانت عميقة جدا.

التشبيك الرّمزي، وسخرية الحدث

لعلّ الملمح الأبرز في كلّ أحداث الرواية هو الإخصاء المفجع لعامر -الذي اعتقد أنّه تجاوز كلّ عذاباته وماضيه وهو واهم في كلّ الأحوال- غير أنّ رمزية الإخصاء بكلّ معانيها تخيّم على الرواية بعيدا عن الحيّز/المعنى السطحي لأحداثها، فهي تقوم على ربط البيولوجي بالرمزي، والرّمزي بالواقع الذي يحاول رسم صورة ظاهرة جميلة غير أنّها في الحقيقة أشدّ ندوبا وألما، بلْ وتجتثّ كلّ معنى للحياة، وتكشّر عن حقيقتها الأصل في وأد كلّ محاولة للتغيير، ولو لمجرّد المحاولة، فالنهاياتُ معروفة رغم كلّ شيء.

هلْ تمثل «صونيا» شرعية الواقع القائم بكلّ إكراهاته وجبروته؟ وهل «عامر» تجسيد لفعل السّحق الممارس من قبل هذ الواقع الممسك بزمام البقاء لمن أراد؟ وهل الكلب «ستالين» هو الوجه الآخر لصونيا الناعمة ولو ظاهريا؟

هذه الأسئلة القلقة وأخرى حاولت الرواية تفكيكها بعيدا عن التخييل المباشر، قريبا أقرب إلى الحفر عميقا في مشهد قد يتكرّر كثيرا وإنْ اختلفت الأحداثياتُ والحيثيات.

الحيّزُ الأحداثي، وعمومية الواقعة

بالعودة إلى الحيّز الذي استغلّه الروائي لحركية شخوصه وأحداثه، فإنّ البيئة جزائرية خالصة، انطلاقا من المحمول المعجمي والحيّز المكاني والزّماني، حيث تعود بنا إلى أجواء التسعينات ربّما وتداعيات أحداثها على الواقعه السياسي في ما بعد، والتي نتج عنها وصايةٌ على الشباب الباحث عن ذاته، الرّاغب في تجاوز أعطابه نحو غايات كبرى، و«استلام المشعل» أو الحدوثة التي تكرّرها مختلف الأنظمة حين يتعلّق الأمر بالمشاركة في السلطة أو مشاركة السلطة كحقّ قائم تكفله -سطحيا- مختلف الدساتير غير أنّها تبقى في الواقع العربي مجملا مجرّد شعارات تُستعمل عند الحاجة إلى غايات آنية غالبا لا تلبث أن تزول.

NOVACT
Noviolència
Nonviolence
اللاعنف

https://novact.org

Tunis, Le 05/11/2025

DECLARATION DES SUBVENTIONS

L'Institut Novact de Nonviolence (NOVACT), bureau Tunisie, est une filiale d'une association étrangère basée en Espagne, indépendante et sans but lucratif, qui a pour mission, en Tunisie, de contribuer à la prévention de toutes les formes de violence et de promouvoir la cohésion sociale.

Pour financer ses activités en Tunisie, le bureau de Tunis a reçu les deux subventions suivantes :

- Subvention étrangère reçue en numéraire, considérée comme privée, transférée par notre siège à Barcelone :
  - Montant : 271 439,709 TND
  - Date de réception : 27 octobre 2025
- Subvention nationale reçue en numéraire, considérée comme privée, transférée par l'ambassade de Suisse en Tunisie – Division Coopération Internationale :
  - Montant : 33 467,000 TND
  - Date de réception : 30 octobre 2025

Ces subventions permettent de financer les activités suivantes :

- Accompagner les activités culturelles et artistiques pour la cohésion sociale en Tunisie
- Promouvoir des échanges qui visent à prévenir toutes les formes de violences
- Couvrir les charges courantes du bureau de Tunis.

Signature

NOVACT TUNISIE
Bloc Immeuble Maiek Centre Urbain Nord
1082 TUNIS- M.F. : 1601419 X/N/P/000
Tél.: (+216 58 931 897

Lucille Maybon, ***représentante légale et coordinatrice régionale***

في طريق مسدود

* بقلم: صلاح هنيد

عندما أصدر الفيلسوف الألماني «مارتين هايدغير» كتابا تحت عنوان «Holzwege» أصاب القرّاء والنقاد في ألمانيا نوع من التشويش الذهني وشعور بالاغتراب حيال هذا العنوان رغم أن التعبير في حدّ ذاته له وقعه في الأذن الألمانية وله دلالاته في اللغة منها أنها تحيل على «طريق في عمق الغاب» أو «دروب مجهولة». لكن الصدمة متأتية من أن هذا التعبير مأخوذ من اللغة اليومية الألمانية التي يعتبرها «هايدغير» أقرب إلى التعبير عن حالة الإنسان في كينونته الظاهرة أو وجوده (Dasein) وهنا يبدأ التلاعب بالممكنات التي يتيحها هذا التعبير. بالتأكيد، المعنى الأول لكلمة «Weg» هو طريق أو درب وفي صيغة الجمع تصبح «Wege» يعني طرق أو دروب، ثم كلمة «Holz» التي تعني خشب أو حطب، كما تطلق أيضا على «الغاب» كما في اللغة الفرنسية «le Bois»

لكن معنى آخر برز بداية من القرن الخامس عشر ليعطي مدلولا آخرا واستعمالات عدة لجملة «Holzweg» ألا وهو «طريق خاطئ» بالفرنسية «Faux chemin» أو«درب يقود الى الضياع» «sentier qui se perd».

ثم يعمق هايدغير هذا الاغتراب لدى القارئ ويرفع من درجة التشويش في ذهنه عندما يؤكد أن الحطابين وحراس الغابات يتعرفون على بعضهم بعضا في الغابات ويعرفون ماذا تعني جملة «auf einem Holzweg zu sein» «في الطريق لجمع الحطب» والفرق بينها وبين الجملة «auf dem Holzweg» أي «أنت في طريق مسدود» في طريق لا يؤدي إلى شيء. «أضاع السبيل» «انحرف عن المسار» «الطريق الخاطئ» «الاتجاه الخاطئ» «تاه» «شرد». في هذا الكتاب الذي عنوانه المترجم الى الفرنسية «chemins qui ne mènent nulle part» وترجم إلى العربية تحت عنوان «دروب موصدة» يبحث «هايدغير» في مسائل فلسفية متعدّدة كأصل الفن او هيغل ومصطلح التجربة او موت الآلهة عند نيتشة وعدة مسائل أخرى. المهم عنده أنه يعتبر عمله هذا قد يكون له معنى او قد يقود الى فهم مسائل معقدة وقد يكون كالمشي في طريق قد لا يؤدي إلى شيء، ولكن يعتبر نفسه مسؤولا أمام الأجيال القادمة حتى تحمل المشعل بعده ويكون عمله هذا هو إعداد الطريق لها، لتتمكن جيلا بعد آخر خطوة بعد خطوة من القبض على اللحظة التي تتجلى فيها إمكانية رؤية نهاية النفق أو الدرب الذي قد يقود إلى خارج الغاب.

في تونس ومنذ تولي قيس سعيد مقاليد الحكم وخاصة بعد انفراده بالسلطة وكل الإجراءات التي تلته، يعيش التونسي حالة من التشويش والاغتراب الدائم ليس فقط بسبب المناخ السياسي أو الظروف الاقتصادية الصعبة والمعقدة لأغلب المواطنين بل لأنه فقد كل أمل في المستقبل وهذا مردّه أنه لا يعلم أين وكيف ستكون نهاية حالة التيه والشرود التي عليها البلاد والارتجال اليومي في معالجة أغلب المسائل التي تهمّ حياة المواطن. إلا أن كل هذا لا يمكن إثباته وبرهنته بشكل علمي قاطع مرتكزا على الأدلة والبراهين المبنية على إحصائيات ودراسات علمية لا يرقى إليها الشك وذلك بكل بساطة لعدم توفرها أو لغياب المصداقية وكثرة التضارب بين الخطاب الرسمي وما ينشره ويدلي به المختصون في كل المجالات في تونس بالذات. لذلك وابتداءً من الآن سوف نردف الى مصطلح سياسة قيس سعيد كل ما ظهر منها في الممارسة وفي كليتها وليس كفكرة أو درس من هذا المفسر أو ذاك. فالمدافعون عن قيس سعيد لهم دائما موقفهم الإيديولوجي والسياسي داخل الحقل السياسي التونسي، لذلك لا يمكن تسمية أو نعت سياسة قيس سعيد بإسم نظريات يتبناها المدافعون عنه من أقصى اليمين الى أقصى اليسار علنا وفي كل المناسبات، لأنه وفي كل مرة يؤكد عدم ارتباطه بأي طرف من الأطراف هذه والتي قد تكون تسانده عن قناعة أو لحسابات سياسية واضحة أو لحسابات شخصية خاصة أو انتهازية. هذا لا يعني بتاتا أن سياسة قيس سعيد منتوج إرادة فردية خالصة. فهو كشخص ينشط في الإطار العام للحياة السياسية له شركاؤه في كل مرحلة من مراحل حكمه منذ توليه الرئاسة إلى الآن. في كل خطوة يخطوها يتجلى جزء صغير من المسار الذي رسمه سعيد لنفسه ولم يعلن عنه؛ وذلك في محطات متقطعة ولكن لها دلالات كبيرة عن الاتجاه الذي يسير فيه. قيس سعيد نفسه يقول عن سياسته إنها صيرورة تاريخ البلاد ومنها وفيها وبها تحقق وتمركز وانتشار «إرادة الشعب» أي أن مسيرة تاريخ تونس تتوج أخيرا في عهده وبالسياسة التي اختارها ويمارسها بعلوية «إرادة الشعب» وتمركزها وانتشارها.

إعادة التفكير في سياسة قيس سعيد يعني معاينة وتأمل وضعية المواطن التونسي الْيَوْم الذي مازال مصيره غير مكشوف على حقيقته بالكامل. مع ذلك فإن هذا التأمل وحتى لا يبقى سردا بسيطا بالتكرار المملّ عليه أن يتجاوز ما هو بصدد تأمله. هذا لا يعني بالمرة أن نضع أنفسنا أدرى منه ولا سحقه بالمغالطات ولا حتى إتيان بديل أحسن منه. هذا يعني إلى جانب السياسة الدّاخلية والسّياسة الخارجيّة والسّياسة الاقتصادية والاستراتيجيات المستقبليّة التي تنضوي كلّها تحت مهامّ رئيس الجمهورية، سوف نتناول قيس سعيد بكل جدية في عمق قناعاته السياسية. والمعروف أنه بالنسبة الى قيس سعيد السياسة هي تطبيق إرادة الشعب. فعن أي إرادة يتحدث قيس سعيد؟ هل هي إرادة القوة عند نيتشة أم إرادة الحياة عند الشابي أم الإرادة العامة عند جون جاك روسو ثم تتحول الى المصلحة العليا للوطن كما كان يحددها بن علي وجماعته؟

من المهم إيضاح الفضاء الذي أتاحته الثورة الذي من خلاله توفرت إمكانية استعادة المواطن لإرادته المسلوبة عن طريق إعادة بناء نظام جديد بما أن شعار الثورة كان «الشعب يريد إسقاط النظام» وقد تبنى سعيد نصفه. هذه الإمكانية التي أتاحتها الثورة هي الفكرة الجوهرية. مع كل الاعتبارات وفي كل مكان تبقى تحضيرية (إعداد) لمشروع جديد كبير يُبنى على أنقاض تركة الماضي. كل مجهود فكري مكرس من أجل هذه المهمة، بكل ما فيه من عيوب ويحاول كيف ما كان بكل ما أُوتي من جهد يمثل هنا عونا أساسيا. كل هذه المجهودات تصبح بذورا غير مرئيّة، حيث لا تحصل على دعاية رسمية أو أي استعمال مميز يمكن أن يؤكدها ويجعلها مرئية.

الجميع دخل الثورة بعزيمة قوية ولكن دون فكر. لا أحد فكّر في تلك الإمكانية خارج ما هو موجود أو مذكور في كتب التاريخ من تجارب ثورية قديمة أو جديدة، ناجحة أو فاشلة. فقط إرادة بناء كانت أقرب إلى رغبة في المشاركة وعدم تفويت الفرصة. بناء دون تخطيط يعطي بطبيعته بناءً فوضويا. لم يكن بأيدي أحد منهم مخطّط واضح المعالم عن البيت المزمع بناؤه ليؤمّ الجميع، بل كان كلّ طرف سياسيّ يحمل معه أثاثه الخاص يحاول نشره في كل مكان ليستبد هو بالبيت وحده حتى وإن تحول هذا البيت الى خيمة ممزّقة لا تحمي لا من برد ولا من حرّ.

كانت عشرية الفوضى الخلاقة التي أدت الى اهتراء المخزون الثوري لأغلبية الفاعلين في الحقل السياسي، فكان الباب مفتوح على مصراعيه والوقت مناسبا لقيس سعيد وجماعته لطرح مشروعهم على شعب أنهكته الصراعات الحزبية الضيقة ونفد صبره في انتظار مشروع الانعتاق الأكبر، خاصة أن سعيد تبنى شعارات الثورة ويبشر بشيء جديد. الشعب نفسه يطلب ويبحث دائما عن شيء جديد قد يكون فيه الخير للجميع. أما قيس سعيد نفسه فهو لا ينحدر من وسط ثوري ولكن أحاط نفسه منذ البداية بكم محترم من المهمشين اجتماعيا وإيديولوجيا وسياسيا لأنه كان مجبرا على الدوران في دائرة الثورة، لأن هذه الأخيرة تواصل بأشكال متعددة ممارسة سلطتها والادعاء أنها تعطي الشكل الأساسي للنظام المزمع بناؤه لتحقيق إرادة الشعب.

لكن كلما اتجهت حركة الثورة نحو السلطة، وهو الاتجاه الوحيد الذي يحددها مسبقا ويطبعها بأسلوبه؛ ازداد بشكل حاسم وضوح السؤال الذي يطرح نفسه حول طبيعة وحدود وشرعية إمكانية الثورة [بناء نظام جديد يحقّق إرادة الشعب] التي تضعها السلطة الحقيقية [الأجهزة الأمنية والمؤسسات المالية] للإنجاز أو تسمح بها.

نضيف أيضا الى الفكرة الأصلية [الشعب يريد...] تربية الفكرة داخل فضاء السلطة (مؤسسات الدولة) أي إيجاد الشكل المناسب حتى لا يحصل الخلْط بين الشعارات الثورية والممارسة الثورية الحقيقية التي تقطع بالضرورة مع كل سلبيات السلطة القائمة. هنا تكمن الصعوبات والتحديات نظرا إلى غياب حزب ثوري يؤطرها. الخطر يبقى محدقا خاصة عندما يجب على الفكرة في نفس الوقت ودائما أن تجد أولا مكان إقامتها الخاص وتحققها لأن الثورية داخل مؤسسات الحكم تعني اتخاذ مسافة منها دون التقليل من شأنها، من حيث طقوسها وآليات عملها كأجهزة حاملة للسلاح وكمؤسسات مالية لها ارتباطاتها في الداخل والخارج.

الموقف يكون إذا مبنيّا حول التجربة التي من خلالها وقع تركيز وتطويع شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» بين الجماهير (المواطنين) وداخل أجهزة الدولة ومدى نجاح قيس سعيد في ذلك. هل حقق قيس سعيد إرادة الشعب في إسقاط النظام وبناء نظام جديد يكون صرحا للانعتاق الشامل؟

الثابت أن قيس سعيد عند توليه رئاسة البلاد كان نظامها السياسي برلمانيّا قضى عليه بمرسوم رئاسي وببعض الدبابات العسكرية التي منعت أعضاء البرلمان المنتخبين من ولوج ساحة المبنى. كان هذا أول إجراء لتفكيك النظام السياسي الحديث والقضاء على أهمّ مؤسسة فيه. ثم توالت المراسيم والإجراءات التفكيكية لأهمّ مؤسسات الحكم في البلاد من رئاسة الحكومة إلى الوزارات وصولا إلى الولاّة والمعتمدين وكان كل هذا يتمّ دون معارضة تذكر وتحت تهليل جماهيري وكأن هذه الجماهير ترى فيها تحققا لإرادتها في إسقاط النظام. كما أن هذه الجماهير كانت تمني النفس وتنتظر بزوغ نظام سياسي جديد كما وعد بذلك قيس سعيد. وبما أن قيس سعيد محاطا بمجموعات مختلفة من الطيف السياسي في تحالف غريب بين يسار تحرري وقوميين وجزء من الإسلام السياسي المحافظ وبعض العاطلين عن العمل الذين يرغبون في الحصول على وظائف في الدولة فقد كان مشروعه الذي لم يعلن عنه ولم يناقشه مع أحد من مؤسسات المجتمع المدني على الأقل الكبرى والعريقة مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحاماة ومنظمة الأعراف، هزيلا في التصور وفي الإنجاز ونتائجه محزنة لكل من يهمه الشأن العام في تونس. منذ ذلك الحين تسرب الشك للجماهير وبدأت موجات التململ تهزّ البلاد حتى لدى أقرب مناصريه. وبدلا عن التراجع كما يفعل كل سياسي محنك، فضّل قيس سعيد الهروب إلى الأمام: فقام بتغيير الدستور الذي أقسم على حمايته وترافق ذلك مع موجة من الإيقافات السياسية والتوتر في اختيار أعضاء الحكومة وتوالت الحكومات ولم يعد الشعب يرغب حتى في متابعة الشأن العام. خلاصة القول أن سعيد نجح في إسقاط النظام ولم ينجح في تحقيق إرادة الشعب.

ولم يأتِ ذكرنا لكتاب «هايدغير» في المقدمة إلاّ لنذكر بما ذهب إليه الفيلسوف الألماني من أن كلّ مفكّر عليه أن يسير في الدرب الذي اختاره جيئة وذهابا مرارا وتكرارا حتى يألَفَه مثل ما يألَفُ حمّالو الحطب الدروبَ الموصدةَ ويعرفون كيف يعودون سالمين إلى ديارهم محملين بما ذهبوا للبحث عنه. لم يبقَ أمام قيس سعيد في مدته الانتخابية الثانية هذه إلا أن يبدأ من جديد في التراجع عن البناء الفوضويّ الذي لم يُرْضِ أحدا في البلاد ويشرع في إعداد مشروع بناء يؤسس لما بعد قيس سعيد ويفتح الطريق نحو تحقيق إرادة الشعب. من منطلق المسؤلية أمام الأجيال القادمة كما يؤكد ذلك «هايدغير» وجب إعداد الطريق بتأنٍّ وبكلّ حرفيّة وتفانٍ حتى لا تبقى البلاد في طور إسقاط النظام دون التفكير في بناء جديد يؤمّ الجميع ويكون صرحا أمام هزّات الزمن.

هما أمران أحلاهما مرّ

بقلم الأستاذ محمد الحمدي

عندما تضع شعبا مسلما بين خيارين أخلاقيين :

الأوّل ينتصر إلى الميوعة والتهتّك والانحلال باسم حداثة مزعومة

والثّاني ينتصر إلى التّضييق والتعصّب والتّشديد والتّصعيب باسم أصالة مكذوبة فإنّه بالضّرورة بحكم إرثه الثّقافي والحضاريّ سيفضّل الخيار الثّاني ويتعصّب له.

إنّ مأساتنا في هذه البلاد هو الاستقطاب الحاصل بين تيّارين فكريين :

أحدهما يتّكئ على بهرج الحداثة بعد أن أفرغها من أجمل قيمه :

الديمقراطيّة، الحرّيات الفرديّة والجماعيّة، العدل، العقلانيّة، العلمانيّة، النسبيّة، الإبداع والعلم..

أمّا الثّاني فهو يستند إلى الأصالة التي تحوّلت عنده إلى مسواك، حجاب، لحية، تعدّد الزّوجات ومجرّد مظاهر تتعلّق بالمظهر واللّفظ..

وبين هذين التيّارين تاه الشّعب وصار يخبط خبطا عشوائيّا دون أن يكون قادرا على الفاعليّة والتّمييز والتّفاعل مع المنجز الحضاريّ الإنسانيّ.

وأمام هذا الواقع المأزوم علينا أن نتساءل - كي نخرج من هذا النّفق - : ما العمل؟

الشاعرة كوثر الطّاهر بلعابي

القصيدة هي ما يختلج داخلي من عشقٍ وحلمٍ وثورة!

* حاورها: أبوجرير

الشاعرة كوثر الطّاهر بلعابي أصيلة تالة من ولاية القصرين. خريجة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان سنة 1989. تشتغل بتدريس مادّة العربية في التعليم الثانوي والإعدادي برتبة أستاذ أول مميز درجة استثنائية. مهتمة بالشّأن العامّ وبالشأن النقابي وخاصّة بالشّأن الأدبي. تعتبر اللغة العربية أداة حيويّة للفنّ والإنشاء لا حدود لإمكانات تصريفها وتوظيفها اتّصاليّا ومعرفيّا وخاصّة جماليّا فهي مجال للإبداع المتجدّد على الدوام. لذلك تحاول دوما أن يكون لها وجود مشهود في هذا المجال. من هنا تأسست رؤيتها للكتابة عموما كتشكيل جمالي للّغة يؤدي رسالة جماليّة قيمية ووطنية وإنسانية راقية ونبيلة.

تمارس الكتابة منذ أكثر من ثلاثة عقود في مختلف الأنماط (الشعر والخاطرة القصّة القصيرة والمقال النّقدي والرّواية والأدب الوجيز...). عضو في اتحاد الكتّاب وجمعيّة ابن عرفة الثّقافيّة ونادي الطّاهر الحدّاد ومديرة نادي فصول أدبيّة بدار الثقافة ابن خلدون المغاربيّة. لها في النقد الأدبي عديد المقالات والدراسات حول تجارب إبداعيّة تونسيّة وعربيّة نشرت في الصّحف والمجلّات الإلكترونيّة والورقيّة منها الحياة الثّقافية والشارع المغاربي والمسار والمثقّف وإضاءات والرّواد...

(هلوسة في هلوسات جابر الدشراوي: البنية الروائية في رواية طائر الخبل لعبد الله الرحالي من خلال مسيرة بطلها جابر الدشراوي - تأمّلات في أمثولة الغصن لمنير الوسلاتي: كون الكتابة وعوالم الذات - الرسم بالكلمات في تجربة سليمى السرايري الشعرية - شكري بالعيد الشّاعر المختبئ وراء السّياسي: جماليّة الرّسالة الوطنيّة في ديوان أشعار نقشتها الرّيح على أبواب تونس السّبعة - نزيف الإنسان وحفيف البيان في ديوان شظايا الروح لمفيدة السّيّاري...) أصدرت ثلاث مجموعات شعريّة وهي عبارة عن منتخبات من قصائد كثيرة كتبتها منذ 1989: من جرحها تزهر... عن دار الاتحاد للنشر

- كوثر الصّباح عن دار الاتحاد للنّشر

- سفر... على نار باردة عن دار خريّف للنشر

شاركت بعدّة دراسات نقديّة في ندوات منتدى الفكر التّنويري المتعلّقة بترميز أعلام الفكر التونسي وقد نُشرت في كتب جماعية منها: أديب جمام قرابه ومازال لم يأت.. دراسة نقدية شاملة لتجربة سوف عبيد الشعرية والنقدية .. الكتابة للطّفل المشروع التّربوي الجامع في مدوّنة الدكتور أحمد الطويلي....

حاصلة على عدّة جوائز في المسابقات التي نظّتها المواقع الإلكترونية والجمعيات التونسيّة والعربيّة منها: الجائزة الأولى في المقال النقدي عربيّا خلال مسابقة نظّمتها مجلّة الرّواد المصرية (فيفري 2023)

الجائزة الثانية في مسابقة زهرة الشمال للشّعر النسائي التّونسي بدار الثقافة ابن خلدون حيث حصلت على الجائزة الثانية.. (ديسمبر 2022) والجائزة الثانية في مسابقة مبدعات بلادي التي نظّمها مهرجان رائدات بلادي بدار الثقافة «أبو القاسم الشابي» الوردية

ولها مخطوطات عديدة بصدد التّحضير للنّشر رواية بعنوان ملفّات حارقة وكتاب يشمل قراءات لنماذج من الأدب التونسي خلال مرحلة ما بعد 2011

في هذا اللقاء معها تطرقنا إلى عديد المواضيع الحارقة وعن علاقتها بالكتابة وبالشأن الثقافي عموما فكان هذا الحوار.

كوثر بولعابي شاعرة وناقدة والشّعر ليس من قبيل التّرف. طريق الوصول اليه يتشابك حينا ويشتبك آخر مع طريق الوصول إلى الذّات، والمسير اليه يجعلك تارة تمشي على الورد وطورا على الجمر، لكنّ الشاعر كالقصيدة يظلّ يرقص على إيقاع الحياة حينا طربا ليعيش ويحلم، وأحيانا ألما ليكتب قصّته لأنّ من يكتب حكايته يرث أرض الكلام ويملك المعنى تماما كما يقول محمود درويش.

*** أستاذة كوثر جريدة الشّعب ترحب بك...**

- ممتنّة كثيرا لجريدة الشّعب العتيدة بحجم سروري واعتزازي بهذا الحوار الذي راقني استهلاله بديباجة عميقة وبليغة من لدنك لأكتفي بإضافة ما تردّد في كتابات أستاذي الدّكتور مصطفى الكيلاني من كون (الشّعر تجربة لغويّة تعيد صياغة تجربة حياتيّة وتلوّنها بألوان غير عاديّة).

*** لو تعود بك الذّاكرة وترسم لوحة البدايات...؟**

- يصعب تحديد نقطة زمنية بعينها في مثل هذه المسائل. ذلك أنّ تجربة الكتابة تتولّد عن تراكم جملة من الملكات والمكتسَبات عبر مراحل الحياة اكتفي بالنسبة إليّ بتلخيصها في كوني منذ تعلّمت القراءة والكتابة في الكُتّاب والرّوضة والمدرسة فيما بعد أغرمت بقراءة الأناشيد والقصص وتلخيصها وحفظ بعض ما كان يشدّني منها وفي الأثناء كان يراودني حلم أن أصبح قادرة على كتابة قصص وأناشيد جميلة مثلها.. ولما كبرت وتقدّمت في الدّراسة طبعا وجدتني شغوفة بأشعار عنترة وابن الرّومي والشّابّي وشوقي ونزار قبّاني ومحمود درويش ونور الدين صمّود والمتنبّي... وجدتني أكتب محاولات قصصيّة أحيانا وأحيانا خواطر شبيهة بالشّعر؛ كنت أقرؤها على بعض الأصدقاء وعلى أفراد عائلتي فيستحسنونها ويشجّعونني على المواصلة.. ولمّا انتقلت إلى كلّية الآداب بالقيروان وقسم العربية بالذّات اتسعت دائرة اطّلاعي على الشّعر العربي قديمه وحديثه وقد درّسنيه أساتذة من خيرة أدباء تونس منهم الأساتذة حسين الواد وصلاح الدين بوجاه وأحمد الطّويلي ومحمد الغزّي... رحمهم الله وكذلك الأساتذة منصف الوهايبي ومحمد الخبو وبوراوي عجينة... أطال اللّه بقاءهم. فبدأت كتاباتي تأخذ مسارا أكثر نضجا وعمقا وخاصّة بعد أن تحلّيت بشيء من رباطة الجأش وأطلعتُ بعض أساتذتي عليها فلقيَت استحسانهم وسعدتُ بتشجيعهم واستوعبتُ ملاحظاتهم ونصائحهم. بالإضافة إلى أنّ هذه الفترة شهدت بداية حضوري أمسيات شعرية مشهودة في دار الثقافة ابن رشيق بالقيروان تعرّفت خلالها على شعراء مشهورين منهم الأستاذ منصف المزغنّي والمرحومان حسين القهواجي والصّغيّر أولاد أحمد.. ومن ثمّ بدأت أشارك في تأثيث بعض الأمسيات الشّعريّة التي كان ينظّمها الطلبة في الكلّية أو في دار الثقافة.. لذلك أعتبر أنّ الحياة الطّلّابيّة مثّلت أهمّ محطّة في بداياتي مع مغامرة الكتابة.

*** إذا كانت القصيدة كالذّات مفردة تستعير من عوالم الوجود المسار والمسيرة فما هي أهمّ الملامح الحيويّة في تجربتك الشعريّة؟**

- هذا سؤال صعب بالنسبة إليّ. يمكن أن يجيب عنه قرّاء كتاباتي أفضل منّي؛ ذلك أنّ الناظر في مرآة نفسه لا يرى ملامحه كما يراها الآخرون الذين بدورهم يرونها من زوايا نظر مختلفة وبخلفيات مختلفة.. فكلّ ما استطيع قوله هنا هو أنّني أحاول كتابة الشّعر وغيره وفق ما يتناسب مع ما أراه في اللّغة العربيّة مِن مُمكنات لا حدّ لها في تشكيل المفردات وتوظيفها ومن طاقة تعبير رهيبة (باعتباري زاولت مهنة تدريسها طيلة ثلاثة عقود ونصف) ووفق ما يتناسب مع نظرتي إلى الكتابة كقيمة جماليّة ترتقي بالمبدع والقارئ/المتلقّي على حدّ سواء إلى مراتب السّموّ المتاخمة للكمال.

*** قرأت الشّعر القديم وحفظت الكثير من نماذجه (المعلّقات، قصائد أبي العتاهية والمتنبّي وابن زيدون وعلي الحصري القيرواني وإيليّا أبي ماضي وجبران خليل جبران وأبي القاسم الشابّي، واطلعت بعد ذلك على نماذج من الشّعر الحديث غربيّه وشرقيّه مثل بودلير، آرثور رمبو، السيّاب، نزار قبّاني، محمود درويش، أدونيس زبيدة البشير، فضيلة الشّابّي، فتحي النّصري ومحمّد الغزّي وغيرهم) ما هي أهم النصوص التي أثرت في مدوّنتك الإبداعية؟**

- لا شكّ في أنّ كلّ أدب جيّد ننهل من مَعينه يترك فينا شيئا من لونه ونكهته فنفكّر ونكتب بروح انصهر فيها ذلك كلّه مع ما نعيشه في حياتنا، وما يضطرم في دواخلنا من تفاعلات تلك الصّهارة تتشكّل ملامح الكتابة وعوالمها لدينا. فربما لا أراني أبالغ حين أقول إنّني والكثيرين من أمثالي نكتب بحكمة المتنبّي وحماسته في رسم صورة الإنسان الأمثل وبرقّة ابن زيدون ووطنيّة السّيّاب وإحساس نزار قبّاني ودموع الخنساء والحصري وعروبة مظفّر النّواب... باختصار كل إبداع ذي وقع إيجابيّ في النّفس والذّهن هو عامل إلهام يضيف إلى تجربتي ويثريها..

*** يُقال: للشّعر كما السّرد أهميّة وجوديّة. فهو يُشكّلُ وعْينا بالتّاريخ والهويّة: ما هي هويّة قصيدتك؟**

- أعود إلى مقولة أستاذي مصطفى الكيلاني التي تؤكّد ذاك التّلازم الشّفيف بين تجربة الحياة وتجربة الكتابة. من هنا تكون القصيدة بمثابة الصّوت الذي يقول ما يختلج في دواخلنا من عشق وثورة وحلم بلغة الإبداع ما لا يمكن أن تقوله لغة التّواصل العادي سواء أ كان ذلك عن قُصور فيها أو عن تقيّة. من هنا يكتسب الأدب والشّعر بالذّات قيمته مِن التّأريخ لوجدان الشّعوب والحضارات ولطبيعة وجودهم لهذا قيل عن موروثنا الشّعريّ القديم إنّه (ديوان العرب).. وحتى إذا لم يكتب الأديب عصره ومحيطه فهو يظلّ يكتب بخلفيّة عصره ومحيطه. لذلك أعتبر أنّ هويّة قصيدتي هي هويتي بمختلف أبعادها الفرديّة والعائليّة والجهويّة والوطنيّة والقوميّة والإنسانيّة...

*** نلاحظ أن تجربتك الشّعريّة مهمّة وتنبع أهمّيّتها من محاولتك الاستجابة لما يقترحه الشّعر الحديث من تجريب في المعالجة والاستعارة والتّأويل والصّياغة. هل أنت راضية عن هذه التّجربة؟**

- بما أنّ الكتابة هي كيان متحرّك عالَمُه اللّغة فإنّ تجربتي المتواضعة تظلّ سليلة زمنها مع ما يستوجبه استمرارها ومحاولتها أن تكون من جدل المسايرة والمغايرة أو ((الثّابت والمتحوّل)) على حدّ عبارة «أدونيس».. فالقصائد والسّرديّات التي كتبتُها في تسعينات القرن الماضي تختلف عن تلك التي كتبتُها بعدها وكذلك عن تلك التي كتبتُها بعد 2011 حتّى أنّ بعض الأصدقاء ممّن كتبوا عن إصداراتي الشّعريّة تناولوها من منظور زمني (دياكرونيكي) فرصدوا تحوّلاتها ومعالم مواكبتها لتحوّلات الشّعر التّونسي الحديث. تلك سنّة الاستمرار؛ أن يظلّ الشّاعر «كالماء يجري» (على حدّ عبارة المرحوم محمود المسعدي) بحثا عن درجة في جودة الكتابة لم يبلغها بعدُ. وأنا بدوري أواصل مشواري باحثة عن سبل بلوغ هذه الدّرجة...

المشهد الثقافي كثر فيه اللغط والتهريج!

*** هل وجدت مُدوَّنَتُك الأثر الّذي كنت تنتظره من قبل النّقّاد؟**

- تجربتي المتواضعة شأنها كشأن تجارب أغلب أدباء جيلي لم تلقَ أيّ اهتمام مِن قِبَل النّقّاد الأكاديميين رغم أنّني أهديت نسخا إلى عدد منهم. وسبب ذلك ربّما يعود إلى ازدهار حركة النّشر على صعيد كَمّيّ في مقابل انحسار حركة النّقد خاصّة في ظلّ هته الفجوة بل الجفوة (حتى لا أقول القطيعة) بين الجامعة والحركة الأدبيّة؛ أو ربّما لكوني لم أحرص كما ينبغي على التّرويج لإصداراتي لذلك اقتصر أثرها على اهتمام عدد قليل من الصّديقات والأصدقاء الذين كتبوا عنها مشكورين قراءات متنوّعة قُدّمت في النّوادي الأدبيّة خلال مناسبات تكريميّة وقد تمّ نشر جانب منها في بعض الصّحف والمجلّات الإلكترونيّة.

*** وماذا عن الترجمة؟**

- قد تكون التّرجمة سلاحا ذا حدّين خاصّة في زمننا ونحن نشهد تهافت عديد الأدباء الشّغوفين بالشّهرة العالمية على ترجمة كتاباتهم وكتابات أصدقائهم إلى اللّغة الفرنسيّة والإنجليزية والألمانيّة... ونشرها في المواقع الإلكترونية الأجنبيّة وفي الأنطولوجيات وبكلّ فخر حتّى وإن كانت ترجمتها رديئة في كثير من الأحيان دون أن يتساءلوا عن موجب ذلك ثقافيّا. وفي المقابل لم نشهد أدباء من غير العرب يترجمون كتاباتهم إلى اللّغة العربيّة

بحثا عن الشّهرة العالميّة ولا عن إطلاعنا عليها لفائدة ما (باستثناء بعض الصّينيين) إنّما يكتفون بكوننا نحن من نسعى إلى فكرهم وأدبهم بالتّرجمة والدّراسة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نشهد حركة نشطة للتّرجمة بشكل مُلفت في السّنوات الأخيرة على يد عديد الأدباء الكبار والأساتذة الجامعيين وحتّى طلبة الماجستير والدّكتوراه خاصّة في مجال نقل المدوّنات الغربيّة إلى اللّغة العربيّة ممّا لقي تشجيع الجامعة والسفارات الأجنبيّة التي لم تبخل بالدّعم المادّي لهذه التّرجمات.. وهذا في رأيي لا يقف عند مجرّد المثاقفة وتبادل الإبداعات والإفادة من تجارب الآخر خاصّة أنّ المثقّفين والجامعيين في الدّول الأجنبيّة لم أعلم أنّهم ترجموا كتبنا (باستثناء الكتب العلميّة والفكريّة المهمّة) ولا أنّهم تلقّوا دعما ماديّا من سفاراتنا.. كل هذا يجعلني أقول دوما أنّني مع ترجمة الإبداعات الجيّدة تعريبا ونقلا ولكن في إطار التّبادل الثقافي المفيد على أن يكون ذلك برعاية وزارة الثقافة فقط وبدعمها الحصريّ بما لا يسمح باختراق وعي شبابنا بهويتنا الثقافيّة ويحفظ أمننا الثّقافيّ الذي لا يقلّ أهمّية عن أمننا الوطنيّ.

*** الأجناس الأدبيّة لا نختارها بل هي الّتي تختارنا. لذلك لا مانع من أن يجرّب الأديب الكتابة في مختلف الأجناس الأدبيّة الّتي يروم الكتابة فيها والتّعبير بها. وأنتِ خُضتِ تجربة كتابة رواية ستصدر قريبا كما ذكرتِ، وكذلك كتبتِ الخاطرة والمقالة والدّراسة النّقديّة باعتماد أساليب متنوّعة. كيف تسنّى لك ذلك؟**

- تظلّ مسألة التّصنيف رغم نجاعتها المعرفيّة ودقّتها الأكاديمية في تقييم الإبداع غير قابلة للتّقنين الصارم، ذلك لأنّ الإبداع بطبيعته لا يقبل الأسيجة والمبدع بطبيعته متمرّد أبدا أولا يكون، خاصّة أنّ أجناس الكتابة هي التي تختارنا كما تفضّلت بالقول أو بلغة أخرى تستدعي الفكرة قالبها دون إرادة أو اختيار من جهة الأديب. فقد يجد نفسه منساقا وراء رؤاه الغاضبة أو الحالمة نحو القصيدة ووراء حيرته وتساؤلاته تجاه ما يجري حوله نحو الرّواية أو القصّة ووراء مواقفه وآرائه نحو المقال كما تسوق إليه انفعالاته الآنيّة الخاصّة الخاطرة وهكذا.. هذا بالإضافة إلى تبنّي أغلب المبدعين في زمننا لمبدإ ثانويّة الشّكل وإمكانية التّواشج والتّعالق بين أنماط الكتابة المتنوّعة داخل الأثر الواحد حتّى أصبحت القصيدة تُنظّر للكتابة تنظيرا نقديّا، وأصبحت الرّواية تكتب التّأمّلات الفلسفيّة والوقائع التاريخيّة والنقد الأدبي بلغة الشّعر، بل إنّ الأدب بمختلف أجناسه أصبح يستميح طرق صياغة خطابه من فنون أخرى كالرّسم والموسيقى والمشهديّة السّينمائيّة... وهذا يعدّ من مزايا كثافة المادّة المتاحة للأديب كرافد مرجعي وكذلك التّكنولوجيا الرّقميّة. لذلك أجدني بدوري مستفيدة مثل جيلي من جميع هذه العوامل والمعطيات لأكتب في أيّ نمط من الأنماط الأدبيّة.

*** انساق عديد الشّعراء إلى كتابة الرّواية. هل تغريك الرّواية؟**

- نحن نعرف أنّ الشّعر تاريخيّا يظلّ المَعين الأوّل للتّفكير والتّعبير منذ دوّن «أرسطو» فلسفته في كتاب (فنّ الشّعر) ومنذ استهلّ العرب نشاطهم الفكريّ بالمعلّقات. وإذا كانت «الفلسفة أمّ العلوم» فإنّ الشّعر يستحقّ أن نعتبره أبَ الفنون إذا نظرنا إلى ما فيه من موسيقى اللّغة وتصاويرها.. فليس عسيرا ولا غريبا أن ينساق الشّعراء إلى كتابة الرّواية بقطع النّظر عن دوافعهم. بل إنّ الشّاعر يستطيع أن يكتب الرّواية وغيرها والعكس غير ممكن إذ لا يستطيع الرّوائيّ أن يكتب الشّعر بسهولة.. وقد أرجع بعض النّقّاد ذلك إلى كون (الشّعر ملَكة والسّرد معرفة) فلا يضير الشّاعر إذن أن تستهويه الكتابة في أيّ نمط أدبيّ كان ما دامت كتابته على درجة من الجودة.. أمّا بالنّسبة إليّ فكتابة الرّواية تظلّ تجربة ثانويّة بعد الشّعر خاصّة أنّني لا أعلم بعدُ إن كان خوضي غمارها سيحقّق نجاحا أم لا..

*** كيف هي علاقتك بالجوائز؟**

- كانت لي مشاركة يتيمة في مسابقة مهرجان الشعانبي للشّعر التّونسي خلال دّورته الأولى حيث تمّ اختيار إسمي ضمن القائمة الطّويلة للشّعر باللغة العربيّة الفصحى. وقد ضمّت حينها ثلاثين شاعرة وشاعرا.. غير ذلك من المسابقات المعروفة لا تصلني عنها وعن مواعيد المشاركة فيها أيّة معلومة ولا أعلم بخبرها إلّا يوم تتويج الفائزين.. بالنسبة إلى الجوائز العربيّة في الحقيقة لم أشغل نفسي بها إلى حدّ الآن.. ربّما أشارك في مرحلة لاحقة..

*** يُقالُ الكتابة ألم وأوجاع تُصلب على الأوراق كوسيط مجرّد عن لحظة الكتابة. هل من تعليق؟**

- منذ ظهرت الكتابة وهي تترجم خوالج الإنسان حتّى قيل إنّ (الأدب الحقّ هو الذي يحسّ فيه جميع النّاس بكوامنهم) ومآسي الإنسان وأوجاعه هي سواد هذه الكوامن تقريبا. من هنا جاءت مشروعيّة، إن لن نقل وجوبيّة، حمل الكتابة لقضايا الإنسان وأوجاعه ومشاكله وصراعاته في الوجود فردا وجماعة وهو ما عبّرت عنه تلك الجملة المأثورة عن المرحوم محمود المسعدي (الأدب مأساة أو لا يكون).

*** كيف ترين واقع المشهد الثّقافي الوطني والإشكاليّات المطروحة في هذا الموضوع؟**

- بالنسبة إلى واقع المشهد الثّقافي التّونسي والعربي عموما كثر فيه اللّغط والتّهريج واختلط الحابل بالنّابل وانتشر فيه الرّديء والرّذيل والدّخيل وهنا لا أريد التّورّط في التّفاصيل.. يكفي أن أقول إنّ الثّقافة عندنا منذ تقاعست مؤسّسات الدّولة عن رعايتها، ومنذ تسلّلت إليها أيدي اللّوبيات والجمعيّات المشبوهة من المسترزقين والمطبّعين لم تعد قادرة على الاضطلاع بدورها الوطنيّ والحضاري كما ينبغي. وهذا مؤسف جدّا.

*** يحتلّ المبدع والفنّان عموما في أغلب البلدان موقعا يليق به. يعيش كأنّه النّاطق الرّسمي والضّمير العامّ للمجتمع. ما هو واقع المبدع التّونسيّ خاصّة المشتبك مع السّلطة والمنفلت من المقدّس؟**

* باختصار المبدع التّونسي اليوم كما في ظلّ نظم الحكم السّابقة لم ينعم بعدُ بحرّيته. لقد بقي دوما رهين الخوف من السّلطة أورهين الخوف على مصالحه الشّخصيّة وحساباته المادّيّة والمعنويّة. فإذا لم يكن بوقا لبعض الجهات المتنفّذة واختار حرّيتَه فإنه يعيش فقيرا معوزا وتُمارس عليه طرق الإقصاء والتّهميش وحتّى الهرسلة في بعض الأحيان. وأصبحنا نشاهد كلّ حين عبر وسائل التّواصل الاجتماعي نداءات الاستغاثة لفائدة أدباء وفنّانين يعيشون الخصاصة والحرمان ولا يجدون حتّى ثمن العلاج من المرض. وهذا يقتضي من الأدباء في حدّ ذاتهم وقفة أمام ذواتهم وأمام بعضهم البعض.

*** كيف ترين واقع اتّحاد الكتّاب التّونسيّين... هل نضب معين هذا الهيكل نحو تحقيق طموحات الشّاعرة؟**

- دعني أوّلا أخبرك بأنّني عضو في اتّحاد الكتّاب التّونسيّين منذ سنة 2022 وأنّني أشارك دائما في تأثيث أنشطة نادي الشّعر به منذ سنة 2019 وقدّمت فيه عديد المداخلات النّقديّة، ومع ذلك لم يمكّنوني من الاحتفاء بأيّ إصدار من إصداراتي الشّعريّة الثلاثة هناك. هذا على المستوى الذّاتي. أمّا على المستوى الموضوعي فإنّ اتّحاد الكتّاب حال عديد الجمعيات يعاني أزمة انتكاس وقصور عن أداء وظيفته سواء على مستوى تفعيل هياكله الجهويّة اوتطوير فعالياته أو تحيين قاعدة بياناته أو حتى الالتزام بمواعيد محدّدة لمؤتمراته، ممّا ولّد أزمة ثقة بين منظوريه وهياكله. ومع ذلك يبقى اتّحاد الكُتّاب شأنه شأن اتّحاد الشّغل مكسبا وطنيّا علينا أن نثمّن تاريخه ورصيده وأن نحافظ عليه في كلّ الأحوال ونعمل على تطوير أدائه وتصحيح مساره وإعادته إلى فاعليّته ومكانته اللّائقة.

*** نختم هذا الحوار بما يحدث للشّعب الفلسطيني بغزّة من إبادة جماعيّة... وما دور المبدع والمثقف في هذا الصراع؟**

- تحدّثتُ في موضع سابق عن وجوبيّة حمل الكتابة بصفة عامّة لقضايا الإنسان ومشاكله وأوجاعه وصراعاته في الوجود، فما بالنا والاحتلال الصّهيوني الذي تجاوز طبيعة الاحتلال المستهدف للموارد والثّروات إلى احتلال يستهدف وجود شعب على أرضه مستخدما أبشع طرق التّقتيل والتهجير لهذا الشّعب الذي يمثّل جزءًا لا يتجزّأ من أمّتنا.. وهنا أودّ الرّدّ على الذين يردّدون مقولة (ما جدوى أن نواجه القنابل والصّواريخ بالشّعر والرّسم والغناء...) فأذكّر بأنّ الاحتلال الصّهيوني في حدّ ذاته يستعمل مختلف أشكال الثّقافة لمحاصرة المقاومة الفلسطينيّة وزعزعة وعي الفلسطينيين بأهمّية الدّفاع عن أرضهم. لذلك نجده لا يستثني المبدعين والإعلاميين في تصفيته المستمرّة للمقاومة (ابراهيم طوقان - غسان كنفاني - علي فودة -ناجي العليّ...) وهو على وعي بأهمّة دور المثقّف في عطف العقول والقلوب إلى شرعيّة دفاع الفلسطينيين عن أرضهم وحقّهم في الحياة عليها وهو على وعي بأهمّية الدّعم المعنوي لعدالة حقّهم في العيش أسيادا على أرضهم. لذلك علينا أن نُنوّه بما سجّله أغلب الأدباء والفنّانين العرب والتّونسيّين بالذّات خلال هذه المرحلة العصيبة من انخراط مكثّف في المقاومة الثّقافيّة.

*** لك حرية اختتام هذا الحوار. ؟**

- اسمح لي أن أختم بقصيدة مهداة إلى جميع أحرار تونس وفلسطين:

«أذكَارُ الحُبِّ... »

أحِبُّوا ..
فإنّه في البَدءِ كَان الحُبُّ
وظَلّ مَعينَ المَعَاني..
وهَل يَستَوِي الذين أحَبُّوا
ومَن لم يُحِبّوا
ولَم يَثمَلوا مِن رَحِيقِ الدنَانِ؟
أحِبّوا..
فللحُبِّ شَرعٌ وطَقسٌ
تَسابيحُهُ في عَبيرِ الأماني
وللحُبِّ مِثلُ الصّلَاةِ
خشوع بصدق إلى الذّوبان
وللحُبِّ مِثلُ الصّيَامِ
غَلِيلٌ مِن الشّوقِ للماءِ رَانِ..
وللحُبِّ مِثلُ الزّكاةِ
نِصَابٌ على الرُّوحِ بالجُودِ حَان..
وللحُبِّ مِثلُ الطّوافِ
هُيَامٌ يحوم بِبَيتِ الحبيب
والجِسمُ في الرُّوحِ فَانِ
أحِبّوا..
ولا تَنسَوا أنّ الإله أحبّ الوُجودَ
فأبدعَ فيه
وضعًا ورفعًا كلٌّ بحُسبانِ..
وجعَلَ فيه مِن كُلّ خَلقٍ
زوجَينِ بالحُبِّ ينسجِمَانِ
وجعل الحُبَّ في الكَائناتِ
سِرّ البقاءِ وسمتَ الجِنانِ
أحِبُّوا..
فالكُونُ حُبٌّ.. واللّهُ حُبٌّ
كفانا.. تَوحّشُ هذا الزمَانِ...

الملتقى الثقافي الحر
وجع المبدع وسفر الإبداع

ما زالت الثقافة في تونس بخير...

أبو جرير

لا يزال الشعراء والفنانون يتوافدون على كلّ ملتقى يرنو إلى الرقيّ والتفاعل مع محيطه، من أجل تثوير العواطف وتنوير العقول والأفكار.
وهنا نجد الملتقى الثقافي الحر الذي انعقدت فعالياته بمدينة نابل، جامعًا بين الفنّ والشعر والفكر.

توافدت على الملتقى فرق فنية وشعراء من مختلف الجهات، إذ حضرت من صفاقس مجموعة سلاطين الطرب، ومن تاجروين فرقة الشيخ إمام، وذلك في إطار الدورة الرابعة للملتقى، التي التأمت بمدينة نابل من 24 إلى 27 أكتوبر.

حيث تعانق الشعر مع الفنّ، وامتزج الإبداع بالالتزام، في حضور الشاعر المغربي الفذّ الأستاذ حسين نكور، إلى جانب ثلّة من الشعراء التونسيين.

كان اليوم الأول مخصصًا لاستقبال الضيوف في المركب الشبابي بنابل، بحضور مدير المركب السيد محمد رمان، ورئيس الملتقى الأستاذ بوبكر عموري. فكان التنظيم في مستوى رفيع، تلاه لقاء شعري راقٍ أثّثته مجموعة من الشعراء بمرافقة موسيقية متميزة من سلاطين الطرب.

أما اليوم الثاني، فكان حدثًا بأتم معنى الكلمة، حيث تمّ تكريم نخبة من مثقفي تونس، وعلى رأسهم المسرحي رؤوف بن يغلان. وقد تولّى الدكتور عفيف البوني تسليم التكريمات لكل من:

الصحفي بالإذاعة الثقافية سفيان العرفاوي،
والصحفي بـ«الشروق» وسام مختار،
والأستاذة الجامعية نور الهدى باديس،
والأستاذة الجامعية لمياء تقتق،
ورجل الأعمال والشاعر فوزي بلقايد حسين.

وبعد التكريم مباشرة، تلت الأصبوحة محاضرة للدكتور رافع الطبيب قدّم خلالها كتاب «طريقي إلى اليسار» للأستاذ غريبي بن منى.

ثم تواصلت فعاليات الملتقى مساءً بتقديم الإصدارات الحديثة لعدد من الأدباء الحاضرين، تلتها قراءات شعرية حرّة للشعراء المدعوين.

وفي السهرة، استمتع الجمهور بوجبة فنية ثرية قدّمتها فرقة سلاطين الطرب ومجموعة الشيخ إمام، فكان الإمتاع والإقناع عنوان الأمسية.

وجاء يوم الأحد تتويجًا للتظاهرة الشعرية، بقراءات شعرية حرّة ومتنوّعة صباحًا ومساءً، في أجواء أكثر من رائعة، سادتها النقاشات البنّاءة ورفيعة المستوى، سواء ضمن الفعاليات أو على هامشها.

كلّ الحضور من المشاركين والمكرّمين عبّروا عن عميق ابتهاجهم بحسن التنظيم، الذي قاده الشاعر المناضل بوبكر عموري والهيئة المنظمة، وعن تقديرهم لحفاوة الاستقبال وحرص المنظمين على تقريب الجهات الثقافية ودمجها في تظاهرة واحدة، تُتوّج عمل فريق آمن بالمشروع الثقافي التنويري والحداثي، الذي يقطع مع التفاهة والابتذال وكل أشكال الالتفاف على المشهد الثقافي.

وفي اليوم الأخير، تمّ تسليم شهائد الشكر والتقدير لمن أثّثوا الملتقى من شعراء وأدباء، واختُتمت الدورة بصور جماعية توثّق لحظة ثقافية تاريخية.

وعليه، سيبقى الملتقى الثقافي الحر في دوراته القادمة بنفس الروح والعزيمة والإيمان بالرسالة الثقافية الوطنية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ نجاح الملتقى في هذه الدورة النموذجية، حسب عديد الإعلاميين والنقاد، يعود بالأساس إلى الدور البارز الذي قام به الشاعر بوبكر العموري، وإلى جهود الشاعر توفيق النهدي، حارس هذا الملتقى وسنده الدائم.

ختامًا، ندعو السلط الجهوية ووزارة الثقافة إلى مزيد من العناية بمثل هذه الملتقيات التي تسعى إلى الالتحام بعموم المبدعين، ودعم مسارات الإبداع الحرّ الذي ينهض بالذوق العام ويعيد للفعل الثقافي مكانته في المجتمع.

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين

إعلان طلب عروض عـ 01 / 2025 ـدد اعلان 02 (عبر منظومة «تونيبس»)

في نطاق تنفيذ ميزانية التنمية لسنة2025 ، تعتزم المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنيـن الإعلان عن طلب عـروض عـدد 01/2025 اعلان 02 في قسط وحيد والخاص باقتناء شاحنة ثقيلة مجهزة برافعة معدات.

فعلى الراغبين في المشاركة ، تنزيل كراس الشروط الإدارية و الفنية عبر منظومة الشراء العمومي على الخط «تونيبس» على الموقع www.tuneps.tnوذلك مقابل دفع معلوم قدره مائة دينارا (100د)للسيد قابض التصرف في المؤسسات العمومية بمدنيـن (حساب جاري رقم 1686760)ويرفق وصل الخلاص بملف المشاركة.
يتمّ تقديم العروض الماليّة والفنيّة وجوبا في مرحلة واحدة عبر منظومة الشراء العمومي على الخط www.tuneps.tn باستثناء وثيقة الضمان الوقتي ووصل المشاركة في طلب العروض التي ترسل عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع شارع 2 ماي 1966 طريق تطاوين 4119 مدنين أو تسلم مباشرة إلى مكتب الضبط المركزي بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين مقابل وصل إيداع، و تحمل عبارة » لا يفتح طلب عروض عـدد01 /2025 اعلان 02 الخاص باقتناء شاحنة رافعة » وذلك في أجل أقصاه يوم: 28 /11/ 2025 على الساعة 10.00 صباحا.
يتضمّن العرض الفني والعرض المالي وجوبا.
الضمان الوقتي :
- ضمان مالي وقتي بمبلغ قدره اربعة الاف دينار(4000د) صالح لمدة 120 يوما ابتداء من اليوم الموالي لآخر أجل لقبول العروض.
حدد آخر أجل لوصول العروض إلى مكتب الضبط بمقر المندوبية ليوم 28/11/ 2025 على الساعة 10.00 صباحا
يتم فتح الظروف بصفة علنية يوم 28 /11/ 2025 على الساعة 10:30 صباحا بمقر المندوبية.
يبقى العرض صالحا لمدة 120 يوما ابتداء من اليوم الموالي لآخر أجل لقبول العروض.
تقصى كل العروض التي لا تشتمل على الضمان الوقتي أو الواردة أو المسلمة بعد آخر أجل لتقديم العروض. كما يقصى كل عرض لم يرد عن طريق منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS.

نص للشاعر توفيق النهدي

دُخانٌ في أرجاءِ المكانِ
اللَّهيبُ سَحَبَني داخِلَهُ،
لَم يَكُن بَردًا وسَلامًا،
هذا نَهجُ الأنبياءِ
والرُّسُلِ..

وأنا صَعلوكٌ مُستَتِرٌ،
خَفَقَ جَناحي لِيَطيرَ بي
نَحوَ المُثُلِ،
نَحوَ الرُّسُلِ،
إلى مِسلَّةِ الأرضِ.

تَصطَدِمُ كُلُّ مُحاوَلاتي
بِالحُفَرِ،
بِالبَشَرِ،
أمكُثُ زاحِفًا
فَوقَ الرَّذيلَةِ،
بَينَ صَعاليكِ الأيّامِ،
كَأنِّي مَعَ الشُّطّارِ
والأشرارِ.

أضْحَتْ تَعوزُني الحِيلَةُ،
والوَسيلَةُ،
لا مَركَبَ لي ولا شِراعَ،
لا جَناحَ ولا ذِراعَ.

يُخاطِبُني هاتِفٌ مَلحَميٌّ،
يَهمِسُ ما بَينَ الأضْلُعِ
والسَّرائِرِ:

هَل سَبَقتُ الاستِقامَةَ أنا؟
أم أنا بَعدَ القِيامَةِ؟
هَل سَأبدَأُ،
أم أنا بَعدَ النِّهايَةِ؟

لا أدري..
هَلِ الضَّميرُ غائِبٌ
أم مُستَتِرٌ؟
رُبَّما هو جَمرٌ مُستَعِرٌ..

أسبابي عَدَميَّةُ المَقامِ،
جَدَليَّتي تَحتَدُّ،
تَستَعِرُّ،
صُوَري تُخيفُني،
تَتَصَدَّرُ صَفَحاتِ الشَّكِّ،
تُؤَرِّقُ السَّيرَ.

هذا جيِّدٌ..
ها أني أصبَحتُ أَشعُرُ بالخَوفِ،
هَلِ الخَوفُ بِدايَةُ المَعرِفَةِ؟
رُبَّما..
المَعرِفَةُ لا زالَتْ
في انتِظارِ اليَقينِ.

أبو جرير

برنامج مقابلات الجولة الثامنة ذهابا للرابطة الثانية

الجمعة 7 نوفمبر 2025

المجموعة الأولى
نادي حمّام الأنف – هلال الشّابّة
الملعب الإفريقي بمنزل بورقيبة – اتّحاد تطاوين
أمل حمّام سوسة – اتّحاد بوسالم
مكارم المهدية – كوكب عقارب.
بعث بوحجلة – هلال مساكن
محيط قرقنة – جمعية مقرين
المجموعة الثّانية
–سبورتنغ المكنين – نسر جلمة.
أمل بوشمّة – هلال الرديّف.

السّبت 8 نوفمبر 2025

المجموعة الأولى
سبورتنغ بن عروس – سكك الحديد الصفاقسي
المجموعة الثّانية
جمعية أريانة – جندوبة الرياضية
النّادي القربي – مستقبل القصرين
القلعة الرياضية – تقدّم ساقية الدّاير
أولمبيك سيدي بوزيد – اتّحاد قصور السّاف
قوافل قفصة – الملعب القابسي

قرعة رابطة ابطال افريقيا :

الترجي الرياضي في المجموعة الرابعة

وضعت عملية القرعة الخاصة بدور المجموعات لكاس رابطة ابطال افريقيا لكرة القدم التي تم سحبها بجوهنسبورغ الترجي الرياضي التونسي ضمن المجموعة الرابعة الى جانب اندية سيمبا التنزاني وبيترو اتليتيكو الانغولي والملعب المالي.
وفي ما يلي تركيبة المجموعات :

المجموعة الاولى : نهضة بركان المغربي – بيراميدز المصري – ريفرز يونايتد النيجيري – باور ديناموس الزامبي
المجموعة الثانية : الاهلي المصري – يانغ افريكانز التنزاني – الجيش الملكي المغربي – شبيبة القبائل الجزائري
المجموعة الثالثة : ماميلودي صن داونز الجنوب افريقي – الهلال السوداني – مولودية الجزائر – سانت إيلوي لوبوبو الكونغولي
المجموعة الرابعة : الترجي الرياضي التونسي – سيمبا التنزاني – بيترو اتليتيكو الانغولي – الملعب المالي

اليوم الخميس :

الدفعة الأخيرة من الجولة 13 لبطولة الرابطة المحترفة الأولى

أعلنت الادارة الوطنية للتحكيم التابعة للجامعة التونسية لكرة القدم عن حكام مباريات الدفعة الأخيرة من الجولة 13 لبطولة الرابطة المحترفة الأولى حيث سيدير الحكم فرج عبد اللاوي اليوم الخميس 6 نوفمبر 2025 دربي الملعب التونسي والنادي الافريقي ويشرف هيثم قيراط على غرفة التحكيم بالفيديو.
وتم تعيين الحكم حسام بن ساسي لإدارة مباراة الترجي الرياضي التونسي أمام شبيبة العمران وسيشرف على غرفة التحكيم بالفيديو الحكم أسامة بن إسحاق.

حدث في مباراة نجمي الساحلي المتلوي

ماذا يفعل المنسق العام في سيارة الحكم نضال لطيف

رغم كل ما فعلته جامعة الكرة لاخفاء قائمة منسقي معز النايلي فاننا أسبوعيا نعرفهم واحدا واحدا ورغم كل محاولات التعتيم لان المكتب الجامعي لا يعتمد على الرجل المناسب للمقابلة المناسبة فاننا نكاد نسجل أسبوعيا مجموعة من الخروقات و التجاوزات ما انزل الله بها من سلطان ففي مقابلة النجم الساحلى و نجم المتلوى التى ادارها نضال اللطيف فى سوسة حل ركب طاقم التحكيم بالملعب قبل ساعة و ربع من أنطلاق اللقاء وكان مصحوبا بالمنسق العام ابن ولايته معز جراد (صفاقس) وجرت العادة ان لم نقل انه من اللزومي أن يحل المنسق قبل ساعتين أو أكثر الى الملعب أي قبل اللاعبين لكن في واقعة الحال اختار سي معز الحضور و التنقل صحبة الحكام ربما لتفادي المصاريف المالية مع العلم وأن الحكم نضال لطيف نزل الى الميدان على الساعة الثانية وعشر دقائق للقيام بالحركات الاحمائية طبعا لن نعلق لان هذا من مشمولات الأستاذ رضا فهمي
نعود الى المنسق العام معز جراد و ما قام به اثناء المقابلة حيث قام نجم المتلوي بتغيير لاعب هذا الأخير ذهب الى حجرات الملابس و استحم ثم عاد الى ميدان اللعب و جلس على دكة البدلاء فاحتج اهل النجم الساحلى عن طريق مرافقيه فما كان من السيد المنسق العام معز جراد الا أن استعان بصدرية» دوسار» و سلمها للاعب الذى ارتداها و جلس و لم يغادر بنك البدلاء بايعاز من المنسق العام الذى كان عليه إخراجه لأنه في وضعية غير قانونية و لا يحق له البقاء على بنك الاحتياط من نلوم هنا ان كان المنسق لا يعرف القوانين لكنهم يحظون بالتعيينات

رمزي الجباري

سامي القفصي يغادر مستقبل سليمان

قرر المدرب سامي القفصي الانسحاب من تدريب مستقبل سليمان
ويأتي قرار الانسحاب نتيجة استياءه من تصرفات الهيئة المديرة التي كانت تبحث عن بديل له

3قائمات لانتخابات رابطة المحترفين ماذا يمكن ان تعرف عن الاسماء

في اطار الاستعداد للانتخابات التي ستعقد يوم 20 ديسمبر القادم ، قدمت 3 شخصيات رياضية ترشحها لرئاسة الرابطة الوطنية لكرة القدم المحترفة وهي عقيل بن حسين وحسن زيان ووليد بن محمد. وفيما يلي التركيبة الكاملة للقائمات:
عقيل بن حسين :ذاكر الرباعي - حسان بجار - بولبابة المستيري .-جلال بالدويهش - يوسف المهذبي -زياد الحامدي - شريهان بالعربي - محمد سفيان سالم - محمد الهادي بن سلامة - نورالدين بن حمزة - عمر الزياني.
حسن الزيان : السادة شمس الدين العشي - انيس الباجي - حاتم العابد - منعم الهنتاتي - علي سديري - عمار كسيكسي - فوزي دالي - محنمد البعتي - حاتم مشالة - عبد الرزاق الشباح - بلال الجامي
وليد بن محمد : القنطاوي النوري - منير بن حسن - عصام الحمزاوي - وسيم علوش - حافظ بن احمد - سليم خضر - سيف الدين بوصاع - مراد الفرشيشي - نهاد بن حميدة .يوسف المحمدي -ثامر المكور.

ماذا في لقاء الحكم الصادق السالمي ورئيس جامعة الكرة معز الناصري

علمت الشعب من مصادر مطلعة ان الحكم الدولي الصادق السالمي (تنتهي مهمته يوم 31 ديسمبر 2025)كان التقى رئيس جامعة الكرة معز الناصري في مكتبه بعد ان طلب مقابلته و حسب مصادرنا فان الصادق السالمي قال لرئيس الجامعة انه تعرض الى مظلمة الاقصاء مع سابقية التعمد و الرصد و ان اعداده في كل المقابلات التي ادارها وطنيا و اقليميا و قاريا كانت ايجابية و ان قول جمال الحيمودي ان علاقة الصادق السالمي بالكاتب العام للكاف غير جيدة تهمة مردودة على صاحبها و كشف السالمي لرئيس الجامعة عديد الممارسات التي انتهجت ضده لابعاده عن القائمة الدولية الغريب في كل ذلك ان رئيس الجامعة الذي وافق على ابعاد السالمي استغرب حصول تلك الممارسات ضده و لله في خلقه شؤون

محمد يوسف

انتخاب الأخ الحبيب الحزامي نائبا لرئيس الاتحاد الدولي للصناعات

تم يوم الثلاثاء 04 نوفمبر 2025 خلال أشغال المؤتمر الرابع للاتحاد الدولي للصناعات المنعقد من 04 الى 07 نوفمبر 2025 انتخاب الأخ الحبيب الحزامي نائبا لرئيس الاتحاد الدولي للصناعات بإقليم شمال افريقيا والشرق الاوسط بالاتحاد الدولي للصناعات بالاجماع.
كما تم انتخاب الأخ حسن جمعة الأمين العام لاتحاد نقابات النفط والبيتروكمياويات بالعراق. ويتولى الأخ الحبيب الحزامي الرئاسة خلال نصف المدة النيابي ثم ينوبه الأخ حسن جمعة. ويشار الى انه تم إنتخاب الأخ حبيب الحزامي عضوا باللجنة التنفيذية الدولية ورئيس مشاركة في قطاع النسيج والملابس على المستوى الدولي. ويعد هذا الانتخاب تتويجا مهما لتونس وللاتحاد العام التونسي للشغل و إعتراف بأهمية العمل النقابي وبدور القيادات النقابية التونسية في الدفاع عن حقوق العمال في تونس والعالم.

الحزامي في أشغال المؤتمر الرابع للاتحاد الدولي للصناعات :

استهداف العمل النقابي يستوجب التضامن العمالي ضد رأس المال

قال الأخ الحبيب الحزامي الكاتب العام للجامعة العامة للنسيج والملابس خلال اليوم الأول من أشغال المؤتمر الرابع للاتحاد الدولي للصناعات أن هذا المؤتمر الذي يضم مئات النواب من مختلف بلدان العالم يعد فرصة للتعبير الحر عن تضامن النقابيين مع كل القضايا العادلة وفي دقمتهم القضية الفلسطينية .
وإعتبر أن التضامن والدعم النقابي الدولي مهم من أجل دعم المعنويات للفلسطينيين ولكل المظلومين في العالم .
وإعتبر الحزامي ان تونس تعيش اليوم على وقع استهداف العمل النقابي وشرح أن هناك حملات تستهدف النقابيين من اجل النيل من كرامتهم وقد بلغ الامر حد هتك الاعراض والسب وكيل كل التهم.
وقال انه من غير المقبول توجيه تهم الفساد الرشوة للنقابيين ولقيادات الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان صمام أمان وطني خلال معركة التحرر الوطنية وحارب ضد الاستعمار وقدم الشهداء كما ضحى طوال عقود من اجل حرية العمال وكرامتهم وحقوقهم.
وحصل على جائزة نوبل للسلام لقاء جهده الوطني في حماية تونس من منزلقات التطرف والإرهاب وهو ما جعله منظمة وطنية جماهرية.
وإتهم الأخ حبيب الحزامي رأس المال بالتورط في دعم الصفحات المشبوهة التي تتهجم صباحا مساءا على الاتحاد وعلى قياداته وعلى العمل النقابي.
ودعا الأخ الحزامي النقابيين في العالم الى التنبه الى خطورة الوضع العالمي واستهداف العمل النقابي وحقوق العمال وهو ما يستوجب مزيدا من الوحدة والتضامن العمالي العاملي لان النقابيين هم الأكثر إنسانية والأكثر التصاقا بهموم العمال والشعوب.

العرفاوي في أشغال المؤتمر الرابع للاتحاد الدولي للصناعات :

هناك استهداف للعمل النقابي في تونس وإهتمامنا منصب على الشباب والمرأة

قال الأخ عبد العزيز العرفاوي الكاتب العام للجامعة العامة للمعادن والالكترونيك في افتتاح المؤتمر الرابع للاتحاد الدولي للصناعات المنعقد من 04 الى 07 نوفمبر 2025 بأستراليا أن الاتحاد العام التونسي للشغل محاصر ومستهدف عبر منع التفاوض وسجن النقابيين.
وقال ان استهداف الاتحاد يأتي في مناخ عام من ضرب حرية التعبير والحرية الصحفية.
وقال ان السلطة ضربت الحوار الاجتماعي عبر غلق كل اشكال التفاوض في مختلف الهياكل والجهات.
واعتبر العرفاوي ان الجامعة العامة للمعادن قد نجحت في تحقيق مكاسب للعمال رغم اغلاق باب التفاوض وقال ان عدة مؤسسات في القطاع الخاص شهدت اتفاقات مكنت العمال من حقوقهم. وشدد الأخ العرفاوي على ضرورة دعم القضية الفلسطينية ودعم الحق الفلسطيني في تقرير المصير.
وأكد ان المطروح على مؤتمر الاتحاد الدولي للصناعات تفعيل آليات التضامن العمالي الدولي ووضع خطة عمل تجعل المرأة والشباب في صدارة الاهتمام والفعل.

كرّمه الاتحاد:

علي الحربي المشارك في قافلة واسطول الصمود يهدي تكريمه الى أمه حبيبة

حرص الاخ علي الحربي المناضل النقابي المعروف في قطاع التعليم الثانوي والاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير على ان يكرّم والدته «أمي حبيبة» وان يهديها التكريم الذي خصه به الاتحاد الجهوي بالمنستير تقديرا لنضاله وتضحياته واصراره العنيد على المشاركة في قافلة الصمود البرية من اجل كسر الحصار على غزة وفي أسطول الصمود المغاربي والعالمي، اعترافا منه انها هي من كانت وراء تلك المشاركة وانها هي من علمته حب فلسطين وربته على النضال من اجل نصرتها وعمل كل ما في امكانه من اجل نصرتها.
وفي هذا الاطارالمفعم بالحب والتضحية، كتب الاخ علي نصا مؤثرا خاطب فيه أمه حبيبة الغالية قائلا « ان تكريمي اليوم، على هامش المجلس الجهوي للاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير بدار الاتحاد بعد مشاركتي الاولى في قافلة الصمود البرية و مشاركتي الثانية في اسطول الصمود العالمي لكسر الحصار على غزة وايقاف حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، هو تكريم لك و لروح والدي و لكل أفراد عائلتنا الذين تربوا على عشق فلسطين إلى درجة مباركتك لسفري البري والبحري نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة نصرة لفلسطين وشعبها المجاهد رغم انك تعلمين انك قد تخسرين ابنك البكر و روحك الذي رعيته وما زلت ترعينه حتى وهو يقترب من نهاية عقده السادس. قد تخسرينه إلى الأبد في محطة نضالية ترينها انت و هو على حد السواء واجبا لا مهرب من ادائه مباركين مشاركته.

حدس الام

كان البعض قد رأى في تلك المحطة النضالية نحو غزة مغامرة غير محسوبة العواقب.
لكن صدق حدسك، فكانت المشاركة المشرفة وعاد اليك ولدك ليكرم شيبتك ويواصل رد الجميل الذي ان قصر فيه يوما فما كان تقصيره إلا لانشغاله بما ربيته على أنه حق الآخرين الذي يعلو ولا يعلى عليه.